المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

ماجستير في الدراسات اللغوية

المظاهر الصرفية لأبنية الأفعال وأثرها في التحولات الدلالية في شعر ذي الرمة

– دراسة وصفية وظائفية –

MORPHOLOGICAL ASPECTS OF VERB STRUCTURES AND THEIR IMPACT ON SEMANTIC CHANGES IN DIWAN OF DHUU RUMMAH

– DESCRIPTIVE AND PHYSIOLOGICAL STUDY-

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

سليمان أولاليكن يوسف إيان

٣٤١١١٨٧٩٢

إشراف

الأستاذ الدكتور: مختار لـزعــر

الأستاذ في اللسانيات قسم اللغة العربية وآدابها

للعام الجامعي

١٤٣٧-١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦-٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

وَالِدَيَّ،

زَوْجِي،،

أَوْلَادِي،،،

جَمِيعِ أَحِبَّائِي،،،،

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله الأكرم، المصطفى خير العرب والعجم، وعلى آله الطاهرين سادة الأُمم، ومنبع الحِكَم. وبعد:

فالثابت الذي لا شك فيه أنّ الصيغ الصرفية بتنوعاتها الاستعمالية، عبارة عن هيئات أو على حدّ تعبير التهانوي في كشافه، قوالب حاصلة من تأليف الحروف وحركاتها وسكناتها[1]، مما يؤدي هذا النوع من الاستعمال إلى تحقيق أبنية للكلمات من جهة عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الزائدة والأصلية، كلٌّ في مقامه الذي يليق به.

ثم إنّ العائد إلى النظام الصرفي في اللغة العربية لدى المشتغلين فيه، يجده –على حد تعبير تمام حسان– يتكون من ثلاث دعائم أساسية:

١. مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم إلى: الاسم والفعل والحرف بما ينجر عن ذلك من تصريف في الصيغ من مثل: الإفراد والتثنية والتعريف والتنكير والطلب والصيرورة والمطاوعة والألوان والتعدّي وغيرها.
٢. طائفة من المباني والمتمثلة أساسا في الصيغ الصرفية واللواصق والزوائد وغيرها مما ينتج عن ذلك تعدّد دلالي يختلف باختلاف الاستعمالات.
٣. طائفة من العلاقات السياقية التي تربط بين النظام الصرفي والنظام النحوي التركيبي للغة العربية خاصة في كثير من المفاهيم النحوية، حتى ليجد المتخصص في هذا الضرب من الاستعمال –على حد اعتقاد تمام حسان– تلكم القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة، هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات وعلم الصرف، تماما ما هو مبيّن بشكل مفصّل في كتب الصرف[2].

على هذا الأساس، وبناءً على ما سبق ذكره، حاول البحث أن يتتبع ما ورد في النموذج الذي اخْتِيرَتْ في هذه الدراسة، وهو ديوان ذي الرمة، كلَّ ما له علاقة بأبنية الأفعال من جهة الصيغ الصرفية وما تدل عليه من دلالات تختلف باختلاف القرائن، مؤكدا أنّ ما

---

[1]– ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ج٣، ص٤٣ .

[2]– ينظر: تمام حسان: اللغة العربية ، ص، ١٠–٣٠ .

يريد التوقف عنده في هذا الشأن هو الإطار القائم على أبنية الأفعال بتنوعاتها الاستعمالية مراعيا في ذلك الإطار الوصفي ثم الوظائفي الذي يلتقي إلى حد بعيد مع الدرس اللساني الحديث، من مثل: اللسانيات التصنيفية، واللسانيات الوصفية، واللسانيات الوظائفية، وغيرها مما سيحققه فعل القراءة في أوانه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع في اتصاله بحقلين معرفيين: أحدهما تراثي وهو علم الصرف، والآخر حداثي يتماشى إلى حد ما مع الدرس اللساني الحديث. ولعل من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

١. محاولة الإدلاء بتصوري في مثل هذه الدراسات الصرفية من جهة ما يحقق تقربا فكريا ومنهجيا بين أبنية الأفعال والدرس اللساني الوظائفي.
٢. تتبع غالبية أبنية الأفعال من جهة الاستعمالات الصرفية من خلال الديوان، مع الوقوف عند أهم الوظائف التي تؤديها هذه الأبنية.
٣. قلة الدراسات في هذا الشأن والمتعلقة بين الدرس الصرفي والدرس اللساني، وهذا على حسب ما اطلعت عليه.

أهداف الموضوع:

لعل أهم الأهداف التي يريد البحث الوصول إليها -إن شاء الله تعالى- ما يلي:

١. إنّ الدلالة الصرفية ليست هي دراسة التركيب الصرفي للكلمة أو أبنية الأفعال الذي يؤدي إلى بيان معناها المعجمي فحسب، بل هي بالإضافة إلى ذلك بيان لمعاني صيغتها خارج السياق وداخله، ومن هنا تتجلى بوضوح العلاقة بين الدرس الصرفي والدرس الدلالي.
٢. وأهم هدف قادني إلى الاهتمام بهذا الفن- على حد تعبير ابن خلدون- هو التصريف أو علم الصرف، ولكن مع ذلك لم ينل الدرس الصرفي ما ناله صنوه الدرس النحوي؛ فظل سائدا أنّ الجفاء يسود قضاياه على الرغم مما يحتويه من

لطائف يعرفها أهل الاختصاص في هذا الحقل. بل أبعد من ذلك نجد الدلالات الصرفية تعد بحق الحجر الأساس في فهم علم النحو والتركيب وعلم المعاني وغيرها.

٣. محاولة إيجاد الخيط المعرفي والمنهجي الذي يعطي الدرس الصرفي شرعيته من حيث التقاؤه مع ما يجري في مجال الدراسات اللسانية الحديثة.

تساؤلات البحث:

يحاول هذا البحث أن يجيب عن بعض التساؤلات التي يمكن أن تتوزع حسب الطرح الآتي:

١. ما دلالة أبنية الكلام عند أهل الصرف؟
٢. هل هناك فرق بين البنية كحقيقة تركيبية والبناء الصرفي؟
٣. ما أهم ما امتازت به الدراسات اللغوية التي تناولت الشاعر ذا الرمة؟
٤. كيف تشتغل البنى الصرفية عامة، وأبنية الأفعال على وجه أخص في رحاب ديوان ذي الرمة؟ وما هي حمولاتها الوظائفية داخل السياق وخارجه؟
٥. هل الدراسات اللسانية التي تناولت الدرس الصرفي استطاعت أن تأتي بجديد فيما يخص مبدأ التقاطع المعرفي والمنهجي الذي نحن في أمس الحاجة إليه؟

خطة البحث:

لعل أهم العناصر التي ستتوزع فيها خطة البحث ما يلي:

المقدمة:

التمهيد: ويتضمن تعريفا مؤجزا بالشاعر وديوانه.

الفصل الأول؛ البنية الصرفية ووظائفها في التصور العربي، ويتألف من العناوين الآتية:

١. صيغة الكلمة؛ معناها وحدودها.
٢. الفرق بين الصيغة والميزان الصرفي.
٣. الفرق بين البنية والصيغة الصرفية.
٤. الفرق بين البنية والوظيفة.

الفصل الثاني؛ أبنية الفعل في علم الصرف، ويتألف من العناوين الآتية:

١. الزمن في أبنية الكلام.

٢. الفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي.

٣. صيغ أبنية الأفعال ودلالاتها في الديوان.

الفصل الثالث؛ البنية والوظيفة في المدارس اللسانية المعاصرة، ويتألف من العناوين الآتية التالية:

١. مفهوم البنية والوظيفة من منظور الدرس اللساني.

٢. البنية من منظور اللسانيات الشكلية.

٣. البنية من منظور اللسانيات الوظائفية.

الفصل الرابع؛ المعاني الوظيفية لصيغ أبنية الأفعال في الديوان، ويتألف من العناوين الآتية:

١. منزلة اختيار أبنية الأفعال في الديوان وأثره الوظائفي.

٢. اللوازم السياقية لأبنية الأفعال في الديوان(لازمة الباث، لازمة المتلقي، لازمة الزمان والمكان، لازمة الإشارات والعلامات وغيرها مما هو مبثوث في الديوان والذي يحقق في نظريات بعض التقاطعات مع الدرس اللساني المعاصر وخاصة التداولي).

٣. أهم الحقول الدلالية لأبنية الأفعال في الديوان.

الخاتمة؛ هي عبارة عن أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وبعدها قائمة المصادر، ثم يتلوها فهرس المحتويات.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة التي تناولت ديوان الشاعر ذي الرمة، وبيان أوجه الائتلاف والاختلاف بينها وبين البحث في الآتي:

- الظاهرة النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة – رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى– إعداد: علي جمعة عثمان – سنة ١٤١٣ / ١٩٩٣. وقد انصبّت هذه الدراسة على

قضايا نحوية وصرفية كما درسها علماء النحو والصرف ثم تطبيقها على ديوان الشاعر مع ضرب النماذج منه.

- المفعول به وأساليبه في النحو التعليمي على ضوء ما جاء في القرآن الكريم وديوان ذي الرمة – رسالة ماجستير في جامعة أم القرى – إعداد :حسن محمد حسن القرني – سنة ١٤٢٠ / ٢٠٠٠. وقد تركزت هذه الدراسة على موضوع نحوي، وهو المفعول به وما يتعلق به من حيث تعريفه، وحكمه، وأنواعه، وتعدده، ومواقعه مع الفعل والفاعل، والعوامل العاملة فيه، ومكانته عند النحاة، وأساليبه من نداء واختصاص وتحذير وإغراء واشتغال وتنازع وذكر وحذف.
- دراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة، تأليف: عليّ محمد فاخر، سنة ٢٠٠٣م.
- اللغة الكونية في جماليات الفكر الشعري بائية ذي الرمة- الدكتور صالح بن سعد الزهراني- سلسلة بحوث اللغة العربية وآدابها- جامعة أم القرى- سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

لعل أهم ما درسته هذه العناوين في حق ذي الرمة، أنّها توزعت على بعض القضايا، من بينها:

- تعاملت بعضها مع الديوان الشعري وفق بعض المفاهيم النحوية التي وردت بكثرة في الشعر؛ حيث حاول أصحابها أن يشيروا إلى هذه المفاهيم النحوية حسب ما هو موجود في الكتب النحوية؛ فكانت الدراسة غالبا لها علاقة بالإطار الوصفي السّردي.
- هناك دراسة وهي موجودة ضمن العناوين سالفا حاولت أن تهتم بديوان ذي الرمة من جهة القضايا الصرفية التي وردت فيه (الظاهرة النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة)، وهذه الدراسة في الحقيقة سنستفيد منها بقسط معين، غير أنّ الطابع الذي ميّزها هو الإطار الصرفي الذي اهتم به صاحب الدراسة داخل الديوان الشعري محاولا أن يحصي الصيغ الصرفية بمدلولاتها المتنوعة، دون أن يتجاوز ذلك.

بناء على ما سبق ذكره من هذه الدراسات السابقة، تبيّن لنا أنّ الدراسة التي سيتناولها البحث تبتعد إلى حد كبير عما توقف عنده هؤلاء، وذلك أنّني سأعتمد

الدراسة الوصفية ولكن آخذا في الحسبان بالمجال الوظيفي الذي تؤديه المظاهر الصرفية لأبنية الأفعال داخل السياقات التركيبية الشعرية التي ترد فيها، إضافة إلى ذلك، سأحاول أن أتتبع الإطار الوظيفي من جهتين اثنتين: جهة لها علاقة بوظيفة أبنية الأفعال لدى أهل الصرف، وجهة أخرى هي أهم السياقات التي تلتقي فيها هذه المظاهر لأبنية الأفعال مع الدرس الوظيفي الحديث. إذًا، الدراسة ستتوقف عند الإطار الوصفي والدلالي وأخيرا الوظيفي لأبنية الأفعال من زاوية صرفية من خلال نصوص الديوان، آخذا بعين الاعتبار السياق المعرفي والإجرائي الذي يلتقي فيه هذا الإطار بالإطار الوظيفي الحداثي. وأحسب أنّ هذه الدراسة –إن شاء الله– ستضيف لبنة جديدة إلى الدراسات اللغوية بعامة والصرفية على وجه أخص.

وعليه، فالمنهج الذي سنقتفي أثره ونسير عليه في البحث، هو المنهج الوصفي الوظائفي؛ وهناك محطات أساسية سأعتمد فيها على الوصف، ثم محطات أخرى سأحاول أن آخذ من الإطار الوظيفي فيما يخص أبنية الأفعال الصرفية على حسب اطلاعي المحدود في مجال الدراسات اللسانية الحديثة.

مصادر البحث ومراجعه:

وقد جُمِع للبحث مصادر ومراجع مختلفة قديمة وحديثة، منها: الكتاب، المقتضب، الأصول في النحو، الإيضاح في علل النحو، اللمع في العربية، المنصف، الممتع الكبير في التصريف...، ومن مراجع: شذا العرف، دروس التصريف، المغنى في تصريف الأفعال، التطبيق الصرفي...، ومن كتب المعاجم واللغة: الصحاح، لسان العرب، معجم مقاييس اللغة، الكامل في اللغة والأدب، فقه اللغة وخصائص العربية، الحيوان، الصاحبي في فقه اللغة، من أسرار اللغة، اللغة العربية معناها ومبناها...، وغيرها من كتب اللسانيات، والدلالات، مما هي مبثوثة في متن البحث وهوامشه، والمثبتّة في قائمة المصادر والمراجع.

إشكاليات البحث وصعوباته:

أهم وحقيقة إشكالية البحث تتجلى في عدم الوقوف على دراسة واحدة تجمع بين دفتيْها علم الصرف والدرس اللساني الحديث، وأهم صعوبته، هي صعوبة فحص واستخراج أبنية الأفعال بتنوعها من حيث تجريدها وزيادتها وتصريفاتها من خلال هذا الديوان الكبير الذي بلغ عدد أبياته: ثلاثة آلاف ومائتين وخمسة وثمانين بيتا (٣،٢٨٥ بيت)، ثم اختيار ما يتناسب من هذا الكم الغفير مع بعض القضايا التي وُضِع عليها البحث.

الشكر والاعتراف:

وفي ختام هذه المقدمة، أرى من الواجب عليّ أن أتقدّم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل إلى كلّ أساتذتي الذين أسهموا في تكويني خلال مسيرتي العلمية، وإلى تلك الأيادي البيض التي حبتْني بالرعاية والتوجيه العلمي خلال السنة المنهجية لدراسة الماجستير، بداية من عميد كلية اللغة العربية الدكتور عليّ السعود، والدكتور فريد الزامل، والدكتور إبراهيم البعيمي، والدكتور ناصر فرحان، والدكتور خالد جمعة، والدكتور راضي الزيني، والدكتور صافي الجيل، والدكتور عمار الددو، والدكتور عز الدين المجدوب.

ودعائي الخاص لأستاذي ومرشدي الأكاديمي، الدكتور حسين حامد الصالح، أن يعفو الله عنه ويرحمه ويجعل جنة الفردوس الأعلى مثواه.

كما أخصّ الشكر والتنويه بفضل أستاذي سعادة الأستاذ الدكتور مختار عبد القادر محمد لزعر الذي غمرني بكرمه، وعطفه، بقبوله الإشراف على البحث، وتوجيهه إياي في اختيار الموضوع، وحرصه الشديد في تذليل مصاعب البحث ومشكلاته، وتفانيه في شرح غموض البحث ودقائقه، وتعهده لي بالنصيحة والإرشاد، مشجّعا حينا، ومعاتبا حينا آخر في صبر وأناة إلى آخر لحظة من إشرافه على هذا البحث حتى استوى على سوقه–سائلا الله أن يعجب قارئيه والناظرين فيه– فجزاه الله عنّي خير الجزاء ومتّعه بكل ما هو أهل له من فضل وثناء.

والشكر موصول إلى كلّ من أسهم في إنجاز هذا البحث، حتى ولو بمجرّد الإشارة أو بالكلمة أو بالتشجيع أو بالمتابعة أو بالدعاء، سواء من قريب أم بعيد.

كما يدعوني الواجب لأن أتقدّم بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم قراءة، ومناقشة، وتقويم بحثي هذا، رغم انشغالهم بالمسؤوليات العلمية والتدريسية والإدارية التي كلّفوا بها، ولإبدائهم التوجيهات والتصحيحات التي ستنقّي شوائبه، وتصل به إلى مصافّ البحوث الأكاديمية الجديرة بالاهتمام.

وفي الختام، لا أقطع أو أدّعي إحاطتي بجميع جوانب هذا البحث أو خلّوه من النقص والتقصير في فصوله أو مباحثه المختلفة، فإن أصبت فمن الله عزّ وجلّ وبهدْيه اهتديت، وإن أخطأت فبما جهلت ونسيت ومن الشيطان.. ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، عليك توكّلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم

التمهيد

وأتناول فيه:

- التعريف بالشاعر
- ديوانه

التمهيد

مما لا يُشكّ فيه، أن مثل هذا الشاعر الجليل المشهور بموهبته الشعرية بين أقرانه الشعراء في العصر الأموي ومن بعدهم، لا بدّ من أن يكون قد تحدث عنه المعاصرون بشكل واف وشامل، إما من باب جعل الحديث عنه كتابا، وإما أن يكون ذلك داخل الرسائل العلمية.

ويعني هذا أنه لا يمكن لبحث متأخّر مثل هذا، أن يأتي بشيء جديد عن الشاعر ذي الرمة، لكن لا يمنع ذلك من إيجاز وتلخيص ما ذكره المؤرّخون عنه؛ ليكون هذا التلخيص من باب فائدة الخبر لمن لم يطلّع-كأمثالي- على شخصية هذا الشاعر وأخباره من قبل، أو يكون من باب لازم الفائدة لمن قد وقف على شيء من ذلك، هذا من جانب، ومن جانب آخر وأهمّ، أنه قد نُصّ على التعريف بالشاعر في الخطّة الأوليّة لهذا البحث – والتي وافق عليها القسم- على أن يكون تمهيدا للبحث.

الشاعر ذو الرمة

اسمه، كنيته، لقبه، ولادته:

هو غيلان بن عقبة بن بُهيش بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة بن ساعدة بن كعب بن عوف بن ثعلبة بن ربيعة بن مِلكان بن عديّ بن عبد مناة ابن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ويُكنَّى أبا الحارث، ويُلقّب بذي الرُّمة[1]. ولد سنة

[1] ينظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة. ت: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ج١، ص ٥٢٤، الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني. ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، ج١٨، ص١، وجمهرة أنساب العرب، ابن الحزم الأندلسي. ت: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة ٥، ص ٢٠٠، وسمط اللآلي، أبو عبيد البكري الأونبي بمشاطرة عبد العزيز الميمني، ج١، ص٨٢، وشرح مقامات الحريري، أبو العباس الشريشي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ج٣، ص٢٩٩، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ت: الدكتور إحسان عباس، دار صادر بيروت، ج٤، ص١١ .

سبع وسبعين هجرية (٧٧هـ)، في موضع (قسا) بالدهناء، والشاعر نفسه يشير إلى ذلك في بعض أبياته، منها قوله[١]:

أولئك أشباهُ القِلاص التي طوتْ = بنا البُعدَ من نَعْفَيْ قسا فالمضاجع

وقوله[٢]:

ولكنّني أقبلتُ من جانبيْ قسا = أزور امرءً محضا نجيبا يمانيا

سبب تلقيبه بذي الرمة:

قيل: لقوله حين يصف وتدا[٣]:

وغيرَ مرضوخ القفا مَوْتُود = أَشْعَثَ باقي رُمّة التقليد[٤]

والرّمة -بضم الراء- الحبل البالي، وبكسرها العظم البالي[٥].

وقيل: سمّي به؛ لأنه خشي عليه من المسّ، فأتى به رجل من الحيّ فكتب له معاذة علّقت في عنقه، وشُدّت بحبل[٦].

وقيل: سمته بذلك خرقاء التي يذكرها في شعره، وذلك أنه رآها في جوار على سنّها فأعجبتْه وأدام الالتفات إليها، ثم قال لها: يا جارية اخْرُزي لي هذه القربة. فعلمتْ مراده فقالت له: إنّي خرقاء، فولّى وفي يده قطعة حبل بالٍ فنادتْه: يا ذا الرّمة إن كنت خرقاء، فجاريتي صناع فاذْهبْ إليها، فمضى عليه ذو الرمة، وسماها في شعره خرقاء، فمضت عليها[٧].

---

[١] ديوان الشاعر، القصيدة ٤٨، حرف الروي: العين، البيت٥٣، ص ٣٢٥ .

[٢] الديوان نفسه، القصيدة ٨٧، حرف الروي: الياء، البيت٣٢، ص٥٤٠ .

[٣] الشعر والشعراء، ج١، ص ٥٢٦، وشرح مقامات الحريري، ج٣، ص ٢٩٩، ووفيات الأعيان، ج٤، ص ١٦ .

[٤] ديوان الشاعر، القصيدة ٢٢، حرف الروي: الدال، البيت٧، ص ١٦٨ .

[٥] وفيات الأعيان، ج٤، ص ١٦ .

[٦] شرح مقامات الحريري، ج٣، ص ٣٠٠ .

[٧] المرجع نفسه، ج٣، ص ٣٠٠ .

صفاته:

مما قيل فيه: "كان ذو الرمة مدور الوجه، حسن الشعر، أقنى، أنزع، خفيف العارضين، أكحل، حسن الضحك، مفوّها، إذا كلّمك كلمك أبلغ الناس، يضع لسانه حيث يشاء"[1].

وقيل: إنه كان قصيرا، شديد القصر، نحيلا، أسود، أو يضرب لونه إلى السواد، دميما، قبيحا، مدوّر الوجه، قد برز كتفاه فوق صدره، وكذلك كان جعد الشَّعر أنزعَ (خفيف الشعر من جانبي الرأس)، على أنه كان فطنا، بصيرا بالأمور[2].

آراء العلماء– القدماء والمعاصرين – في مكانة ذي الرمة:

كان ذو الرمة من الشعراء الذين وردت فيهم آراء كثيرة تأخذ منحى مدحيا حينا، وحينا آخر تأخذ منحى انتقاديا، وعلى الرغم من أن ذا الرمة لم يكن له شهرة ذائعة في العصر الأموي كما لجرير والفرزدق والأخطل، فإن ذلك لا يحطّ من منزلته الكبيرة بين هؤلاء الشعراء، ولا يسحب كونه فحلا من فحول الشعراء في ذلك العصر، وقول شاعر كجرير والفرزدق فيه يكفي شهادة على ذلك، حتى وقد ذُكر أن شعراء عصره حسدوه؛ لحداثة سنّه ولموهبته الشعرية. والآراء التي وردت في الشاعر على قدر الاطلاع، ما يأتي:

المادحون والمنتقدون شعره[3]:

= ابن سلام

فقد وضعه ابن سلام في طبقاته مع شعراء الطبقة الثانية الإسلامية، والذين هم: البعيث، والقطامي، وكثيّر، وذو الرمة، ويدل هذا الترتيب على فحولته. وقال عنه: (كان ذو الرمة من جرير والفرزدق بمنزلة قتادة من الحسن وابن سيرين، كان يروى عنهما وعن

---

[1] الأغاني، ج١٨، ص ٦ .

[2] مقدمة ديوان شعر ذي الرمة، زهير فتح الله، ص ٢٧، دار صادر بيروت.

[3] ينظر: ذو الرمة، حياته وشعره، د. محمد محمد الكومي، ص ٥٠٠-٥٠٦ .

الصحابة، وكذلك ذو الرمة هو دونهما ويساويهما في بعض شعره)[1]، وقال أيضا: (كان علماؤنا يقولون: أحسن أهل الجاهلية تشبيها امرؤ القيس، وأحسن أهل الإسلام تشبيها ذو الرمة)[2]. وانتقده ابن سلام بقوله: " كان ذو الرمة راوية الراعي، ولم يكن له حظ في الهجاء، كان مغلّبا"[3].

= الأصمعي

قال: "ذو الرمة حجة؛ لأنه بدويّ، وليس يشبه شعره شعر العرب"[4]. وقال أيضا: " كان ذو الرمة أشعر الناس إذا شبه ولم يكن بالمغلق"[5].

وقوله: (لم يكن بالمغلق)، يدل على أنه انتقد ذا الرمة في جوانب غير التشبيه.

وقال أيضا: إن شعر ذي الرمة حلوٌ أوّل ما نسمعه، فإذا كثر إنشاده ضَعُف، ولم يكن له حسن...[6].

=أبو عمرو بن العلاء

قال: " إن الشعر فُتِح بامرئ القيس وختم بذي الرمة، والرجز برؤبة العجاج"[7].

= حماد الراوية

قال: " أحسن أهل الجاهلية تشبيها امرؤ القيس، وذو الرمة أحسن أهل الإسلام تشبيها، وما أخّر القوم ذكره إلا لحداثة سنّه، وأنهم حسدوه[8]". وقال أيضا: " قدم علينا ذو الرمة الكوفة فلم أر أفصح ولا أعلم بغريب منه"[1].

---

[1] ينظر: طبقات فحول الشعراء، شرح: محمود محمد شاكر، ج٢، ص٥٥٠-٥٥١ .

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٤٩ .

[3] الموشح، المرزباني، ت: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت، ط١: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص ٢٠٥

[4] المصدر نفسه، ص٢٠٤ .

[5] الأغاني، ج١٨، ص١٠ .

[6] ينظر: الموشح، ص ٢٠٥-٢٠٦ .

[7] وفيات الأعيان، ج٤، ص ١٦ .

[8] الأغاني، ج١٨، ص ٩ .

= الفرزدق

وقد سأله ذو الرمة يوما، ما لي لا ألحق بكم معاشر الفحول؟ فقال له الفرزدق: لتجافيك عن المدح والهجاء، واقتصارك على الرسوم والديار[٢].

= جرير

قال: "لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته:

ما بال عينك منها الماء ينسكب كان أشعر الناس"[٣].

واعترف أيضا قائلا: "قَدِر من ظريف الشعر وغريبه وحسَنِه على ما لم يقدر عليه أحد[٤]".وقدحه جرير، حين سئل عن شعره بقوله: " بعر ظباء، ونقط عروس، يضمحلّ عن قليل[٥]". وهكذا قال أبو عمرو بن العلاء مثل جرير"[٦].

= الكميت

قال حين سمع قوله:

أ عاذلَ قد أكثرتِ من قول قائل = وعيبٌ على ذي الودّ لومُ العواذل

" هذا والله ملهم، وما علم بدويٌّ بدقائق الفطنة وذخائر كنز العقل المعد لذوي الألباب! أحسن ثم أحسن"[٧].

وقال أيضا لما أنشده قوله في هذه القصيدة:

دعاني وما داعي الهوى من بلادها = إذا ما نأت خرقاء عنّي بغافل

---

[١] المصدر نفسه، ج١٨، ص٩ .

[٢] الموشح، ص٢٠٧ .

[٣] الموشح، ص٢٠٦ .

[٤] الأغاني، ج ٧، ص٥٦ .

[٥] المصدر نفسه، ج١٨، ص١٤-١٥ .

[٦] المصدر نفسه، ج١٨، ص١٤ .

[٧] الأغاني، ج١٨، ص٧ .

" لله بلاد هذا الغلام! وما أحسن قوله! وما أجود وصفه! ولقد شفع البيت الأول بمثله في جودة الفهم والفطنة، وقال: قول مستسلم"[1].

= البَطِين

قال: أجمع العلماء بالشعر على أن الشعر وُضِع على أربعة أركان: مدح رافع، أو هجاء واضع، أو تشبيه مصيب، أو فخر سامق؛ وهذا كله مجموع في جرير والفرزدق والأخطل؛ فأما ذو الرّمة فما أحسن قطّ أن يمدح، ولا أحسن أن يهجو، ولا أحسن أن يفخر؛ يقع في هذا كله دُونًا؛ وإنما يُحسن التشبيه، فهو رُبع شاعر[2].

= الجرجاني

قال: " إذا أردت أن تعرف موقع اللفظ الرشيق من القلب، وعظم غنائه في تحسين الشعر، فتصفّح شعر جرير وذي الرمة في القدماء، والبحتريّ في المتأخرين"[3].

= ابن خلدون

قال: " اعلمْ أن لعمل الشعر وإحكام صناعته شروطا أولها الحفظ من نسجه حتى تنشأ ملكة ينسج على منوالها، ويتخيّر المحفوظ من الحر النقي الكثير الأساليب، وهذا المحفوظ المختار أقل ما يكفي فيه شعر شاعر من الفحول الإسلاميين، مثل ابن أبي ربيعة، وكثيّر، وذي الرمة، وجرير..."[4].

---

[1] المصدر نفسه، ج١٨، ص٧ .

[2] الموشح، ص ٢٠٦ .

[3] الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي الجرجاني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وعليّ محمد البجاوي، ص٢٤-٢٥ .

[4] ينظر: أبجد العلوم، (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، إعداد: عبد الجبار زكار، ج١، ص ٢٩٧ .

آراء المعاصرين

= يقول الدكتور طه حسين: " ذو الرمة شاعر إسلامي، ولكن روح شعره جاهلية خالصة، ولعله أكبر شعراء الوصف في العصر المتقدم كله"[١].

= يقول الدكتور شوقي ضيف: " هو أكبر شاعر عربي يتغنى بالصحراء العربية"[٢].

أما الدكتور يوسف خليف، فيقول: " وفي ظني أن ذا الرمة أهم شاعر في العصر الأموي، فهم رسالة الشعر فهما صحيحا لم يفسده عليه صخب المجتمع الأدبي من حوله، فلم ينحرف عنها. وهو أيضا أهم شاعر في هذا العصر حمل أمانة الكلمة في صدق وإخلاص، فلم يخنها حتى في الموضوعات التي أفطرته الحياة إلى مجاراة عصره فيها، ظل هو هو الشاعر الفنان الأصيل الذي يقدر للشعر رسالته، وللكلمة قداستها"[٣].

ومما يدل على علوّ مكانة الشاعر، الكتب العديدة التي ألّفتْ في أخباره، مثل كتاب هارون بن محمد الزيّات، وكتاب اليزيدي، وكتاب إسحق بن إبراهيم الموصلي، وكتاب آخر مثله لحماد بن إسحق، وآخر بعنوان " كتاب ذي الرمة وميّ" غفل عن اسم صاحبه[٤].

وعلى هذا، فمكانة الشاعر ذي الرمة مرموقة وعالية بين الشعراء، وذلك لوجود غالبية الآراء التي تمدح الشاعر، وإن وجد بجانب تلك الآراء بعض القدائح، وهذا هو الأصل في كل بشَرٍ، يُمدَح لصناعته وقد يُذَمّ أو يُقدَح فيه.

شخصيته

ومن خلال ما ذُكر عن الشاعر ذي الرمة سالفا، يمكننا قول شيء عن شخصيته، وهو أنه فصيح، يخطّ ويقرأ الخطّ، مع أن ذلك كان عيبا في البادية. وكان رصينا عفيفا تقيّا؛ ثم إنه كان يعلّم القراءة والكتابة في البادية[٥].

---

[١] التوجيه الأدبي، طه حسين وآخرون، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٤٣م، ص١٨٢ .

[٢] تاريخ الأدب العربي، شوقي ضيف، طبعة٦، مصر دار المعارف، ص٣٩١ .

[٣] شاعر الحب والصحراء، ذو الرمة، ص١٠ .

[٤] مقدمة ديوان شعر ذي الرمة، زهير فتح الله، ص٤٩ .

[٥] الأغاني، ج ١٦، ص١٢١، والشعر والشعراء، ص٥٢٥ .

كما أنه متميّز بالذكاء الشديد، والفطنة، وسرعة البديهة وحسن تدبّر للأمور، ويدل على ذلك قول أبي عمرو بن العلاء له: عمك الراعي أحسن منك وصفا، حيث يقول:

فلا تعجل المرء قبل الورو = ك وهْي بركبته أبصر

وهي إذا قام في غرزها = كمثل السفينة أو أوقر

فقال ذو الرمة: وصف ذلك-أي الراعي- ناقة مَلِك، وأنا أصف ناقة سوقة[1]. وهو قوله:

تصغي إذا شدّها بالرحل جانحةً =حتى إذا ما استوى في غرْزها تثبُ

وثْبَ المسحّج من عاناتٍ معقُلةٍ = كأنه مُستبان الشكّ أو جَنِبُ

وكانت موهبته الشعرية فطرة ولا يتصنع قول الشعر، وقد ذُكِر أنه قال: " قلت: *ما بال عينك منها الماء ينسكب*، بيتا واحدا ثم أُرْتج عليّ، فمكثت حولا لا أضيف إلى هذا البيت بيتا واحدا، حتى قدمت إصبهان فحممت بها حمى شديدة، فهديتُ لهذه القصيدة، فتساتلت عليّ قوافيها وردت عليّ الواحدة منها بعد الأخرى، فحفظت ما حفظت منها، وذهب منها"[2].

وكان مسلما متديّنا كما ظهر ذلك في بعض قصائده، ومنها قوله في قيامه بفريضة الحج[3]:

أرى ناقتي عند المحَصَّب شاقَها = رواحُ اليماني والهديلُ المرجّعُ[4]

ومما يدل على تديّنه وورعه، أنه كان إذا فرغ من إنشاد شعره يخاطب لسانه قائلا: والله لأكسفنَّك بشيء ليس في حسابك: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر[5].

وكما يبدو أن ذا الرمة متواضع في أقواله، ويُلاحَظ ذلك في وصفه نفسه قائلا: "شعري ما ساعدني فيه القول، ومنه ما أجهدت نفسي فيه، ومنه ما جننت فيه جنونا، فأما الذي طاوعني فيه القول، فقولي:

خليلي عوجا في صدور الرواحل = بجمهور حُزْوى فابْكيا في المنازل

وأما ما أجهدت نفسي فيه، فقولي:

---

[1] مقدمة ديوان شعر ذي الرمة، زهير فتح الله، ص٢٨، وينظر: الموشح، ص٢٠٩-٢١١ .

[2] المرجع، ص٢٦ .

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص٢٦ .

[4] ديوان الشاعر، القصيدة ٤٦، البيت ١٧-٢٢، ص٣٠٨ .

[5] ينظر: مقدمة ديوان شعر ذي الرمة، زهير فتح الله، ص٣٤ .

أأن توسّمت من خرقاء منزلة = ماء الصبابة من عينيك مسجومُ

وأما الذي جننت فيه جنونا، فقولي:

ما بال عينك منها الماء ينسكب = كأنه من كُلَى مفريّةٍ سربُ"[1]

ويضاف إلى جانب تواضعه هذا، اعترافه بما ليس له من الشعر، ويلاحظ ذلك في حكاية أبي يحيى الضبي، عما حدث بينه وبين الفرزدق، حيث قال ذو الرمة: لقد قلت أبياتا إن لها لعروضا، وإن لها لمرادا ومعنًى بعيدا. قال الفرزدق: وما قلتَ؟ قال قلتُ:

أ حين أعاذت بي تميم نساءَها = وجُرِّدتُ تجريد اليماني من الغمد

فقال له الفرزدق: لا تعودنَّ فيها، فأنا أحقّ بها منك! قال: والله لا أعود فيها، ولا أنشدها أبدا إلا لك[2].

وفاته

قيل: "كانت وفاته في أيام خلافة هشام بن عبد الملك بن مروان سنة سبع عشرة ومائة هجرية (١١٧هـ)، وكان عمره حانذاك أربعين سنة (٤٠)"[3].

منزلة الديوان

كان لديوان الشاعر ذي الرمة محلا كبيرا ومكانة عظيمة بين سائر الدواوين الشعرية القديمة، فاعتنى به الأدباء واللغويون تدريسا، وشرحا وتعليقا، وتمثلا واستشهادا؛ نظرًا لعلوّ مكانة الديوان عند الأدباء والنقاد، كما لمحْنا-آنفا-إلى ذلك عند الحديث عن آراء العلماء في مكانة الشاعر. وسأضيف إليها بعض أقوال أخرى تشيد بمنزلة هذا الديوان.

ورد في كتاب (ديوان شعر ذي الرمة)[4]: "لم يكن الاهتمام بشعر ذي الرمة والاحتفال به مقصورا على الطبقات العليا من المجتمع والشرائح الدنيا منه، بل إنه كان محط اهتمام

---

[1] ينظر: شرح مقامات الحريري، ج٣، ص٣٠٣ .

[2] ينظر: طبقات فحول الشعراء، ج٢، ص٥٥٤-٥٥٥ .

[3] ينظر: الأغاني، ج١٨، ص٣٦-٤٠ .

[4] للمؤلف زهير فتح الله.

العلماء والشعراء أيضا، الذين رووه وحفظوه وتدارسوه، مثل دعبل الخزاعي، وأبي العلاء، والزمخشري، والبهاء زهير، والطاوي، وأبي تمام، وابن حريق- من المغاربة- وغيرهم، حتى قال ابن دحية في ترجمة ابن زهر الأندلسي: وكان شيخنا، الوزير أبو بكر-رحمه الله- بمكان من اللغة مكين... كان يحفظ شعر ذي الرمة، وهو ثلث لغة العرب"[1].

وفي الكتاب نفسه: "ونرى علماء اللغة قد اهتموا بشعره، وأقدم الفطاحل من المتمكّنين من معاني مفرداتها على شرح ديوانه، مثلما فعل المعرّي، والأصمعيّ وأبو عمرو بن العلاء، وأبو العباس الأحول، وأبو عمرو إسحق بن مرار الشيباني، ومحمد بن حبيب، وأحمد بن حاتم الباهلي، والزبيديّ والجوهريّ وابن منظور، وابن سيده، وغيرهم... حتى ندر من نقلت إلينا المكتبة أثرا من آثار اهتمامه بأمر من أمور اللغة والأدب ولم يتعرّض، بمناسبة أو بأخرى، إلى شرح بيت من أبيات ذي الرمة، أو الكلام حول شعره، أو لم يقمْ بمداخلة من المداخلات على أمر يتعلق بآثاره"[2].

وذُكر أن المغنّين أقبلوا على شعر ذي الرمة وافتتنوا به، حتى قال حماد بن إسحق بن إبراهيم الموصلي: ما غنّى جدّي في شعر أحد من الشعراء مثل ما غنّى في شعر ذي الرمة والعباس بن الأحنف، وليس المغنون فحسب بل تعدى الأمر إلى اهتمام الخلفاء والأمراء بشعر الشاعر ذي الرمة، وأشهرهم: الخليفة هارون الرشيد، وعبد الملك بن مروان[3].

وفي الكتاب نفسه أيضا: "ولست أدري ما إذا كنت أكون بعيدا عن الصواب، أو مغاليا، عندما أُخَمّن أن المعاجم القديمة للغة حوتْ أكبر نسبة من أبيات ذي الرمة في معرض استشهاداتها لمختلف الشعراء، وخاصة منهم من حدّدهم النقاد كحجة في العصور ما بعد الإسلام، للتدليل على صحة لفظٍ من الألفاظ أو تعبير من التعابير، أو في تناولها لشرح بعض المفردات التي تطلبت الدقة لشرحها[4].

---

[1] مقدمة ديوان شعر ذي الرمة، زهير فتح الله، ص٤٨ .

[2] المرجع نفسه، ص٥٢ .

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص٤٧ .

[4] المرجع نفسه، ص٥٣ .

وقد ذكر أن صاحب ((التاج)) أورد نحوا من (٩٠٠) شاهد لذي الرمة، وأورد صاحب ((لسان العرب)) (١٠٤٣) شاهدا من شعره، وهو ما يعادل ثلث ديوان ذي الرمة[١].

وكما ذكر أن الزمخشري عوّل عليه كثيراً في معجمه أساس البلاغة، فقلّ أن يورد مادة معجمية إلا استشهد لها ببعض نصوصه، وقد أورد اسمه في بعض أشعاره يقول:

تعالوا إلى أطلال مية نبكها = وسيرة غيلان بن عقبة نحكها[٢]

وهذه الاستشهادات من لدن هؤلاء العلماء، تبيّن محلّ هذا الديوان بين كتب اللغة؛ حيث تشير إلى أنها عدد غير يسير، كما أنها عدد يؤكّد على مكانته المتميّزة في شواهد النحاة وشواهد أئمة اللغة والمعاجم.

ولعل أهم سبب جعل ديوان الشاعر ذائع الصيت، وذا قبول لدى العلماء، وإقبالهم على الاستشهاد بأبياته " كون ذي الرمة أحد رواة الشعر القديم؛ إذ كان بصيرا برواية الشعر، يميّز صحيحه من منحوله، ويعرف جاهليّته من إسلاميّته...، كما كان يميّز بين الرواة الأعراب وبين الرواة العلماء الذين حرص أن يملي عليهم شعره بنفسه، وكان يتفحّص ما يكتبون من شعره"[٣].

ويضاف إلى ذلك، شهادة الرواة الذين رووا شعره على حرص الشاعر الشديد على صحة ما يُروى ويُكتب عنه وتنقيحه " ومنهم حماد الراوية الذي قرأ عليه ديوان الشاعر، وكان ذو الرمة ينظر في الكتاب خشية التصحيف والتحريف. ومنهم عيسى بن عمر الثقفي... وقد كان الشاعر يستكتبه شعره قائلا له: " أُكتبْ شعري، فالكتاب أحبّ إليّ من الحفظ؛ لأن الأعرابي ينسى الكلمة، وقد سهر في طلبها ليلته، فيضع في موضعها كلمة على وزنها، ثم ينشدها الناس، والكتاب لا ينسى، ولا يبدل كلاما بكلام. ومنهم شُعبة الذي تحدّث عن نفسه قائلا: لقيت ذا الرمة، فقلت له: أكتبْني بعض شعرك، فجعل يملي عليّ، ويطلّع في الكتاب، فيقول: ارفعِ اللام من السين، وشُقّ الصاد، ولا تعوِّر الكاف. فقلت: من

---

[١] ديوان شعر ذي الرمة، ص٥٥، ومقدمة ديوان ذي الرمة، شرح التبريزي، ص١٠ .

[٢] المرجع السابق، ص١٠ .

[٣] شرح التبريزي، ص ١١ .

أين لك الكتاب؟ قال: قدم علينا رجل من الحيرة، فكان يؤدّب أولادنا، فكنت آخذ بيده فأدخله الرّمل، فيعلّمني الكتاب. وأنا أفعل ذلك؛ لئلا تقولوا عليّ ما لم أقل"[1].

وهذه الأقوال المذكورة- والتي كانت بمثابة نماذج لا حصر- تؤكّد على معرفة الشاعر واهتمامه بإتقان ما يُكتَب وإمعان النظر فيه قبل أن يقال، وبصيرته بأهمية تنقيح الشعر قبل إخراجه إلى الناس. وهذا يدلّ على أمانته العلمية والتي أدّى إلى ثقة الرواة بشعره، وإقبال العلماء على الاستشهاد بشعره وشروحه، بالإضافة إلى ما أُشِير إليه سابقا أن شعره ثلث لغة العرب.

ذلك قسط يسير وفيض زائد من أخبار الشاعر ذي الرمة، ويكفي ذلك تمهيدا وتوطئة لهذا البحث؛ حيث لا يسع مقام هذا التمهيد لذكر جميع ما ورد في حقّ هذا الشاعر الجليل.

---

[1] شرح التبريزي، ص ١٣ .

الفصل الأول

البنية الصرفية
ووظائفها في التصور العربي

ويتألف من أربعة مباحث:

المبحث الأول: صيغة الكلمة؛ معناها ومبناها.

المبحث الثاني: الفرق بين الصيغة والميزان الصرفي.

المبحث الثالث: الفرق بين البنية والصيغة الصرفية.

المبحث الرابع: الفرق بين البنية والوظيفة.

المبحث الأول

صيغة الكلمة، معناها وحدودها

لا جرم أنّ الحديث عن صيغ الكلمة من منظور السياق الصرفي، هو حديث عن تصور علمي ومنهجي حاول أن يمتاز به أهل الصرف في تعاملهم مع الكلمة مفردة أي بعيدة عن واقع السياقات والمقامات، وهو الأمر الذي جعل من القدامى رحمهم الله-أهل الصرف- يخلفون لنا رصيدا لا يستهان به في جميع ما تعلق بالإطار الصرفي الذي يلازم البنية الصرفية للكلمة وأحوالها الدلالية التي تأخذها عن طريق التنوع في الصيغ. وعليه، فما مفهوم الصيغة؟ وما أهم ما يمتاز به الصيغة من جهة البناء الصرفي؟ وهل هناك مفاهيم أو إطلاقات أخرى تقترب من مفهوم الصيغة؟ وغيرها من التساؤلات التي سنشير إليها على حسب ما يطلبه أو يستدعيه سياق هذا الفصل.

غير أنّه ينبغي أن نشير في هذا المقام إلى قضية إجرائية مفاهيمية سنتخذها في معالجة هذا الفصل، وهي أنّ مفهوم الصيغة قد يختلط على كثير ممن لا يحسنون فهم المدونة المفاهيمية والمصطلحية التي يمتاز بها الصرف، وعليه سأميّز في هذا الإطار بين الصيغة والبنية، والصيغة والبناء الصرفي، والصيغة والوظيفة، والبنية والوظيفة.

الصرف؛ المفهوم والاستعمال:

يطلق الصرف في أصل اللغة على" فضل الدّرهم في القيمة وجودة الفضّة، وبيع الذهب بالفضة، والتصريف اشتقاق بعض من بعض... وتصريف الريّاح تصرّفّها من وجه إلى وجه وحال إلى حال"[1].

واصطلاحا: قيّد علم الصرف بمعنيين اثنين: اسمي ومصدر. فالاسمي حدّد ابن جني على أنّه" علم تعرف به أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها"[2]، بل نجد ابن محمد

[1] العين، أحمد الفراهيدي. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي. دار الرشيد، بغداد. ج٧، ص١٠٩ .

[2] المنصف، ابن جني. ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤، ج١، ص٢ .

الغياث يضيف في تحديد علم الصرف قائلا: "علم يبحث فيه عن صيغ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب، ولا بناء كالصحة والإعلال والأصالة والزيادة"[1].

وأما المصدري والمصرّف على جهات الفعل واستعمالاته؛ فحدّد بأنّه" تغيير صيغة الكلمة الواحدة إلى كلمات كثيرة لغرض معنوي، كتغيير المفرد إلى المثنى، والجمع، وكتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، وذلك كتحويل المصدر (قطْع بسكون الطاء) إلى الفعل الماضي (قَطَعَ)، والمضارع (يَقْطَعُ) والأمر (اِقْطَعْ)، وغيرها مما يمكن أن يُتَوَصَّل إليه من مشتقات تتصرف عن كلمة الأصل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وغيرها، وتغيير لفظي يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها، كتغيير قَوَلَ من الأجوف وغَزَوَ من الناقص إلى قَالَ وغَزَا بقلب الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها...، والتغيير لغرض لفظي منحصر في ستة أشياء: القلب والنقل والإدغام والإبدال والحذف والزيادة"[2].

ثم إنّ علم التصريف وفق هذا التصور يتفرع فرعين اثنين من جهة التعامل مع المادة المعرفية أي البنية؛ فهو" يقتصر على نوعين من الكلام: الأفعال المتصرفة، والأسماء المتمكنة. ولا يدخل التصريف الحروف، والأسماء المبنية، مثل: إذا، وأين، وحيث، والضمائر مثل: أنا وأنت ونحن ، وأسماء الإشارة، مثل: هذا وهذه، وأسماء الموصولة، مثل: الذي والتي، وأسماء الشرط، مثل: من وما ومهما، ولا الأسماء الأعجمية، كإبراهيم وإسماعيل وإن كانت متمكنة لأنّ التصريف من خصائص لغة العرب. وأسماء الاستفهام مثل: من وما ومتى، والأسماء المشابهة للحرف، مثل: كم وإذ، والأفعال الجامدة، مثل: نعم وبئس وعسى، وما كان من الأسماء ، أو الأفعال على حرف أو حرفين، إلا ما كان مجزوما منه، لأنّ أقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف"[3].

من هذا المنطلق احتلّ علم الصرف مكانة عظيمة بميزته التي لا تتجاوز حدود البنية المطلق عليها من قبل المشتغلين بالبنية الصرفية، وهي البنية التي جعلها علماء الصرف تختص

---

[1] المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لطف الله بن محمد الغياث. تحقيق: عبد الرحمن محمد شفيق. د.ت، ج١، ص٢٨ .

[2] المرجع نفسه. ج١، ص٢٧٣-٢٨٠ .

[3] دروس التصريف، محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا، بغداد. ١٩٩٥، ص٥ .

بكل ما له علاقة بالأسماء والأفعال؛ مما جعل البحث يتتبع هذه الميزة عن طريق ما سمّي بالصيغ والميزان، وغيرها مما سأشير إليه.

الصيغة؛ لغة واصطلاحا:

١ – لغة:

لقد جاء جذر هذه الكلمة (ص و غ) في المعاجم العربية للدلالة على معان متنوعة، اختلفت باختلاف مبدأ الاستعمال الذي لم يتجاوز حدود البنية أو الإطار الصرفي للكلمة، حتى نعطي لكل ذي حقّ حقّه.

أولا: الجوهري (ت ٣٩٣هـ – ١٠٠٣م)

يقول الجوهري في مادة صوغ ما يلي: "...صُغتُ الشيء أصوغه صوغا. وصاغه الله صيغة حسنة أي خَلَقَهُ. وسهامٌ صيغةٌ، أي من عمل رجل واحد. وهذا صوغ هذا، إذا كان على قدره. وهما صوْغان أي سِيّان" وهي تدل على القدر والصورة والمثال[١].

ثانيا: ابن فارس (ت ٣٩٥هـ – ١٠٠٤م):

يقول ابن فارس في مادة صوغ ما يلي: " الصاد والواو والغين أصل صحيح، وهو تهيئة على شيء على مثال مستقيم. من ذلك قولهم: صاغ الحَلْيَ يصوغه صَوغا، وهما صوغان إذا كان كلّ واحد منهما على هيئة الآخر" وهنا تدل على مثال[٢].

ثالثا: ابن منظور(ت ٧١١هـ – ١٣١١م)

يقول ابن منظور: " صاغ الشيء يصوغه صوغا وصياغة وصغتُه، أصوغه صياغة، وصيغة، وصيْغُوغة، سبكه" وهي تعني السبك والتنظيم، والترتيب، والنسج[٣].

---

[١] الصحاح: للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط١: ١٩٥٦م، وط٢: ١٩٧٩،

المجلد٤، ص١٣٢٤، (صوغ)

[٢] ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م، ج٣، ص٣٢١-٣٢٢

[٣] ينظر: اللسان، لابن منظور، طبعة جديدة محققة ومشكولة، المجلد٤، ج٢٨، ص ٢٥٢٧، مادة (صوغ).

فالصيغة كما وردت دلالتها المعجمية في المعاجم المذكورة وغيرها من المعاجم الأخرى عبارة عن جملة من المعاني المتقاربة، تدل على نظام خاص، وذلك لوصف حقيقة شيء ما؛ على أساس أنّ مثل هذا النوع من التصور في شأن الصيغة يستعمل في مجال المقيسات من الأحكام التي اتفق عليها أهل الصرف[1].

٢- اصطلاحا:

لعل غالبية التعريفات التي تعاملت مع الصيغة من جهة الاصطلاح لم تخرج عن إطار مفاهيمي واحد وهو البنية، على الرغم من أنّه وجد بعض السياقات مَنْ حاوَلَ أصحابها أن يعطي لمفهوم الصيغة بعض الأبعاد التي تتجاوز حدود البنية، لكن الغالب دار في فلك البنية. وعليه لا بأس أن أشير إلى بعض آراء القدامى ثم المحدثين كيف تعاملوا مع مفهوم الصيغة.

١-الصيغة من منظور القدامي:

إذا دققنا النظر في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ – ٧٩٦م)، نجد أنه لم يصرِّح بمفهوم الصيغة ولا البنية، وإنما لمح إلى صيغ بعض الأفعال ومعانيها في (باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى)[2]، ثم عقد بابا سماه (باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال)[3]، وذكر فيه جميع أبنية الأسماء والصفات والأفعال كما في استعمال العرب.

والأمر كذلك عند أبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ)، وهو أيضا لم يورد حديثا صريحا لمفهوم الصيغة ولا البنية، وإنما شرح بعض الأبنية الواردة في كتابه (التصريف) الذي شرحه ابن جني (ت ٣٩٢هـ).

أما الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، فنجده على منوال سابقيه في هذا الشأن، حيث يعرض عرضا كاملا لأبنية جميع الاسم المجرد وأوزانها في كتابه المفصل[4] بشرح ابن يعيش (ت

---

[1] يمكن العودة في هذا الإطار إلى الكتب الصرفية عند تناولها صيغا قياسية مثل صيغ التصغير، وصيغ المبالغة، وصيغ اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ أسماء الزمان والمكان.

[2] ينظر: الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ج ٤، ص٥٥- ٦٣ .

[3] ينظر: المصدر نفسه، ج٤، ص٢٤٢ .

[4] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ت: الدكتور إميل يعقوب، ج٣، ص٢٣١ وما بعدها إلى غاية ص٣٤٦

٦٤٣هـ)، كما نجده يعرض لبيان أبنية الاسم الثلاثي المجرد والمزيد[١] لكن بدون تحديد واضح لمفهوم الصيغة.

لكن مفهوم الصيغة كان محدّدا عند الرضي (ت ٦٨٦هـ – ١٢٨٧م)؛ حين يقول: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه؛ فرَجُل مثلا على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُد، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح، وثانيها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فرَجُلٌ ورَجُلًا ورَجُلٍ على بناء واحد وكذا... وقوله: "يمكن أن يشاركها" لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحِبُك-بكسر الحاء وضم الباء- فإنه لم يأت له نظير، وقوله:" حروفها المرتبة" لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن، كما تقول: يَئِس على وزن فَعِل، وأَيِس على عَفِل، وقوله:" مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية" لأنه يقال: إن كَرَّم مثلا على فعَّل، ولا يقال: على وزن فَعْلَلَ أو أفْعَل أو فاعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعيّنة والسكون، وقوله:" كلٌّ في موضعه" لأن نحو دِرْهَم ليس على وزن قِمَطْر لتخالف مواضع الفتحتيْن والسكونيْن، وكذا نحو بَيْطر مخالف ل"شَرْيَف في الوزن لتخالف موضعي الياءيْن، وقد يخالف ذلك في أوزان التصغير فيقال: أوزان التصغير ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل؛ فيدخل في فُعَيْل: كُلَيْب، وفي فُعَيْعِل: مُقَيْعِدُ، وفي فُعَيْعِيل: مُفَيْتِيح ونحو ذلك"[٢].

يفهم من هذا التعريف أن هذه المصطلحات الثلاثة (البناء، الوزن، الصيغة) مترادفة.

ونكتفي بذكر هؤلاء العلماء -من المتقدمين- ومحاولاتهم التي أفردت مباحث للأبنية ضمن موضوعاتهم الصرفية، وننتقل إلى منظور المحدثين للصيغة.

تقريبا.

[١] ينظر: المصدر نفسه، ج٤، ص١٥٤ وما بعدها.

[٢] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي. ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٢-٣ .

٢- الصيغة من منظور المحدثين أو المعاصرين:

أما المعاصرون فقد فرّقوا بين المصطلحات (الصيغة، البنية، الوزن) وذلك من عدة وجوه، نذكر من بين هؤلاء ما يأتي:

أولا: ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن الصيغة "... تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها، ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى كل يوم بل في كل ثانية من دقيقة من ساعة من يوم، والناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية..."[١]. ثم فرّق بين الصيغتيْن، قائلا: " فالتفريق بين الصيغة، وهي (مبنى صرفيّ)، وبين الميزان، وهو (مبنى صوتيّ) تفريق هام جدّا، له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علميْ الصرف والأصوات"[٢].

ثانيا: يقول مصطفى النحاس حين يتحدث عن خصائص اللغة العربية التي منها الأوزان: "... فالصيغ في اللغة العربية ما هي إلا قوالب فكرية تصبّ فيها المعاني العامة، فتحدّدها وتعطيها حجمها ومعناها أي: أنها تجعلها على سمتها كمًّا وكيفًا"[٣] .

ثالثا: من المحدثين مَن يرى بأن الصيغة هي الشكل والبناء، وغالبا ما تستعمل في مجال المقيسات من الأحكام...[٤] . بل أبعد من ذلك أنّ بعضهم ذهب إلى تحديد مثل هذه المصطلحات الثلاث؛ على "أنّ المراد بأوزان العربية: هي أبواب الأفعال من ثلاثية ومزيد فيها، والمراد بصيغها: هي أوزان الأسماء من مشتقة وغير مشتقة"[٥].

وغير ذلك من أقوال المعاصرين التي تفرق بين المصطلحات الثلاثة (الصيغة، البناء، والوزن).

ونستطيع الربط بين رأي القدامى ووجهة نظر المحدثين في الصيغة، في أن آراءهم فيها متقاربة التناول والفهم، ولم يكن قول المحدثين بعيدا كل البعد عن قول القدامى سوى ما ظهر

---

[١] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، ص١٤٤-١٤٥ .

[٢] ينظر: المرجع نفسه، ص١٤٥ .

[٣] مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٨١م، ص ١٣ .

[٤] ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م، ص ١٢٨ .

[٥] ينظر: في تصريف الأسماء، عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب، ط١: ١٩٩٨م، ص١١٨ .

في رأي تمام حسان الذي أدرج مفهوم الميزان في مفهوم الصيغة لكنه في الأخير عاد وفرّق بينهما. وعليه، فمفهوم الصيغة عند القدامى والمعاصرين مفهوم متقارب.

أهمية الصيغة في اللغة العربية.

الصيغة ظاهرة من ظواهر اللغة فهي تتصل اتصالا وثيقا ببنية الكلمة، التي تسمى بالصيغ، ودراستها تعطي إعادة الاستقراء لها، فنجد أن أهمية الصيغة تتمثل في انتشارها في أمثلة اللغة والنحو والصرف، وتظهر دراستها الفرق بين الصيغ الأخرى قوةً، وضعفا، ودلالةً، وأيضا يظهر عن طريقها الغرض من حدوث ظاهرة التحويل الصرفي، والذي هي تبادل الصيغ في الوظيفة والدلالة.

ومن أهميتها، أنها تحدّد المادة الأصلية من المزيدة في الكلمة، كما أنها تخصّص المعنى وتحدّده، وهي -أيضا- أحد العناصر الأساسية في تكوين الكلمة[1]. وبعد هذه المعلومة عن مفهوم الصيغة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، يجدر بنا ذكر الفرق بينها وبين بعض المصطلحات الصرفية التي قد يكثر دورانها في هذه الرسالة. والحديث عن هذا الشأن، هو الذي سيأتي بيانه في المباحث التالية.

[1] ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية-دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، محمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص١١٥-١١٨ .

المبحث الثاني

الفرق بين الصيغة والميزان الصرفي

ينجلي مما مرّ في المبحث الأول أن في الصيغة من حيث دلالتاها المعجمية والاصطلاحية فرقا بينها وبين الميزان الصرفي، والذي هو "عبارة عن مقياس موحّد من الحروف يَعْرف به علماء الصرف عدد حروف الكلمة وترتيب تلك الحروف، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات"[1]؛ أي أن الصيغة للكلمة الواحدة جاءت دالةً على معانٍ معيّنة.

فقد قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ – ١٢٤٩م) عن الميزان الصرفي، في الشافية: "ويعبّر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبّر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت..."[2].

وعرّفه الراجحي (ت ٢٠١٠م) بقوله: " مقياس وضعه علماء الصرف لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وهو من أحسن ما عرف من مقاييس في ضبط اللغات ويسمى" الوزن" في الكتب القديمة أحيانا "مثالا"؛ فالمِثْلُ هي الأوزان[3]". ولما تبيّن بالاستقراء أن أكثر الكلمات العربية من ثلاثة أحرف، فإنهم جعلوا الميزان الصرفي مكونا من ثلاثة أصول هي: الفاء والعين واللام (ف ع ل)، وجعلوا الفاء تقابل الحرف الأول، والعين تقابل الحرف الثاني، واللام تقابل الحرف الثالث، على أن يكون شكلها على شكل الكلمة الموزونة، فتقول:

سَكَتَ = فَعَلَ	ضَرَبَ فَعَلَ	فَعْل = كَلْب
لَبِسَ = فَعِلَ	فَتَحَ فَعَلَ	فِعْل = قِرْد
حَسُنَ = فَعُلَ	عُلِمَ = فُعِلَ	فُعْل = صُبْح

[1] الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الإسلامية، ط١، ١٩٩٩م، ص٤٣

[2] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، ج١، ص١٠

[3] التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، دار النهضة العربية ص١٠

إلى آخر الكلمات الموضوعة باللغة العربية، وهكذا يقابل كل حرف بما يقابله في الميزان، مع حركاته وسكناته؛ ولذلك سُمِّي الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة[1].

ويلاحظ أنّ الصرفيين جعلوا الميزان الصرفي من حيث الأصل لا الاستعمال، يقوم على ثلاثة أحرف، وهي: الفاء والعين واللام. ولعل من أهم ما ارتكزوا عليه في هذا التحديد، كان ينطلق من عدة تصورات مجملها في النقاط الآتية:

- الأصل من ورود صيغة (فعَل) أنّها لا يمكن أن تخرج عن ثلاثية الأحرف، وعليه لوحظ أنّ غالبية كلمات اللغة العربية قائمة على هذه الأحرف الثلاثة، أما ما ورد أو وقع على سياق الزيادة فهو قليل إذا ما قورن بالأصل. قال ابن جني في هذا الصدد"...فإن قال قائل: لِمَ كانت الثلاثية أكثر أبنية العرب؟ فالجواب إنّما كثر التصريف ذوات الثلاث في كلامهم لأنّها أعدل الأصوات، وهي أقل ما يكون عليه الكلم المتمكنة ، حرف يبدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه"[2].
- الأصل أو الغالب في صيغة (فعل) أنّها تحمل دلالات عامة أو شاملة؛ إذ غالبية الأفعال تدل على فِعل ، كالمشي والأكل والضرب وهلم جرا؛ فهي من حيث الاستعمال تدل على الحدث بمعنى فعل الشيء، وهذا ما أكدّه أبو حيان حين قال" اصطلح النحاة على أن يزنوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبّر به عن كل فعل، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر، ثم حملوا الأسماء عليها، في أن يدنوها بالفعل، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التعريف ثلاثة أحرف؛ فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمات"[3].
- أصل الحروف في صيغة(فعل) هي أصول لا يمكن بل لا يجوز حذفها بحال، وهذا بخلاف حروف الأفعال التي أصلها علة من العلل المصروفة فتحذف أو تنقلب إلى صورة أخرى.

---

[1] ينظر: التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، دار النهضة العربية ص١٠

[2] المنصف: ابن جني،١ج، ص٣١-٣٢

[3] السيوطي: همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١: ١٩٨٨. ج٣، ص٤٠٩

- ثم إنّ صيغة (فعل) على حسب صاحب المستقصى تحتوي على ثلاثة أصوات تشكل أجزاء الجهاز النطقي شاملة؛ ففيها حرف الفاء صوتيا قائما في الشفتين، وحرف العين أو صوت العين وهو آخر الحلق، وأخيرا اللام وهو الوسط[1].

أما صيغة الأمر للأفعال الثلاثية المجردة، فتأتي على (اِفْعِلْ / اِفْعَلْ / اُفْعُلْ)؛ لكونها صحيحة الأصول وسالمة من حروف العلة، لكن عندما نتناول–مثلا– الفعل (وَقَى) وهو من أفعال باب (ضَرَبَ)، أي على وزن (فَعَلَ) ومضارعه على (يَفْعِلُ)، تصبح صياغته في الأمر (فِ)، وعند مقارنة الحرف (فِ) بنظيره في الصيغة، نجد أن ما يوازيه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (عِ) من (فَعَلَ)، أي أن الصيغة الموضوعة للأمر لم يبق منها إلا الحرف (ف) فقط.

وإذا سأل سائل: ما صيغة أمر الفعل (ف)؟، يكون الجواب: من صيغة (اِفْعِلْ)، ولماذا تقف العين المكسورة وحدها إزاء الفعل في صورته؟ فنقول: إن العين المكسورة تعبّر عن الميزان، ولا تمثّل الصيغة"[2].

ومن خلال هذا المثال المذكور وتوضيحه، ظهر الفرق جليّا بين الصيغة والميزان، وهو ما صرّح به تمام حسان قائلا بأنّه "... يوجد الفرق بين الصيغة في كونها مبنًى صرفيا، وبين الميزان في كونه مبنًى صوتيا"[3].

وتتفق الصيغة مع الميزان في أحوال كثيرة، كما في المثال (ضَرَبَ) و (اِضْرِبْ)، فالصيغة تحمل القمة الدلالية، والميزان الصرفي يعبّر عما طرأ على الكلمة الواحدة من تغيير أو حذف أو إبدال أو قلب، ويدخل في دائرة الدرس الصرفي المحض. أما إذا كانت الكلمات زائدة عن ثلاثة أحرف؛ فيكون ميزانها على النحو الآتي:

---

[1] ينظر: المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب. مكتبة العروبة، الكويت. ط١، ٢٠٠٣م، ص٤٧

[2] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٣١ وما بعدها، وهمع الهوامع، ج٣، ص٤١٠، وشذا العرف، ص ٥٣–٥٥، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص٥٢، والتطبيق الصرفي، ص١٢، وغيرها من الكتب الصرفية – قديمها وحديثها– والتي تناولت الميزان الصرفي.

[3] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٤٤–١٤٥

"إن كانت الحروف الزائدة عن الثلاثة أصلية، ولا يكون للكلمة معنى بدونها، تزاد لاما واحدة في آخر الميزان إذا كانت الكلمة رباعية، وتزاد لامان اثْنتان في آخر الميزان إذا كانت الكلمة خماسية، فيقال:طَمْأَنَ = فَعْلَلَ، دِرْهَم = فِعْلَل، قِمَطْر = فِعَلّ، زِبَرْجَد = فَعَلَّل.

وإن كانت الزيادة من تكرير حرف من حروف الكلمة الأصلية، يُكَرَّر أيضا ما يقابله في الميزان، فيقال: كَبَّرَ، صَدَّقَ = فَعَّلَ

وإن كانت الزيادة حرفا غير أصلي، وغير مكرَّر، فتوزن الأصول فقط بما يقابلها في الميزان، ثم تذكر الحروف الزائدة بشكلها كما هي، فيقال:

قاتَلَ = فاعَلَ، انْكَسَر = انْفَعَلَ، اقْتَرَبَ = افْتَعَلَ، تَفَضَّلَ= تَفَعَّلَ، اسْتَغْفَرَ = اسْتَفْعَلَ

وإن زيدت تاء الافتعال في الفعل، أي حرف غير أصلي زيد لمعنى معيّنٍ، يوزن الفعل بما يقابله في الميزان، وقد تتأثر هذه التاء بحروف بعض الأفعال التي وردت فيها، فتنقلب إلى حرف آخر كالطاء أو الدال كما يقال في: (اضترب= اضطرب)، وفي: (اذتكر = ادَّكر)، فيوزن الفعل في مثل هذه الأحوال حسب أصلها في الميزان أي تاء، فيقال: اضطرب، ادّكر على وزن (افتعل).

وإن وُجد في الكلمة حذف، فيحذف ما يقابله في الميزان، فيقال:

قُلْ = فُلْ، صِفْ = عِلْ، اسْعَ = افْعَ، اقْضِ = افْعِ، انْمُ = افْعُ، قِ = عِ

وإن وُجد في الكلمة إعلال، فتوزن الكلمة حسب أصلها، فيقال:

باع = فَعَلَ؛ لأن الأصل (بَيَع)، قال = فَعَل؛ لأن الأصل (قَوَلَ)، دعا = فَعَلَ؛ لأن الأصل (دَعَوَ).

وإن وجد في الكلمة القلب المكاني-وهو أن يحل حرف مكان حرف آخر، فيوزن الحرف المقلوب بما يساويه في الميزان، فيقال:

أَيِسَ = عَفِلَ (مقلوب يئس)، حادي = عالِف (مقلوب واحد)"[1]

[1] التطبيق الصرفي، ص١١-١٣، وتصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت، ص١٦ وما بعدها، ط٢: ١٩٨٨م، وشذا العرف في فن الصرف: الحملاوي، ت: د. محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، ص٥٣ وما بعدها.

وهذا ما يجعل البحث يستشف أنّه يقترب مع ما أشار إليه ابن الحاجب في الشافية قائلا: " ويعبّر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه، وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت..."[1].

ومما سبق يُرَى أن الميزان الصرفي متأثِّرا، بالزيادة والحذف والإعلال والقلب المكاني؛ لذا فهناك فرق واضح بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفي؛ إذ إن الألفاظ المنطوقة قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم نظام تأليف الأصوات، وتجاورها في النطق إلى مغايرة بنية الصيغة التي وضعت لها، تبعا لظواهر الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف، وحينما يخضع اللفظ لمغايرة بنية الصيغة، لا يكون بينهما التوازي المتوقع من حيث عدد الحروف ونسق الحركات، فإن أريد مقابلة أصوات اللفظة الصحيحة بحروف البنية، وأصوات حركاتها وسكناتها بحروف وحركات وسكنات البنية، كانت نتيجة شكل اللفظ قد يختلف عن صورة بنية الصيغة.

فالصيغة إذًا، مبنى صرفيّ يمثّل قوالب يصب فيها العرب المادة اللغوية ليدلّوا بها على معانٍ معيّنة ومحدّدة، والميزان الصرفيّ مبنى صوتي يناط به أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية كما بيّن ذلك الدكتور تمام [2].

وعليه، فائدة الميزان الصرفي في تعامله مع البنية من حيث استعمالها من جهة الأصل أو يحدّد عن طريق الضوابط الصرفية ما إن كانت تامة أو ناقصة أو مجردة ومزيدة، تماما ما هو يتماشى مع أبنية الأفعال التي نريد أن نتناولها بالدراسة والتحليل.

ولقد أحسن صنعا صاحب الهمع السيوطي حين أشار إلى فائدة الميزان الصرفي ذاكرا أهم الصور الاستعمالية التي يستخدم فيها، حين يقول: عن أبي حيان " فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟ قلت فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإنّ قولك: وزن استخراج، استفعال، أخصر من أن تقول: الألف والسين والتاء والألف، في استخراج زوائد"[3].

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١٠ .

[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٤٥ .

[3] همع الهوامع، ج٣، ص٤١٠

المبحث الثالث

الفرق بين البنية والصيغة الصرفية

ينبغي قبل تناول الفرق بين البنية والصيغة الصرفية، النظر إلى البنية من حيث معناها المعجمي والاصطلاحي؛ ليتوصل البحث من خلال ذلك إلى الفرق الدقيق بين المصطلحيْن.

ورد في اللسان: "والبِنْي: نقيض الهدْم، بَنَى البنّاءُ البِناءَ بَنْيًا وبِناءً وبِنًى مقصورٌ، وبُنْيانا وبِنْيَة وبِناية وابْتَناهُ وبَنّاهُ"[1].

وجاء في مقاييس اللغة: (بنى) الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضمّ بعضه إلى بعض. تقول: بنيتُ البناء أبنيه، وتسمّى مكةُ البنية"[2]. وتدل هذه المعاني المعجمية على البناء والتركيب والصياغة.

أما المعنى الاصطلاحي للبنية ، فعبّر عنه الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، بقوله: "بنية الكلمة وبناؤها ومبناها، ألفاظ مترادفة تعني كلها ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله... ثم أضاف قائلا: هي عدة الحروف مع الهيئة التي تكون عليها. فبنية الفعل "نزل" تعني حروفه التي يتكون منها والهيئة التي تنتظم هذه الحروف من حركة أو سكون"[3].

والبنية في علم الصرف، هي صيغ الكلمات التي تنشأ عن التصريف، وهي التي أشار إليها ابن عصفور عند تقسيمه التصريف إلى قسميْن في قوله: "أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ، وضَرَّبَ، وتَضَرَّبَ، وتَضارَبَ، واضْطَرَبَ. فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو(ضَرْب) قد بُنِيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة"[4].

أما الصيغة الصرفية، فقد عرّف صاحب معجم المصطلحات العربية، بأنها "التصريف النمطي المنظّم للأسماء والأفعال لبيان الصيغ المختلفة التي تشتقّ من أصولها"[5].

---

[1] ينظر: اللسان، المجلد١، باب الباء، ج٥، ص٣٦٦

[2] مقاييس اللغة: ج١، كتاب الباء، ص٣٠٢، وينظر: مجمل اللغة، ص١٣٦

[3] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص٢٧

[4] الممتع الكبير: ابن عصفور، ت: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١: ١٩٩٦م، ص٣٣

[5] معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبه، وكامل المنهدس، مكتبة لبنان بيروت، ط٢: ١٩٨٤م، ص٢٢٨ .

ولكن مما تقدَّم بيانه في المبحث الثاني، نجد الصِّيغة الصَّرفية هي قوالب استنبطها الصرفيُّون؛ ليصبّوا فيه المادة اللغوية التي يعبّرون بها عما يجول في أفكارهم من معانٍ محدّدة. والثابت أن هذه القوالب إنما تقتصر على بعض أقسام الكلم، كالأسماء والأفعال دون الحروف.

وقد وضع الصرفيون للأسماء صيغا محددة، باعتبار مجردها ومزيدها، فالاسم المجرد: إمّا ثلاثيا، وإمّا رباعيا، وإمّا خماسيا. وجعلوا للاسم الثلاثي اثنتيْ عشرة صيغة، وجعلوا للرباعي ستّ صيَغٍ، وجعلوا للخماسي أربع صيغٍ.كما وضعوا للأفعال صيغا محددة باعتبارها مجردةً أو مزيدًا فيها بحرف أو حرفيْن أو ثلاثة أحرف، على أساس أن هذه الصيغ والأحرف الزائدة فيها لواصق تدل على معانٍ صرفية معينة، تختلف عما يؤدِّيه الفعل المجرّد[1].

لذا، يمكن القول بأنّ الفرق بين البنية والصيغة الصرفية إنّما يكمن في كون البنية تقوم أساسا على ما هو في ذات اللفظ من حيث التركيب والمادة والأصول التي تقوم عليها، وعليه تنوع دور البنية ليس فقط مقيّدا بأبنية الأفعال فحسب، بل أيضا ما ورد في سياق الأسماء والحروف.

ثم إنّ حروف البنية المقصود منها تلك الحركات المتعددة التي تأخذها بنية الكلمة وصورها الاستعمالية؛ فمثلا بنية الفعل الثلاثي(ذَكَرَ) يدل على وقوع الذكر؛ فإذا زيد على بنية الفعل شيء من حروف الزيادة المجموعة في (سألتمونيها) ليصبح مثلا: استذكر (زيادة الهمزة والسين والتاء)؛ فإنّ دلالته تصبح طلب الذكر ، وهو الأمر الذي يختلف إلى حد ما مع دلالة الفعل أثناء وروده في بنية أصل الفعل على وزن (فعَل).

في حين تكون الصيغة الصرفية قائمة على الإطار الشكلي الخارجي وورودها غالبا يكون عن طريق ما سمع من كلام العرب قياسا؛ مما أدّى بالمشتغلين في مجال الصرف أن يحصوا مثل

---

[1] ينظر في هذا السياق إلى الكتب الصرفية، ومنها: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ج١، ص٣٥-٦٩، والممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، ص ٥١-١٣٣، والصرف وعلم الأصوات: الدكتور ديزيره سقال، دار الصداقة العربية بيروت، ط١: ١٩٩٦م، ص٣٣-٣٦، وص١٩٧-٢٠٢، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات: د. صالح سليم الفاخري، عصمي للنشر والتوزيع بالقاهرة ١٩٩٦م، ص١٢١ وما بعدها، والتطبيق الصرفي، ص٢٦-٤٣ .

هذه الصيغ سماعا وقياسا في أوزان صرفية من مثل: فعيل، وصيغة اسم الفاعل واسم المفعول، وغيرها من الصيغ التي تأخذ شكل أبنية الكلمة (فعلا واسما وحرفا) والتي تختلف باختلاف شرط الاستعمال المتّفق عليه.

وبهذا يظهر الفرق بين البنية من حيث كونها الهيئة التي تكون عليها الكلمات، وبين الصيغة الصرفية من حيث إنها قوالب تغيير المادة اللغوية تبعا لمعانٍ معيّنة ومحدّدة.

المبحث الرابع

الفرق بين البنية والوظيفة

لقد مرّ بنا الحديث عن البنية في المبحث السابق بأنها الهيئة التي تكون عليها الكلمة، والتي تتركب من عدد حروفها، وكيفية تركيبها في شكلها الإفرادي، وكذا حركاتها وسكناتها. مع النظر إلى أصالة الحروف من عدمها –أي ما للكلمة من أصالة أو زيادة– ويطلق هذا المفهوم على مصطلحات، هي: البناء، أو الصيغة، أو الوزن، أو الزنة.

غير أنّ قضية البنية من منظور علم الصرف قد جعلت من المشتغلين في حقل اللسانيات ينظرون إليها نظرة أخرى زائدة على الإطار المتعلق بالبنية داخليا، فقاموا بدراسة البنية تركيبيا بما يقترب إلى حد كبير مع الإطار الوظيفي الذي همّه هو دراسة الكلمة أو اللفظة بنيويا داخل التركيب.

يشير الباحث اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح –رحمه الله– إلى أنّ البنية من حيث الوجود عبارة عن ... مفهوم عربي دقيق متقدّم على ما هو موجود الآن في اللسانيات البنوية[1]، وهو الأمر الذي جعل البنيوية متميزة بنظام يقوم على مجموعة من القواعد والعلاقات تربط مكونات البنية داخليا"... دون الرجوع إلى عناصر خارجية، وهي تتميز بالشمولية والتحويل والتنظيم الذاتي"[2].

ودفع هذا الأمر أحد المعرفين في مجال البنيوية، وهو هلمسليف (١٨٩٩-١٩٦٥) أن يعرّف البنية على أنّها "كيان مستقل من العلائق بينها تبعية وخضوع داخليان، تماما كهذه البنية التي تعتبر كلاّ لا يتجزأ؛ فهي تشكل وحدة مستقلة بين عناصرها المكونة تساند داخلي ولها قوانينها الخاصة، ولا يمكن إطلاقا وجود عنصر من البنية قبل وجود الكل، سواء على المستوى السيكولوجي أو الفيزيقي"[3].

---

[1] ينظر بالتفصيل: مقارنة بين التحليل البنيوي الأوروبي والتحليل البنيوي الأمريكي. مقياس المدارس اللسانية، عبد الرحمن الحاج صالح. محاضرة على طلبة الماجستير. مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر، ٢٠٠٣/٢٠٠٤م .

[2] محمد الحناش: البنيوية في اللسانيات. دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط١: ١٩٨٠م، ص١٠١-١٠٢

[3] المرجع السابق، ص١٠٣ .

ولعل هذا التحديد المشار إليه من قبل هلمسليف جعل بعض المشتغلين في مجال الدراسات اللسانية البنيوية لا يحبّذون أن يطلق عليه بنيوي، بالقدر الذي يفضله ويحبذه على جهة الوظيفة، تماما ما أشار إليه بعض الدارسين في هذا الصدد على أساس أنّه صار"... بعض اللغويين البنيويين لا يقبل أن يطلق عليه بنيوي أو على الأقل يتردّد في ذلك، فهو يقبل أن ينعت بوظيفي بدل بنيوي"[١].

من هذا المنطلق حاول سوسير أن يحدّد موضوع اللسانيات انطلاقا من تحديده لمفهوم البنية؛ إذ اعتبر أنّ موضوع اللسانيات الوحيد والمميز هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، ومن ثم فاللغة من منظوره هي شكل تنتظم عن طريقه الأصوات والتصورات معطية الاهتمام البالغ إلى قضية البنية التي يرتكز عليها النظام اللغوي ليس غير[٢].

على هذا الأساس أصبحت البنية لا تتجاوز حدود السطع في مجال الدراسات اللغوية عند أغلبية أنصار البنيوية، لاسيّما عند الشكلانيين الروس الذين رأوا المقصد من وراء الشكلانية "... ما يحدثه الجمع بين الأصوات والمعاني وتشكلهما معا، والفعل اللغوي ينتج عن الجمع بينهما ، وهذا الجمع يحدث شكلا أو بنية هي جوهر اللغة ، وهذا التوجه شاع وصار له أتباع وأنصار ، وسمّي فيما بعد بالمنحى الشكلاني وطبع جلّ الدراسات البنوية التي تحفل بشكل اللغات في واقعها الملموس"[٣].

وظلت البنية من منظور ما يمكن ما سمّاه المختصون في حقل اللسانيات بالنسقية تسير وتقتفي آثار البنيوية، إلى غاية مجيء ما سميت بالبنيوية الأمريكية التي جاءت في الأصل كردّ فعل على ما آمنت به البنيوية وهي تتعامل مع الظواهر اللغوية لاسيّما ما كان متعلّقا بلغات الأجناس وكيفية التواصل عن طريق هذه اللغات؛ فكان أهم أهداف البنيوية الأمريكية

---

[١] المرجع نفسه، ص١٠٢.

[٢] ينظر بالتفصيل: علم اللغة العام، سوسير. ترجمة: يوئيل يوسف عزيز. مراجعة: مالك يوسف المطلبي. دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥م، ص٣٠ وما بعدها.

[٣] سوسير والألسنية، محمد الشاوش. ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط٢، ١٩٩٠م، ص١٤ .

أنّها ركزّت هدفها" في إيجاد منهج لدراسة لغات القبائل الهندية الأمريكية الرائجة في أمريكا الشمالية"[1].

ومن أهمّ الرواد البنيويين الأمريكيين الذين حاولوا أن يغيروا من مسار مفهوم البنية داخليا للنظر إلى ما ورد داخل التصور البنيوي وهو مبدأ التجريد الذهني الباحث اللساني تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية؛ حيث إنّ :"... معظم الأفكار العامة لتشومسكي عن النظرية اللسانية كما نجدها في(Structures Syntaxique)، هي نفس الأفكار التي نجدها عند غيره من أصحاب المدرسة السلوكية، وعلى الخصوص هاريس. والمتأمل في كل كتاباته لهذه الفترة من الزمن لا يجد فيها أيّ أثر واضح للنزعة الذهنية أو العقلية التي تتميز بها كتاباته الحديثة"[2].

غير أنّ المتتبع لتصورات تشومسكي في تعامله مع البنية اللغوية عن طريق الإطار العقلي الذهني جعله فيما بعد ينفرد في كتابه المذكور سالفا بعدة اتجاهات وظيفية متميزة في شأن مفهوم البنية وفق إطارها الشمولي الكائن بين التصور العقلي الذهني وما له علاقة بمبدأ الاستعمال. وعليه يمكن أن نجمل هذه الاتجاهات اللسانية الفلسفية في الجهات الآتية، وهي على النحو الآتي[3]:

- لقد ألحّ تشومسكي كثيرا في الفصل الثاني من كتابه المذكور سالفا انطلاقا من نظرته للبنية، على ما سماه بالقدرة الخلاقة والمبدعة للغات البشرية. مما جعله بحق ينهج آراءه بطريقة متميزة ومنفردة تجعل من الإطار التوليدي يحتل تصورا نظريا يعكس قدرة الإنسان واستعداداته الفطرية على إنتاج وفهم جمل لم تقل ولم تسمع من قبل. غير أنّه من باب العدل أن ننبه إلى أنّ هذا النوع من الاتجاه لم يتميز به تشومسكي من حيث الأصل والتصور لوحده في المجال اللساني المعرفي، بل وجدنا من العرب قديما من أشار إلى ذلك في مصنفاتهم، من مثل: القاضي عبد الجبار المعتزلي، وفخر الدين

---

[1] اللسانيات الوظيفية، عبد القادر المهيري. ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٩ .

[2] النظرية التوليدية ومناهج البحث عند تشومسكي، منذر عياشي. مجلة الفكر العربي المعاصر. مركز الإنماء القومي. بيروت. العدد ٤٠: ١٩٨٦، ص٣٤ .

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص٣٤-٣٥ .

الرازي، والفارابي، والغزالي، وابن خلدون وغيرهم. كما وُجِد في الفكر الغربي من سبق تشومسكي بالنسبة لهذا التصور من مثل: سوسير وهامبلدت.

- لاحظ تشومسكي الفارق بين جملة مولدة بنيوية عن طريق القواعد ، وجملة مولدة في وضع طبيعي عن طريق المتكلم، ولكنّها موجودة سابقا في جدول الجمل المعروفة.
- تميّز تشومسكي في أن يتوقف عند ما سمّاه بالحدس اللغوي ورصده له كهدف من أهداف الدرس اللساني.
- لاحظ تشومسكي أنّه على الباحث اللساني أن يتعامل مع البنية اللغوية عن طريق الحدس والتخمين والتجربة كأساس في البحث اللساني الذي لا يبتعد عما سماه بالمنهج العقلي. وبعبارة أدق إنّه يجب على النظرية اللسانية- نقلا عن العياشي- ألا تأخذ هويتها من كتاب يحتوي على جملة من الإجراءات المفيدة، كما يجب ألا ننتظر منها أن تزودنا بمجموعة من الإجراءات الآلية للكشف القاعدي.

وأدّى بهذا التصور البنيوي الأمريكي فيما بعد أن تأسست عن طريقه ما عرف بالمدارس اللسانية ، وهي في الأصل امتداد للتصور اللساني البنيوي؛ إذ غدا كل منظر يتعامل مع الظاهرة اللغوية وفق بنية لسانية أو لغوية اختلفت باختلاف توجهات المنظر اللساني عن طريق المرجعية المعرفية التي اعتمدها في الدراسة. وهنا نرى بأنّ ما ذهب إليه الحاج صالح في شأن الإرهاصات الأولى للوظيفة من قبل البنيويين يمثل قفزة نوعية للدرس اللساني البنيوي من صلاحية تناولها البنية وفق ما يتماشى مع التصور الوظيفي. يقول الحاج صالح في هذا الصدد"... أَخَصُّ شيء تمتاز به هذه المدرسة (براغ) عن غيرها هو اعتمادها الأساسي على العمل أو الدور، الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ، ولهذا سميت النزعات المتفرعة عنها (ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية) بالوظيفية"[1]

[1] مدخل إلى علم اللسان الحديث (٣)، عبد الرحمن الحاج صالح. مجلة اللسانيات، الجزائر، المجلد الثاني، العدد١، ١٩٧٢م، ص٥٤ .

تطور مفهوم البنية بعد سوسير:

المعروف في مجال الدراسات العلمية بعامة والعلوم الإنسانية أنّ الظاهرة اللغوية اللسانية في تطور مستمر، لتلازم هذه الظاهرة مع واقع الإنسان. والمتمعن جليا فيما أفرزته تصورات ثلة من الباحثين اللسانيين الغربيين أمثال: جَاكَبْسُون وَتَرُوْبِتْسْكُوَيْ وَإِمِيلِ بَنْفَنَسْتِ، وبلومفيلد، وشومسكي، وسابير، وهلمسليف، وغيرهم، يدرك أنّ جل أعمالهم التي قدمت للدرس اللساني وبالضبط لمفهوم البنية مثلت تصورا شموليا للظاهرة بشكل عام.

ولعل من أهم أعمال هؤلاء فيما قدموه من تصور معرفي ومنهجي للظاهرة اللغوية يمكن إجمالها في النقاط الآتية[1]:

- ظهور ما سمي بالنظرية النسقية المنبثقة في الأصل من البنية، والذي قضى بظهور النسقية في التصور اللساني هو مراعاة النسق اللساني للظاهرة اللغوية مع عدم عزل الحدود ودراستها دراسة مترابطة مشكلة في نهاية المطاف نظاما لسانيا يتماشى مع النسقية كنظرية لا تستطيع اللسانيات الخروج عنها.
- التركيز على التفرقة المفاهيمية والإجرائية بين التعاقب والتزامن بنيويا، مع الاهتمام في الدراسة على تقديم الإطار التزامني على التعاقب التاريخي لاسيّما فيما اتصل بمجال المدارس الألسنية أو اللسانية اللاحقة بعد سوسير.
- التركيز على الانتقال من الإطار القصدي للأفراد الناطقين إلى الإطار القصدي الذي تهيمن عليه قوانين النسق؛ فعقلانية النسق اللساني هي عقلانية غير قصدية.
- إدراج التصور الجديد للبنية وفق إطارها الوظيفي التداولي عن طريق ما اقترحته الجهود اللسانية التوليدية التحويلية من قبل تشومسكي، محاولا إضافة المستويات الثلاث: الصوتي والصرفي والتركيبي، تماما ما راح يؤكد هو بنفسه، وذلك في أواخر

[1] ينظر: أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية، الطاهر أشرف. رسالة مخطوطة الماجستير. إشراف: د صلاح الدين ملاوي. كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية. جامعة محمد خيضر/ بسكرة. الجزائر. ٢٠١٣، ص٩ وما بعدها.

السبيعنات بأنّ المتكلم يملك قدرتين أساسيتين هما: القدرة النحوية التركيبية (مجموعة هائلة من البنى التركيبية)، والقدرة التداولية[1].

لكن تعريف الوظيفة الشامل جاء في كتاب (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة)، وهو " المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي[2]".

ثم ذكر فاضل الساقي قسميْ الوظائف: ١-الوظائف الصرفية وهي التي تهمُّنا في هذه الدراسة، ٢- والوظائف النحوية.

وعبّر عن الوظائف الصرفية بقوله: وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم[3]. وأردف قائلا: ولارتباط الوظيفة الصرفية بتحديد موقع الكلمات بين أقسام الكلم، فلا بدّ من إيراد بعض الحقائق اللغوية الآتية[4]:

١- إن المعنى الصرفي للأسماء هو الدلالة على المسمّى، ذلك يعني أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية ، وهو لا يدل على زمنٍ البتة...

٢- إن المعنى الصرفي للأفعال بشكل عام، هو الدلالة على الحدث والزمن معا، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية، ومعنى الزمن الحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية، وهما -بلا شك- وظيفتا الفعل الصرفية.

٣- إن المعنى الصرفي للصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث، فالاتصاف بالحدث هو وظيفة الصفات الصرفية...

٤- إن الخوالف، وإن لم تخضع لصيغ صرفية معيّنة إلا أن معناها الصرفي العام هو الإفصاح عما يجيش في النفس من معنى تأثريّ أي أن معناها الوظيفي هو الإفصاح...

---

[1] ينظر في هذا الصدد بالتفصيل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، إلى أحمد المتوكل. منشورات عكاظ، ١٩٨٩م، ص٣٠-٣١ .

[2] أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى الساقي، ت: تمام حسان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٧م، ص٢٠٣ .

[3] المرجع نفسه، ص ٢٠٣ .

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٣-٢٠٦ .

٥- إن الضمائر بفروعها، وإن لم تخضع لصيغ صرفية معيّنة إلا أنها تدل على معانٍ صرفية عامة حقّها أن تؤدّى بالحرف كقول النحاة، والمعنى الصرفي العام الذي يدل عليه الضمير- الحاضر والغائب- هو وظيفة الضمائر بشكل عام.

٦- إن الظروف، وإن لم يكن لها صيغ صرفية معيّنة شأنها شأن الخوالف والضمائر والأدوات إلا أنها تدل على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية، فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف.

٧- إن الأدوات جميعا لا تدخل في علاقات اشتقاقية فليس لها صيغ معيّنة ووظيفتها الأساسية هو التعليق، ولا يكون إلا في السياق.

تتعدد دلالات البنى الصرفية وظيفيا بتعدد الفصائل الصرفية من جهة، وتعدد السياقات العقلية أو الذهنية لهذا النوع من الفصائل، وهذا النوع من الدراسة قلّ من عالجها في مجال الدراسات الصرفية شكلا ووظيفة.

ولعل من أهم الفصائل الصرفية التي لها عدة جهات من الدلالة لدى المشتغلين في علم الصرف، ما يأتي[١]:

- فصيلة الجنس أو النوع، والمدرج تحت هذا النوع من الفصيلة عند أهل الاختصاص هما نوعان اثنان من الوحدة: وحدة التأنيث ووحدة التذكير. ولكل واحدة منهما سمة تميزها في الدرس الصرفي.
- فصيلة العدد؛ وهي الفصيلة التي يحددها الصرفيون في المورفيمات التي لا تخرج عن الأفراد والتثنية والجمع، ولكل واحدة منها أيضا سمة من حيث الاستعمال والوظيفة.

- فصيلة التعيين، وهي الفصيلة التي تتنوع بتنوع الصفة المصاحبة للإطلاق، فقد تكون معرفة أو أمرا شائعا وهو المعبّر عنه بالخبر أو النكرة. وهما يندرجان في سياق الصرف تحت وحدة المعرفة ووحدة النكرة.

---

[١] ينظر بالتفصيل: التحليل الدلالي للبنية الصرفية في سورة الفتح، حمدي صلاح الدين. مجلة جامعة طيبة للآداب
والعلوم الإنسانية. السنة الخامسة. العدد الثامن، ١٤٣٧هـ، ص٤٠٦-٤٠٧ .

- فصيلة الإطار الفعلي، والمعبّر عنه في الغالب في سياق علم الصرف بفكرة التعبير عن الفاعل بصوره المتعددة داخل التركيب (المعلوم والمجهول، المذكور والمحذوف وهلم جرّا) وهذا النوع من الورود سمّي لدى المهتمين بوحدتي: البناء للمعلوم والبناء للمجهول أو المفعول.
- فصيلة الحضور والغيبة، والمدرجة في الغالب تحت وحدات صرفية تتماشى مع الضمائر وهي وحدة التكلم ووحدة الخطاب ووحدة الغيبة.
- فصيلة الإطلاق والتقييد، والمدرجة تحت تلك الاستعمالات الفعلية الدالة على الحدث، إما على سبيل الإطلاق أو التقييد؛ إذ الإطلاق يسير على جهة التجريد، والتقييد يسير على جهة الزيادة وهو ما سمّي عند الصرفيين بالمزيد.

وبهذا يتضح لنا الفرق بين المصطلحيْن: البنية والوظيفة، حيث يمثّل المصطلح الأول (البنية): الهيئة التي تكون عليها الكلمة، والثاني (الوظيفة): ينصبّ على المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ. وإن وُجِدَتِ الوظيفة من جهة البنية الصرفية قد عالجها المهتمون بالدرس اللساني من جوانب متعددة، وحاولوا أن يصلوا إلى عدة نتائج معرفية وإجرائية تتعلق بالتقاطع الحاصل بين البنية الصرفية من منظور التصور العربي والبنية الصرفية من منظور التصور الغربي، وهذا ما سأحاول تبيانه في بعض سياقات الدراسة.

الفصل الثاني

أبنية الفعل

في علم الصرف

ويتألف من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الزمن في أبنية الكلام.

المبحث الثاني: الفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي.

المبحث الثالث: صيغ أبنية الأفعال ودلالاتها في الديوان.

الحديث عن أبنية الفعل كما توقف عنده الصرفيون هو حديث عما تمتاز به بنية الفعل الواردة عند العرب، شعرا ونثرا. والحقيقة أن هذا الزخم المعرفي الموجود في النظام اللغوي العربي من جهة أبنية الأفعال، ليس من السهل أن يتناوله مثل هذا البحث دراسة وتحليلا واستنباطا، لكن حَسِبَ البحث أنه سيقتفي أبنية فعلية معتقدا بأنّها تحقق نسبيا المقصود، وإن كان البحث قد أفرد بعض الوقفات في شأن ما له علاقة بالزمن على ضربيه: الصرفي والنحوي لينتقل فيما بعد إلى صور أبنية الأفعال.

المبحث الأول

الزمن في أبنية الكلام

الحديث عن الزمن ليس وليد العصر، وإنما هو موضوع ورد فيه كلام طويل من العلماء المتقدمين، وتحديدا منذ أن وصل إلينا أقدم كتاب سيبويه، إلا أنّ الملاحظ في كتب النحاة القدماء أنها لم تخصّص بابا لموضوع الزمن، ولعل السبب في ذلك أن الزمن لم يكن ظاهرة نحوية واضحة، لكن وُجدت إشارات عن الزمن متفرقة في أبواب كثيرة؛ فهناك مباحث الزمن موزّعة على الأفعال والمشتقات والنواسخ وظروف الزمن...

وإذا تأملنا في تعريف الفعل مثلا، نجد أنه لا ينفكّ عن محتواه الزمنيّ، فقد عبّر سيبويه عن تعريفه وبيان حدوده، قائلا: " وأما الفعل فأمثلةٌ أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومخبرا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[1].

ويتبيّن من هذا الحدّ أن الأزمنة ثلاثة، كما يتضح منه أن سيبويه يذكر الأزمنة الثلاثة ويقصد بها الوقت المطلق، سواء الماضي، المستخرج من قوله: (لما مضى) أم المستقبل، المستخرج من قوله: (لما يكون ولم يقع) أم الحاضر، المستخرج من قوله: (ما هو كائن لم

[1] الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ج١، ص١٢ .

ينقطع)، ويستفاد منه أيضا أن كلًّا من هذه الأزمنة يكون بصيغة صرفية معيّنة (فَعَلَ، يَفْعلُ، اِفْعلْ).

ويقول الزجاجي (ت٣٣٧) في حدّ الفعل: " الفعل على أوضاع النحويين، ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك، والحدث المصدر. فكل شيء دلّ على ما ذكرناه معا فهو فعل. فإن دل على حدث وحده فهو مصدر، نحو: الضرب والحمد والقتل. وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان"[١].

ويتضح من هذا أن تقسيم سيبويه كان أدق من تقسيم الزجاجي، حيث قسّم الزمن ثلاثة أزمن، أما الزجاجي فكان تقسيمه عامًّا؛ إذ جعل المستقبل للمضارع والأمر معا.

ويقول ابن جني: "باب الأفعال، وهي ثلاثة أضرب تنقسم بأقسام الزمان، ماض وحاضر ومستقبل"[٢]. وهو بهذا الحد يوافق على رأي سيبويه في حدّه الجامع لأقسام الفعل الثلاثة.

على هذا الأساس جاءتْ أغلب الآراء في استنباط الأزمان من الفعل. فالماضي، والحال، والاستقبال هي معيار الزمان في أبنية الكلام. لكن للباحثين المعاصرين وجهة النظر الأخرى؛ إذ قاموا بنقد الآراء الواردة في هذا الشأن منْ قِبَل المستشرقين والنحاة القدماء، وسيأتي ذكر هذه الآراء لاحقا.

وتجدر الإشارة هنا –من خلال حدود النحاة للفعل– إلى أنه لا يوجد أيّ اختلاف بينهم في دلالة فعليْ الماضي والمضارع على الزمن، لكنهم اختلفوا في دلالة زمن فعل الأمر، حيث ذهب البصريون إلى دلالة زمن فعل الأمر كما هو واضح في تعريف سيبويه للفعل، وذهب الكوفيون إلى العكس، وذلك ظاهر في تعريف الفعل عند الزجاجي.

وهكذا انقسم المحدثون إثر القدماء في هذه المسألة إلى رأييْن اثنين، ذهب بعضهم إلى رأي البصريين، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان، وينجلي ذلك في قوله: " وحين نظر النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي من أول وهلة، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية

---

[١] الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٣: ١٩٧٩م، ص٥٢–٥٣ .

[٢] اللمع في العربية، ابن جني، ص٧ .

الصرفية نظاما زمنيا وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق.."[1].

وممن خالف هذا الرأي من المحدثين هو الدكتور المخزومي، وذلك في قوله: " وبناء (افْعَلْ) خلوٌّ من هاتيْن الميزتيْن، فلا دلالة له على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه. أما كونه خلوًّا من الزمن فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة له على شيء من هذا، إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل فحسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل. أما كونه خلوًّا من الإسناد، فإن إسناده المزعوم إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعلْ) المقدّر بـ(أنت) كما يزعمون، ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات؛ لأنها ليست أسماء أو ضمائر كما يزعم النحاة، بل هي كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده"[2].

وإذا عدنا إلى الحد الذي وضعه سيبويه للفعل، نلاحظ أنه ذُكر فيه الزمان بقصد الوقت المطلق، وعليه جاء في كتاب (اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية) الحديث عن هذه المسألة أي التطابق بين الزمان والوقت مع ذكر حجج بعض العلماء فيها، ونصّه: "تَعَرُّضُ اللغويين العرب لكلمات (زمن–زمان–وقت) ليس من منطلق أنها مصطلحات لغوية ذات مفهوم...، ولكن على أساس أنها مفردات لغوية تخضع في التحليل لمقاييسهم العامة في تصنيف الألفاظ. وقد تسببت فكرة الترادف اللغوي في خلق مطابقة بين معاني الألفاظ فجمعوا في الدلالة بين الوقت والزمن والزمان، ولا فرق بين الدوال في الدلالة على الوقت، يقول ابن منظور: (الزمن والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره)، وينقل عن ابن سيده أن الزمن والزمان هما العصر، فلا فارق بين مدلول الزمن والزمان والعصر والوقت، إلا أننا لا نجد موافقة من أصحاب الفروق اللغوية على هذا التطابق، وينقل لنا ابن منظور قدرا من وجهة نظرهم في مادة (ز م ن)، حيث يقول: وقال شمر: الدهر والزمان واحد، قال أبو الهيثم:– أخطأ شمر، الزمان زمان الرطب والفاكهة وزمان الحرّ والبرد، قال: ويكون الزمان شهرين إلى ستة أشهر، وقال: والدهر لا ينقطع، قال أبو منظور: الدهر عند العرب يقع على وقت الزمان من

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٢ .

[2] في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، ط٢: ١٩٨٦م، ص١٢٠ .

الأزمنة وعلى مدة الدنيا كلها، قال: وسمعت غير واحد من العرب، يقول: أقمنا بموضع كذا وعلى ماء كذا دهرا... والزمان يقع على الفصل من فصول السنة وعلى مدة ولاية الرجل وما أشبهه... إن المستعرض لآرائهم ليكاد يقطع بأن المصطلح لم يك واضحا لديهم أو على الأقل لم يك هدفا لهم إلا على مستوى الناحية المعجمية"[1].

والذي يستفاد من هذا النص المنقول، هو أن هذه المصطلحات متقاربة، أو بعبارة أدق إن معانيها واحدة ودلالاتها داخل السياق مختلفة، هذا ما نحسب أنّه قد قصد إليه صاحب النص.

وفي كتاب (الزمن واللغة) الحديث عن أنواع الزمان ووجهات نظر العلماء المعاصرين فيها، ونصّه: "حاول كثير من الباحثين المعاصرين وخاصة العرب...، أن يفرقوا بين ثلاثة أنواع زمنية: الزمن الفلسفي المنطقي، والزمن التقويمي الفلكي، والزمن اللغوي. يقول الدكتور مهدي المخزومي: لم ينجحوا –النحاة القدماء– في تصور أن الزمن النحوي ليس كالزمن الفلسفي. ويقول الدكتور تمام حسان: ينبغي أن نفرق بين الزمن النحوي والزمان، فكأن ذلك كان مقدمة لتحديد مفهوم الزمن اللغوي. يعرّف الدكتور المخزومي مفهوم الزمن اللغوي بأنه: صيغ تدل على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة، ترتبط ارتباطا كليا بالعلاقات الزمنية عند المتكلم"[2].

وإذا تأملنا في النص، نجد أنه لم يتحدد مفهوم الزمن اللغوي جليا؛ ولذلك جاء قول الدكتور المطلبي: "إن المدقق في التعريف السابق يجد أن الدكتور المخزومي لم يحدد مفهوم الزمن اللغوي بل حدد أدواته أو وسائله. أما محاولة التفريق بين مفهوم الزمن ووسائله فنجدها واضحة في تعريف الدكتور تمام حسان الذي لم يكتف بذلك، بل فرّق في الزمن اللغوي بين مفهومين: مفهوم الزمن الصرفي ومفهوم الزمن النحوي، إن مفهوم الزمن الصرفي عنده هو وظيفة الصيغة (الفعلية) المفردة. أما مفهوم الزمن النحوي فعنده وظيفة في السياق، يؤديها

---

[1] اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية: الدكتور محمد عبدالرحمن الريحاني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ص ١٢-١٣ .

[2] الزمن واللغة، الدكتور مالك المطلبي، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٦م، ص٩ .

الفعل أو الصفة..."[1].

يستفاد من هذا المنقول أن هؤلاء الباحثين حاولوا إبراز الاختلاف الدقيق الذي يكمن في معنى الزمن، وأدّى بهم الأمر إلى إيجاد الفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، والذي سيأتي التفصيل عنهما في المبحث اللاحق.

كما يستفاد أيضا أن للزمن في اللغة مفهوما نحويّا، وله لفظ ذو مظهر صرفيّ؛ إذ يدل الفعل على زمنه بصيغته الصرفية، لكن المعنى الزمني الدقيق فيها لا يظهر ولا يفهم إلا عن طريق السياق التركيبي.

إذًا، دلالة الزمن في أبنية الكلام وسياقه تتألف من تداخل الصيغ، فتجد الصيغة الواحدة الدالة على المضيّ تدلّ أيضا على الاستمرار، وهذا يعني أن مردّ فهم الزمن ليس صيغة الفعل الصرفية وحدها، بل لا بد أن تكون هذه الصيغة مركّبة مع سياق الجملة.

[1] المرجع نفسه، ص٩ .

المبحث الثاني

الفرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي

مما تقدَّم ذكرُه نجد أنه لا يوجد خلاف فيما ذهب إليه سيبويه في قضية تقسيم زمن أبنية الكلام، أي تعريفه للفعل. لكن يبدو أن المتفق عليه إنما هو من باب إطلاق الزمان على أحوال المتكلم فحسب، وفي ذلك يعلق بعضهم: " لكن مثل هذه النظرة إلى الصيغ مع الزمان إنما تتحدث عن مطلق الزمان في الدلالة، فالماضي بالنسبة للمتكلم حدث وقع يخبر عنه المتكلم الآن، والحاضر حدث يوصف وقت كلام المتحدث، والمستقبل حدث سوف يقع بعد كلام المتحدّث الآن، وهذا هو معيار الزمان.

أما من حيث معيار حالة الحدث أو المدى الحدثي ومعيار الجهة؛ فقد تفرق الحديث عنهما تحت مباني الصيغ فيما يسمى بمعاني الصيغ، أو يرد الحديث عنهما مع الأدوات الوظيفية؛ تستوي في ذلك الأدوات الحرفية أو الفعلية مثل (لم- لما-لا... والفعلية مثل: كان وأخواتها وأفعال الشروع... وهكذا)؛ وقد يؤثر المبنى الصيغي في بيان الحالة أو الجهة والزمان إلا أن الجهة والزمان يتأثران أكثر بعوامل السياق ومقتضى الحال"[1].

لكن الجدير بالذكر أن النحاة القدماء لم يقسموا الزمن إلى زمن نحوي وزمن صرفي غير أنهم لمحوا إلى زمنٍ مفاده الصيغة مضافا إليها الأدوات أو الظروف أو الأفعال المساعدة أو قرائن الحال والمقال، وزمنٍ مفاده الصيغة الصرفية. وهذه اللمحة هي التي أدّت تقسيم الزمن اللغوي إلى زمن نحوي وزمن صرفي فيما بعد.

لكن قبل الخوض في الحديث عن القسمين، ينبغي أن نوجز هنا النقد الذي وُجِّه إلى المستشرقين والنحاة القدماء في مسألة الزمن التي أشرنا إليها في المبحث السابق، وذلك "عبر محاولة الباحثين المعاصرين تنظيم فصيلة الزمن في العربية على أساس نحوي، ونفي الزمن الصرفي عنها، والنظر إلى التصريف الفعلي من جهة حدثه اللازمني تارة، ومن جهة حدثه الزمني تارة أخرى"[2].

---

[1] اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، ص١٩ .

[2] الزمن واللغة، ص٨٣ .

نقد المستشرقين:

إن أهم ما يُسْتَخْلَصُ من آراء المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنة التي عنيت بدراسة الصيغة الزمنية في العربية في إطارها التاريخي... أمران[1]: "

الأول: أنها عنيت بدراسة التطور التاريخي للصيغ الزمنية، وأقامت عليها نتائج استدلت بها على فقر العربية من ناحية الزمن، كما فسرت بها كيف يمتد هذا الفقر إلى الصيغ في أثناء الاستعمال، أي الصيغ الزمنية في مستواها النحوي.

الثاني: أنها نظرت إلى الزمن في اللغة العربية من خلال الفعل وتطور دلالته الزمنية، والتغيير الذي يصيب صيغه.

ويعني ذلك أن فكرة الزمن عند المستشرقين يعبّر عنها في العربية، الفعل سواء أكان شكلا خارج الاستعمال، أم شكلا ذا دلالات متباينة في أثناء الاستعمال".

فواجه الباحثون العرب المعاصرون هذا الرأي بانفعال شديد لكون الرأي يعيب اللغة العربية-في ظنهم- وأنتج ذلك التناقضَ في أحكامهم، وأصبحت في الأخير شبيهة بآراء المستشرقين[2].

وفي هذا الشأن وُجِدَ الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م) يعرض لهذه المسألة بقوله: " وعلى هذا، فليس صحيحا أن نكرر ما يقوله جماعة من الباحثين الأعاجم من أن الزمان ليس شيئا أصيلا، وأن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة"[3]. ثم يعود بعد ذلك، فكأنه يقرر ما ذهب إليه المستشرقون، قائلا: " ... ومن هنا فإن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغه، وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة"[4].

ووُجِدَ الدكتور إبراهيم أنيس (١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م) في هذا الشأن، يقول: " إن كل ما أخذه المستشرقون على العربية أن ثلاث صيغ أو صيغتين تعبران عن كل هذه الأزمنة.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية/مقالة الزمن في اللغة العربية، ص٨٠ .

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص٨٠ .

[3] الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣: ١٩٨٣م، ص٢٣ .

[4] المرجع نفسه، ص٢٤ .

والواقع أن الأساليب العربية تعبر عن كل هذه الأزمنة جميعا"[١].

وعلق على هذا الاعتراض، صاحب (الزمن واللغة)، قائلا: "والحق أن هذا خلط للأوراق كما يقال، فالدكتور إبراهيم أنيس جعل زمن اللغة العربية مناطا بالأساليب ... وهو أمر يشير إلى وجه من وجوه نفي الزمنية عن العربية"[٢].

ثم نرى ميل الدكتور إبراهيم أنيس إلى رأي المستشرقون، وكأنه تراجع عن رأيه، حيث يقول: " ..فنرى أن معظم اللغات السامية قد اتخذت صيغا قليلة العدد للتعبير... وهكذا نرى الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق في اللغات السامية[٣]" وصرّح في موضع آخر: " ولا شك أن ربط الصيغة بزمن معين، يحملنا في العربية على كثير من التكلف والتعسف في فهم أساليبها، ومن الواجب أن نفصل بينهما وأن ندرس أساليب الصيغ مستقلة عن الزمن، دراسة لغوية لا منطقية لندرك ما فيها من جمال وحسن"[٤].

ونجد كلاما صريحا في عدم قبول رأي المستشرقين، وواصفا بأن ذلك يعدّ تنقصا للغة العربية، وهو قول الأستاذ عباس محمود العقاد (ت ١٩٦٤م)، حيث يقول: " من قبيل هذا النقص ما نسب إلى لغتنا من نقص الدلالة على الزمن في صوره المختلفة"[٥].

ويقول الدكتور زكي الجابر في المسألة: " ليس من الإنصاف تحميل التركيب العربي أوزار عدم احترام الزمن، إلا أنه يعود فيقرر: إنّ فساد الواقع العربي شمل فيما شمل الاستعمال اللغوي"[٦].

ويلاحظ من آراء هؤلاء الباحثين العرب المذكورة، الحماسة الشديدة للدفاع عن اللغة العربية وعن التنقص في منزلتها بين سائر اللغات، وأدى بهم الأمر إلى رفض وجهة نظر المستشرقين، والذي تسبب في تناقضهم فيما ذهبوا إليه من الحكم.

لكن في المقابل وُجِدَ بعض الباحثين الذين وقفوا على ملاحظات المستشرقين فيما

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية/مقالة الزمن في اللغة العربية، ص٨١ .

[٢] الزمن واللغة، ص٨٥ .

[٣] من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦: ١٩٧٦م، ص١٦٨-١٦٩ .

[٤] المرجع نفسه، ص ١٧٢ .

[٥] مجلة مجمع اللغة العربية، ص٨١ .

[٦] نقلا من: الزمن واللغة، ص٨٧ .

يخص زمن اللغة العربية وقفة منهجية، منهم المهدي المخزومي (ت ١٩٩٤م)، والدكتور طاهر سليمان حمودة[١].

يقول الدكتور المخزومي: " ولم ينجح النحاة العرب أنفسهم في أن يتبنّوا هذه النقطة الهامة في وضوح، ولكنهم علقوا أهمية لا ضرورة لها على فكرة الزمن في ذاتها وارتباطه بأشكال الفعل، وذلك بتقسيمهم الزمن إلى الماضي والحاضر والمستقبل، ثم خصّوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي والفعل المضارع بفكرتيْ الزمن الحاضر والمستقبل"[٢].

ثم علق الدكتور المخزومي على رأي المستشرق رايت، بقوله: " إن رايت على حق في ملاحظته أن النحاة لم يعيروا دلالة الفعل على الزمن ما ينبغي أن تعار؛ لأن النحاة لم يقسموا الفعل بحسب ما يدل هو عليه من مجالات زمنية مختلفة... والنحاة –بعد انتهوا من تقسيم الفعل على مثال تقسيم الزمان– لم ينجحوا في تطبيق أقسام الفعل على أقسام الزمان، فخصوا الفعل الماضي بالزمن الماضي وأطلقوا المضارع للحال والاستقبال جميعا، فلم يكن تقسيم الفعل بعدئذ جاريا على تقسيم الزمان؛ لأن المفترض أن يكون لكل قسم من أقسام الزمان قسم من أقسام الفعل يدل عليه، وهو ما لم ينجحوا في تطبيقه"[٣].

غير أن الدكتور لم يسلم لرأي رايت نهائيا بل انتقده؛ حيث إنه ترك–رايت– ملاحظة ما بين زمن اللغة العربية كما هو وزمن اللغة العربية كما قرره النحاة ولم يفرّق بينهما[٤]، ويقول: "وإذ رأى رايت ما قصر فيه جهد النحاة في ملاحظة الأفعال في الاستعمالات، ظنّ هذا هو واقع اللغة، وواقع استعمالات الفعل العربي، وفاته ما فات القدماء أيضا من نظر إلى تعبيرات مختلفة طواها إهمال النحاة وخلطهم فيها، فقرّر في عجل أن (فعل) و (يفعل) هما سبيل العربية الوحيدة في التعبير عما يعبر عنه لعدة صيغ في غير العربية، ومنها الانكليزية"[٥].

---

[١] ينظر: الزمن واللغة، ص٨٨ .

[٢] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٤٦ .

[٣] المرجع نفسه، ص١٤٦–١٤٧ .

[٤] ينظر: الزمن واللغة، ص٨٨ .

[٥] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٤٧ .

أما الدكتور طاهر سليمان حمودة، فيقول:" وما قرره فندريس صحيح من الناحية الصرفية...، ولكن فندريس غير دقيق فيما رمى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة، ذلك أن الزمن النحوي وظيفته في السياق يؤديه الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف، ولم يفرق فندريس بين الزمن صرفيا وبين الزمن في التركيب بالنسبة للغات السامية"[1].

وهكذا انتهى هؤلاء الباحثون إلى أن آراء المستشرقين والنحاة القدماء، تلتقي في نتيجة جزئية واحدة، وهي أنهم نظروا إلى الزمن في اللغة العربية من ناحية صرفية فحسب، دون اعتبار ناحية نحوية[2].

فأهم ما أخذ المؤلف على النتائج التي انتهى إليها المستشرقون، أمران:"

الأول: أنهم درسوا الزمن في اللغات السامية في أطواره التاريخية الأولى بوصفه نتاج الفعل، وعمموا تلك الدراسة على الأطوار التاريخية اللاحقة. لقد قصدوا أول الأمر إلى دراسة اللغات السامية دراسة تزامنية تقتصر على النظر إلى حالات لغوية ثابتة، هي حال اللغات السامية في أطوارها التاريخية المبتكرة، ولكنهم حين عرضوا للغات السامية التي قطعت أشواطا زمنية...، وفحصوا مظاهر الزمن فيها؛ كشفوا عن قصد آخر هو دراسة تلك اللغات دراسة تعاقبية أي من وجهة نظر تاريخية تحرص على وصف تطور اللغات.

الثاني: أنهم ربطوا الزمن في الساميات ب(الفعل) بصيغتيه البسيطتين (فعل) و(يفعل) اللتين تردان وحدهما خارج الاستعمال. وحين فحصوا البنية النحوية للعربية لم يلتفتوا إلا إلى صيغ الأفعال البسيطة حين يعبر حدثها عن زمن، وحين يتجرد من الزمن؛ ويُبقي على دلالته الفعلية...، ولم يصدر عنهم ما ينبئ أنهم تعقّبوا تلك الإشارات الزمنية التي تنبعث من البنية النحوية العربية التي تعبر عنها الأدوات وهي تأتلف مع الأفعال أو أقسام الكلم الأخرى التي تتحوّل إلى التعبير عن الزمن اللغوي[3]".

---

[1] ابن قيم الجوزية-جهوده في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر سليمان حمودة، دار الجامعات المصرية، ص١١١-١١٢ .

[2] ينظر: الزمن واللغة، ص٨٩ .

[3] المرجع نفسه، ص٩٠-٩١ .

وبهذا التوضيح الذي وقفنا عليه من كلام الدكتورين: المخزومي وحمودة مع تعليق مؤلف (الزمن واللغة)، تبيّن ألا نقبل آراء المستشرقين- وإن كان لها محل في النظر- قبولا جازما بدون تفطّن وتنبّه إلى ما أقرّه هؤلاء الباحثون.

نقد النحاة القدماء، وأسس هذا النقد وعناصره ما يأتي: "

١- ذهب الدكتور ريمان طحان إلى أن الفكر العربي يقترب إلى تقسيم الزمن بشكل موازٍ لما يحصل للمكان، فالمفاهيم المكانية ووجود القريب والمتوسط والبعيد سيؤدي إلى ضرورة الأخذ بتقسيم زماني معروف أي تقسيم الزمن إلى ماض وحال واستقبال.

٢- لم يفصل النحاة بين الزمن ومفهومه الوجودي الفلسفي من جهة، والزمن بمفهومه اللغوي من جهة أخرى.

٣- إن نتائج النقطة السابقة وجهت بحوث المستشرقين وجهة خاطئة، فبدت لهم اللغة العربية فقيرة من حيث امتلاكها لوسائل للتعبير عن الزمن.

٤- اتسم المنهج النحوي القديم بما يمكن تسميته (الازدواجية الزمنية) التي نشأت بسبب من إلصاق الزمن بالصيغ الفعلية خارج الاستعمال، وما يلحق تلك الصيغ من انحراف في الدلالة على الزمن في أثناء الاستعمال.

٥- انتهى النحاة في بحوثهم إلى زمنية الفعل العربي غير أن المستشرق باوْل كراوس (١٩٠٤-١٩٤٤م) توصل إلى ما أسماه (هدم زمنية الفعل العربي التي قررها النحاة).

٦- يتسم البحث النحوي القديم بالنظرة الجزئية في فحص البنية النحوية العربية لتقرير فصيلة الزمن فيها، وليس بانعدام تلك النظرة كليّا.

٧- لم يُعنَ المهنج النحوي القديم بالصيغ التي تعبر عن الزمن، ولم يلاحظ فيها سوى ما يتصل منها بطبيعة ذلك المنهج. فالفعل الذي هو (كلمة الزمن) لم يحظَ بعناية النحاة، وكان للاسم عندهم منزلة خاصة تفوق ما لأجزاء الكلام الأخرى.

٨- يتسم المنهج النحوي بنقص مصطلحاته الزمنية كالماضي المستمرّ والماضي المنقطع، أي أن أشكال الصيغ الزمنية في العربية قادرة على التعبير عن كل تفريعات الزمن، وأن ما يبدو من كون العربية لا تنطوي إلا على صيغتين زمنيتين أو ثلاث، مردّه إلى أن النحويين لم

يتخذوا (لكل زمان) اصطلاحا بعينه"[1].

تلك هي الجوانب التي قام عليها النقد الذي وُجّه إلى النحاة القدماء عن موضوع الزمن في أبنية الكلام.

ثم رأينا المؤلف –الدكتور المطلبي– يشير إلى ما للنحاة في القضية وما عليهم في ضوء عناصر النقد السابقة الموجه إليهم؛ حتى نكون منصفين لجهودهم.

ويقول: " فما على النحاة هو أنهم تناولوا الدلالة الزمنية حين تناولوا أبنية الأفعال الثلاثة، وجعلوا ذلك على رأس بحوثهم النحوية، ثم دفعوا بتفريعات هذه الأبنية وما تشتمل عليه من دلالات إلى مباحثهم الصرفية، ولو أنهم لم يلصقوا بالبناء الفعلي دلالة زمنية حتى يدخل السياق، لكانوا تفادوا الاضطراب المنهجي الذي وقعوا فيه"[2].

ومما يؤخذ عليهم: "هو صدورهم عن قرينة الإعراب صدورا كليا، وكان لهذه النزعة صدًى قويٌّ في موضوع الزمن، فهو موضوع لم يستقل بباب نحوي بل تفرق في ثنايا الأبواب كجزم المضارع ونصبه، والنواسخ... الخ"[3].

أما ما للنحاة في هذا الجانب، فيستنتج من خلال (نقد النحاة) السابق، ومنه[4]:

- تقسيمهم الزمن من خلال الفعل إلى ماض، وحاضر، ومستقبل. وعليه أجمع جلّ النحاة القدماء بصريين وكوفيين.
- ومن ذلك، ظهرت ملاحظة زمنية الفعل العربي. وفعلًا لا يمكن أن يذكر فعل دون شعور الزمن فيه.
- ملاحظة النحاة القدماء للصيغ الفعلية ودلالاتها الزمنية داخل السياق.
- وأدّت هذه النقطة إلى وجود تقسيم الزمن اللغوي إلى الزمن الصرفي والزمن النحوي، وإن لم يفصح بذلك القدماء في كتبهم ولم يجعلوا بابا خاصا لذلك.

وأهم ما للنحاة –وذلك في وجهة نظر الباحث القاصرة– في هذا الشأن، أنهم

---

[1] المرجع السابق، ص ٩١-٩٤ .

[2] المرجع السابق، ص٩٥ .

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص ٩٦ .

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص٩١-٩٣ .

أبرزوا لنا مفهوم الزمن في أبنية الكلام من خلال الفعل العربي، وقسموه وفق تصورهم الفلسفي اللغوي كمبدأ سيبويه؛ إذ لو لم يقدموا لنا شيئا في هذا الشأن، لما يجد المعاصرون السبيل إلى هذه الانتقادات، ولربما لا يفطنون إلى الحديث عن الزمن في بحوثهم أصلا.

ويستحسن بعد هذا، ذكر الاستعمال النحوي للأفعال، كما بيّن ذلك مؤلف (الزمن واللغة) في قوله: " وسيحاول البحث هنا جمع شتات الآراء النحوية والاستعمالات التي عرضوا لها: "

بناء (يفعل) أو الفعل المضارع:

أ- أن يترجح فيه الحال إذا كان مجردا.

ب- أن يتعيّن فيه الحال إذا اقترن ب (الآن) وما في معناه.

ج- أن يتعيّن فيه الاستقبال.

د- أن ينصرف معناه للمضي.

هـ- أن يفيد الاستمرار كما نقول: فلان يقري الضيف ويصنع الجميل.

و- أن يدل على العادة نحو: زيدٌ يُقْدم في الحروب ويسخو بموجوده.

ز- أن يدل على الاستمرار في الماضي نحو: كنت أراه"[1].

"بناء (فعل) أو الماضي:

أ- الماضي، وهو الغالب.

ب- الحال، إذا قصد به الإنشاء.

ج- الاستقبال، إذا اقتضى طلبا أو وعدا "[2].

ومن هنا، يأتي دور الحديث عن الزمن النحوي والزمن الصرفي.

---

[1] المرجع السابق، ص٩٧-٩٨ .

[2] المرجع نفسه، ص٩٨ .

الزمن النحوي

وهو ما تدل عليه الصيغ –مفردة ومركبة– داخل السياق وما يحمل من قرائن لفظية ومعنوية وحالية[1].

وعرّفه عبد القادر عبدالجليل، بقوله: "وهو الذي تقدمه التراكيب داخل دائرة النصوص، وسياقاتها التي تضمّ الأفعال والأدوات والأسماء، وكل القرائن السياقية المنتجة للتراكيب، وهذا الزمن لا يوصف إلا داخل السياق"[2].

وعليه، فالزمن النحوي لا بد أن يكون داخل السياق، وغير منعزل عن الصيغ، قبل أن يطلق عليه (الزمن النحوي)، ولهذا فالزمن قد يكون ماضيا، لكنه داخل منظومة السياق، وقد يكون حاضرا أو مستقبلا. وأما إبقاء النحاة على إعراب الأفعال كما هي في الجدول الصرفي بالرغم من تحركها داخل مسار زمني متباين، فمردُّه إلى اعتدادهم بالصيغة دون الوظيفة[3].

لقد وجد نقد للنحاة القدماء حين جعلوا زمن العربية زمنا صرفيا، بمعنى أن الصيغة هي التي تتصرف وتعبّر عن زمن ما، في مجالها الإفرادي وتستمرّ في التعبير عنه في مجالها التركيبي. وهذا ما جعل المستشرقين معتقدين بأن العربية لا تعبّر عن الأزمنة إلا بالصيغ الفعلية، وفي ذلك يقول فندريس: " فليس في السامية المشتركة أية وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل المختلفة، ولكنا ندهش عندما نرى فيها هذه المجموعة الكبيرة من الوسائل للتعبير عما بين الفعل والفاعل من صلات، للتعبير مثلا عن السببية والكثرة والشدة...، كل هذه المصطلحات الفنية لا تزال تشير إلى فصائل في الفعل السامي، ولا يزال محتفظا بها على درجات متفاوتة في اللهجات المختلفة للغة السامية. أما الزمن بمعناه الحقيقي فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان: غير التام، والتام"[4]، أي انتهاء الحدث أو عدم انتهائه.

---

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٥ .

[2] علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات: عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص٤٨٩ .

[3] ينظر المرجع نفسه، ص ٤٧١ .

[4] اللغة: فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٣٦–١٣٧ .

إذًا، السياقات هي التي تظهر العلاقة بين صيغة الفعل وبين الزمن، وهي التي تجعلنا أن عرفنا بأن هناك زمنا نحويا له سماته ووسائله التعبيرية، وأن الزمن الصرفي لا يمكن فصله عن الزمن النحوي، وكأن أحدهما جزء لا يتجزأ عن الآخر.

يقول السامرائي وهو يرفض فكرة ربط الصيغة بالزمن: " ونستدلّ من البحث في تاريخ النحو على أن الأقدمين فصلوا القول في هذا، وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمن من صيغ عدة"[١]، وهو بذلك يشير إلى أن الزمن في العربية مفاده صيغ كثيرة وليس مقصورا على الأفعال الثلاثة فقط.

ويقول في مكان آخر: " ... يجب علينا أن نشير إشارة عامة إلى أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض وحال ومستقبل، وأننا نستطيع أن نقرّر أن صيغة (فعل) وإن دلت على دلالات عدة في الإعراب عن الزمان، فهي في أغلب الأحوال تدل على حدث أنجز وتمّ في زمن ماض، وأن صيغة (يفعل) تتردد بين الحال والاستقبال وإن ذهبتْ في الاستعمال مذاهب أخرى، وذلك بفضل الأدوات والزيادات التي أشرنا إليها"[٢]. وهو بذلك يحاول أن يربط بين الزمن الصرفي والنحوي، حين يقول: الفعل ثلاثة أقسام، ولم يقل: إن صيغة الماضي والمضارع تدلان على المضي والحال مطلقا، ولا تخرجان عنهما؛ لأنه ذكر القيود الزمنية التي تندرج تحت الزمن النحوي.

وإذا نظرنا إلى رأي تمام حسان في هذا الصدد نجده وكأنه ينكر وجود زمن صرفي إلى جانب زمن نحوي، وحدد سمات كلّ منهما. فالزمن الصرفي عنده يبدأ بالصيغة وينتهي بها، والزمن النحوي عنده هو زمن السياق[٣].

ثم يقول: " أما في السياق النحوي، فسنرى أن الزمن... هو وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه. زمان الاقتران الذي يكون بين حدثيْن، وهذا الزمان يستفاد من الظروف الزمنية... وهي: إذ، إذا، ولما وأيان، ومتى، وهذا المعنى

---

[١] الفعل زمنه وأبنيته، ص٢٣ .

[٢] المرجع نفسه، ص٢٤ .

[٣] ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٠ .

وظيفي كالزمن النحوي ولكن الفرق بينهما هو إفادة الاقتران وعدمها"[1].

ويلاحظ في هذا التوضيح إنكاره لوجود زمن صرفي بجانب زمن نحوي، لكن لا يمكن قبول هذا الإنكار-أي لا بد من الفصل بين الزمنيْن- الذي تمسك به الدكتور تمام قبولا نهائيا؛ لأن هذه الصيغ الصرفية نفسها تعبّر عن زمن آخر هو الزمن النحوي، وهذا أمر يشعرنا بالتداخل الشديد بين الزمنين الصرفي والنحوي، ولا نتمكن من الفصل بينهما بسهولة البتة.

لكن للنحاة قرائن تؤدّي إلى خروج دلالة زمن الفعليْن -الماضي والمضارع- الحالية والحاضرة إلى دلالات الزمن الأخرى كدخول (السين) أو (سوف) على الفعل المضارع مثلا، حيث تحوّلان دلالة المضارع الزمنية إلى الاستقبال، كما أن دخول (لن) على المضارع أيضا، يؤدّي دلالته الزمنية إلى الاستقبال، وعكسه دخول(لم) على المضارع فهو يؤدي دلالته إلى الماضي. وهناك أدوات الظرف التي إذا دخلت على الفعل الماضي تخلص دلالته الزمنية إلى الاستقبال مثل: (إذا)، كما أن (إذ) تخلص إلى الماضي، وإن كانت في السياق نفسه[2]. وهذا يدل على أن النحاة قد عنوا بالصيغ الزمنية في إطار معيار الوظيفة الإعرابية.

وعليه، تتحدد سمات الزمن النحوي بما يأتي[3]:"

١- استمرار الصيغ الفعلية البسيطة فيه بالتعبير عن زمنها الذي تحمله من الصرف في مجالات معيّنة وانحرافها عن الزمن في مجالات أخرى.

٢- التعبير عنه بالصيغ الزمنية المركبة.

٣- التعبير عنه بصيغ غير فعلية.

٤- نشوء ما يسمى بالجهة الزمنية أو المجال الزمني في القسم الزمني(القرب، البعد والاستمرار).

٥- تجريد الصيغ الفعلية عن الزمن، وتحولها إلى أحداث فعلية حسب.

٦- نشوء ما يسمى الزمن الجُمْلِي أو الزمن الأسلوبي".

---

[1] المرجع السابق، ص ٢٤١ .

[2] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٤-٢٥ .

[3] الزمن واللغة، ص١٠٣.

الزمن الصرفي

وهو ما تدل عليه الصيغ الفعلية في حالتها الإفرادية خارج السياق[١].

وجاء في كتاب (الزمن واللغة): " وهكذا يتحدد المفهوم الصرفي للزمن بأن تعبر الصيغة عن زمن ما في مجالها الإفرادي، وتستمرّ في التعبير عنه هو في مجالها التركيبي. والمعادلة التي ينتجها هذا المفهوم هي: شكل الصيغة = الزمن"[٢].

وعرّف عبد القادر عبد الجليل الزمن الصرفي، قائلا: " هو ما تقدمه معطيات النظرية الصرفية العربية ومعاييرها عن طريق اعتماد الجذر، وما يدور حوله من اللواصق (المورفيمات)، أعني (السوابق، واللواحق، والدواخل)، وهذا الزمن يوصف دائما خارج حدود السياق"[٣].

لذا؛ فالزمن الصرفي لا بد أن يقتصر على معنى الصيغة بدءًا وانتهاءً، وتنتهي مهمته معها عندما تدخل السياق، بمعنى أن علامة الزمن الصرفي هي أن توظَّف الصيغةُ مفردةً.

وقد أجمع القدماء على أن الفعل العربي يدل بصيغته على الزمن موافقين بذلك على رأي سيبويه كما هو واضح في حدّه للفعل وأقسامه الثلاثة (فعَل-يفعل-اِفعْل)، ومنه قول أحدهم: "والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دلّ على زمان كخَرَجَ ويَخْرُجُ، دلّنا بهما على ماض ومستقبل"[٤].

بمعنى أن صيغة (خرج) كما في المثال المذكور، تدل على شيء قد مضى. وفي ذلك يقول أحدهم: " الماضي: وهو ما دلّ على معنى في نفسه مقترنا بالزمن الماضي مثل: جاء، باع..."[٥].

والتعريف نفسه هو ما قال به السامرائي: " (فَعَلَ) ونحوه يشير إلى حدث كان قد تمّ في زمن ماضٍ...، نحو: مات محمد ومضى زيد"[٦].

---

[١] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٥ .

[٢] الزمن واللغة، ص٢٥ .

[٣] علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، ص٤٧١ .

[٤] الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، ص ٢٩ .

[٥] تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص١٠٦ .

[٦] الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٨ .

إذًا، النحاة – الأقدمون والمحدثون- متفقون على أن صيغة (فعل) تدل على مطلق الزمن الماضي.

أما صيغة (يفعل) فهي – على تعريف سيبويه للفعل – دالة على الحاضر والمستقبل، وورد في (الأصول في النحو) أن صيغة (يفعل): " تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو: أكل وتأكل، ويأكل، ونأكل...، ولا دليل في لفظه على أيّ الزمانيْن تريد كما أنه لا دليل في قولك: رجل فعل كذا وكذا، أي الرجال تريد حتى تبينه بشيء آخر، فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد الاستقبال، وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به[1]".

وهذا يشير إلى أن وظيفة صيغة (يفعل) أن تدل على الحال والاستقبال، لكن دلالة المستقبل مربوطة بأدوات الاستقبال، أما الحال (الحاضر) فتكون مجردة منها.

ومما ورد في هذا الصدد عند المعاصرين، ما قاله الدكتور إبراهيم السامرائي عن الزمن في أبنية الفعل، وكان من الرافضين فكرة عدم أصالة الزمان، وكون اقتران الفعل العربي به حديث النشأة. ويصرّ على أن القدماء قد بيّنوا ذلك، ولاحظوا الاستدلال على الزمان من خلال صيغ عدة، وإن اشتملت على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة[2].

وينبغي لنا ذكر الاستعمالات الزمنية التي تلازم أغلب الفعل العربي، كما بيّنه الدكتور إبراهيم السامرائي، ومن نماذج هذه الاستعمالات: "

= فَعَلَ ونحوه، يفيد حدثا قد تمّ في زمن ماضٍ لا تستطيع ضبطه وتعيينه، نحو: مضى عمرو.

= قد يفيد هذا البناء حدثا وقع في الماضي على أنه أمر كان قد تردّد وقوعه مرات عديدة، نحو: أشرقت الشمس.

= يأتي بناء (فَعَلَ) في أسلوب الدعاء بالخير، وهو يفيد الاستقبال، نحو: رحمه الله، ورضي الله عنه.

---

[1] الأصول في النحو: أبو بكر السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،ط٣، ١٩٩٦م، ج١،ص٣٩ .

[2] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٣-٢٤ .

= يرد للدلالة على أن الحدث كان قد أنجز واستمرّ حتى زمن التكلّم، نحو قوله تعالى: "اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم".

= يأتي بناء (فَعَلَ) ليفيد حدثا كان قد وقع في اللحظة التي وقع فيها الكلام، نحو: زوَّجْتُك.

= يأتي للإعراب عن وقوع أحداث في زمان قريب من زمن التكلم، نحو: قامت الصلاة.

= يستعمل للإعراب عن الزمان المستقبل وذلك في الظرف الشرطي (إذا)، نحو: إذا أتيتني أكرمتك.

= ويأتي بناء (فعل) مسبوقا ب (كان) مسبوقة ب (قد) للدلالة على الماضي البعيد، نحو قول المتنبي:

قد كان شاهد دفني قبل قولهم = جماعة ثم ماتوا قبل من دفنوا

= يأتي بناء (فعل) مسبوقا بفعل الكون المضارع، فيأتي من هذا المركب إعراب عن المستقبل في زمن ماض، نحو: أقرّ اللص أن يكون سرق أثاث الدار"[1].

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن (كان) بوصفه فعلا-وسيأتي عنه الحديث- يدل على الزمن الذي يدل عليه الأفعال الماضية، إذا جاء على وزن (فَعَل)، وأما أخواتها (ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى) في العمل، فتفيد الحدث في ظرف معيّن، هو: النهار والليل والضحى والصبح والمساء، أما بقية أفعال هذا الباب (ما دام، ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفكّ) فيقصد بها استمرار شيء[2].

وفي هذا جاء قول بعضهم: " فصيغة (فَعَل) تدل على المضي وهو الغالب، وعلى الحال إذا قصد به الإنشاء، نحو: (جاءني زيد قد أسرع)، وعلى الاستقبال إذا اقتضى طلبا أو وعدا، نحو: (حفظك الله)، و(بعتك الشاة)"[3].

---

[1] الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٨ وما بعدها.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص٣١ .

[3] دلالة الزمن في العربية\دراسة النسق الزمني للأفعال، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، ط١: ٢٠٠٦م،
ص ٥٧ .

بناء (يفعل) أو المضارع

ومن أهم النماذج لاستعمالات هذه الصيغة: "

= يأتي للإعراب عن حدث جرى وقوعه عند التكلم واستمرّ واقعا، وهذا ما ندعوه بـ(الحال)، نحو: فقلت لصاحبي: أراك في حيرة من أمرك، فقال لي: أحسبك مدركا أمري.

= ويشير إلى أن الحدث يقع كثيرا، فهو لا يحدث في زمن معيّن، ولكنه يحدث في كل زمان كما في قولهم: قبل الرماء تملأ الكنائن.

= قد يترشح بناء (يفعل) ونحوه للمستقبل، وذلك بزيادات تسبق الفعل كالسين، وسوف، ولا، نحو قوله تعالى: "وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون". وقوله تعالى: " كلا سوف تعلمون". ونحو قولنا: هو حق لا يدنو إليه شكّ.

= يأتي بناء (يفعل) مسبوقا ب (لم) فيشير إلى الماضي، فإذا قلنا: (لم يكتب)، فكأننا قلنا: ما كتب.

= يأتي للإعراب عن حدث مستقبل بالنسبة لآخر تمّ قبله في زمن ماض، نحو قوله تعالى: " والذين كفروا إلى جهنمّ يحشرون".

= قد يأتي بناء(يفعل) ونحوه مسبوقا ب (كان) للدلالة على أن الحدث كان مستمرّا في زمان ماض، نحو: كان النبيّ يوصي بمعاملة الجار بالحسنى"[1].

وفي ذلك قول بعضهم: " أما صيغة (يفعل) فتترجح في الحال إذا كانت مجردة، ويتعيّن فيها الحال إذا اقترنت بالظرف (الآن) أو (الساعة) وما في معناهما، وتتعيّن للاستقبال، وينصرف معناها للمضي، وتفيد الاستمرار، نحو: (فلان يقري الضيف ويصنع الجميل)، وتدل على العادة، نحو: (زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده)، وتدل على الاستمرار في الماضي، نحو: (كنت أراه)"[2].

---

[1] الفعل زمانه وأبنيته، ص٣٢ وما بعدها.

[2] دلالة الزمن في العربية\ دراسة النسق الزمني للأفعال، ص٥٧ .

بناء (افْعلْ) أي صيغة الأمر

أما زمن فعل الأمر، فهو –على ما قد سبق ذكره عن تعريف سيبويه للفعل– يفيد الاستقبال أي يأتي حدوث زمانه بعد زمن التكلم على رأي البصريين. ويقول في ذلك الشلوبين (ت ٦٤٥هـ – ١٢٤٧م): " ومستقبل بالوضع كافْعُلْ"[١].

وقد وافق السيوطي (ت ٩١١هـ – ١٥٠٥م) على هذا الرأي في الهمع؛ لقوله: "... والأمر مستقبل أبدا..."[٢].

وقال بعضهم: " زمن الأمر مستقبل في أكثر حالاته"[٣].

وقول الآخر: " إنما نلمح فيه غالبا المستقبل القريب أو البعيد، ففي قوله تعالى يأمر موسى وأخاه: (اذهبا إلى فرعون إنه طغى) لا نستطيع أن نتصور أن حدث الذهاب إلى فرعون قد تمّ في زمن التكلم كما يقول النحاة"[٤].

أما تمام حسان فقد جعل الأمر (أي صيغة الأمر) دالا على الحاضر والمستقبل، وقسّمه إلى (افعل الآن، وافعل غدا)[٥]، غير أنه لم يبيّن السبب الذي وراء هذا التقسيم.

وتعني هذه الأقوال أن صيغة الأمر (افعلْ)، تدل وظيفتها –محضا– على الاستقبال، ولا تخرج منه، ولا تفيد دلالة أخرى.

لكن هناك رأي مخالف لذلك، بل رفض فكرة زمنية صيغة الأمر، ويقول صاحب الرأي: " وبناء (افعلْ) خلوّ من هاتين الميزتين، فلا دلالة له على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه... إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل"[٦].

---

[١] التوطئة: أبو علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة،١٩٧٣م، ص١٣٦ .

[٢] همع الهوامع، ج١، ص٣٠ .

[٣] النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١، ج١، ص٦٥ .

[٤] من أسرار اللغة، ص١٧٥ .

[٥] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٥١ .

[٦] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٢٠ .

فعلية (كان)

لقد ترجح عند أغلب النحاة العرب أن (كان وأخواتها) أفعال، ولا يسعنا ذكر اختلافات المسألة في هذا المقام. رأينا في (الكتاب) بابا مخصصا ل(كان) مما يدل على فعليته، حيث يقول سيبويه: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)، وفي هذا العنوان صراحة على فعلية (كان). ويتضح ذلك أكثر من خلال توضيحه: وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردتَ أن تخبر عن الأُخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى... وإن شئتَ قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمت وأخرّت كما فعلتَ ذلك في ضَرَبَ؛ لأنه فعلٌ مثلُه، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضَرَبَ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[1].

وعليه سار النحاة القدماء الذين أتوا بعده، قال ابن جني عند حديثه عن عمل (كان وأخواتها): " فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر..."[2]. وقد صرّح بقوله: فهذه الأفعال، مما يدل على أنه أقرّ فعلية كان وأخواتها.

وصرّح الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بفعلية (كان) –وإن وصفها بالنقص– قائلا: "الأفعال الناقصة، عددها وسبب تسميتها: وهي كان ..."[3].

كما صرّح به ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أيضا، وهو يقول: " والصحيح أنها أفعال –كان وأخواتها– وهو مذهب الأكثرين"[4]. وهكذا ترجح فعلية (كان) عند أغلب النحاة،كما ظهر ذلك في قول ابن الأنباري.

---

[1] الكتاب، ج١ ص٤٥ .

[2] اللمع في العربية، ص١١ .

[3] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص١٠١ .

[4] أسرار العربية، الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١: ١٩٩٧م، ص١٣٢ .

ومما يدل على أن (كان) فعل، ما يأتي:

= أنها تقبل الضمائر، حيث يمكن أن تتصل بها ضمائر الرفع والنصب.

= أنها تتصرف تصرّف الأفعال. (ماض، مضارع، أمر، اسم فاعل، اسم مفعول)

ونجد مثال الدليليْن في قول سيبويه: " وتقول: كُنّاهم، كما تقول: ضربناهم. وتقول: إذا لم نكنْهم فمَن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم تضربْهم فمَن يضربُهم. فهو كائنٌ ومكونٌ، كما تقول: ضاربٌ ومضروبٌ"[1].

= أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة[2].

وما دام الأمر أنّ (كان) فعل، والفعل دائما يقترن بزمن، فلا بد أن يوجد اقتران (كان) بزمن أيضا، وفي ذلك شرح ابن يعيش عندما يتحدث عن سبب نقصان (كان وأخواتها): إنها لا تدل على حدث، وإنما تدل على الزمان فقط، ويقرّ بذلك وجود الزمن في (كان)، ويحتج بعدم الحدث فيها على نقصانها[3].

والرضي الاستراباذي ممن أقرّ بزمنية (كان) أيضا، حيث يردّ على من قال بعدم دلالة (كان) على الحدث، قائلا: " وما قال بعضهم من أنها سمّيت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأن (كان) في نحو: كان زيد قائما، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله..."[4]. والمقصود من هذا، أنه لا يوجد خلاف بين النحاة في زمن (كان) إلا من أنكر فعليتها، وإنما الخلاف في سبب تسميتها أفعالا ناقصة، ولا يهمّنا ذلك الخلاف في هذا البحث، وعليه؛ فدلالة (كان) الزمنية لا تختلف عن دلالة سائر أفعال اللغة العربية الأخرى.

وقد أُشِيرَ سالفا إلى ما ذكره الدكتور السامرائي عن بعض فوائد (كان ومشتقاتها) الزمنية، إذا كانت مركبة مع أفعال أخرى.

---

[1] الكتاب، ج١، ص٤٦ .

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٥١ .

[3] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية بيروت، ط١: ٢٠٠١م، ج٧، ص٨٩ .

[4] شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، ط٢: ١٩٩٦م، ج٤، ص ١٨١-١٨٢ .

أما بقية أخواتها، فلها مدلولها الخاص، والذي يختلف عن مدلول (كان) الزمني تمام الاختلاف[1].

وهنا ينبغي ذكر ما له علاقة بمسألة الزمن النحوي والزمن الصرفي في اللغة العربية، كما أشار إلى ذلك كتاب (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة):

١- إن الزمن في الفعل وظيفة صرفية وهو زمن صرفي، بمعنى أنه وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق، والزمن الصرفي في الفعل ناتج من كونه يدل على حدث وزمن.

٢- لا وجود للزمن الصرفي في غير الفعل، فلا يستفاد من الصفات لأنها تدل بصيغتها على موصوف بالحدث، ولا يستفاد من المصادر لأنها تدل على حدث دون زمن.

٣- إن الزمن الصرفي في الفعل يتضح في دلالة كل صيغة من صيغه على المعنى الزمني، فصيغة (فعل) تدل على المضي، وصيغة (يفعل) تدل على الحال أو الاستقبال، أما صيغة (افْعَلْ) فهي تفيد طلبا يحدث بعد زمن التكلم.

٤- قد يدل السياق النحوي على الزمن، ويعتبر وظيفة السياق وهو زمن نحوي لا صرفي، ووظيفة مستفادة من استخدام الأفعال والصفات في السياق.

٥- لا تقتصر إفادة الزمن النحوي على استخدام الأفعال والصفات بل تتعدّى ذلك إلى استخدام المصادر والخوالف التي تنقل إلى الفعلية.

٦- لما كان الزمن النحوي هو زمن وقوع الحدث، يلاحظ أن ما يستخدم لإفادة الزمن النحوي لا بد أن يكون على صلة وثقى بالحدث إلا (كان) الناقصة وأخواتها فهي مفرغة من معنى الحدث.

٧- إن مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المفردة خلافا للزمن الصرفي"[2].

---

[1] لمن أراد معرفة ذلك، النظر في شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص ١٨٨ وما بعدها، وبعض الكتب النحوية الأخرى.

[2] أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص٢٣٥-٢٣٧ .

المبحث الثالث

صيغ أبنية الأفعال ودلالاتها في الديوان

يعدّ الفعل أكثر الأبنية وأوسعها بابا من ناحية تقسيمها إلى عدة حيثيَات:

= من حيث البناءُ التركيبي الصوتي: إلى ثلاثي وغير ثلاثي (مجرد ومزيد).

= من حيث زمنُه: إلى ماض، ومضارع، وأمر.

= من حيث نوعُ عناصره: إلى صحيحة ومعتلة.

= من حيث وظيفتُه: إلى متعدية ولازمة.

= من حيث معلومُ الفاعل أو مجهولُه.

= من حيث تصرُّفُ الفعل أو جمودُه.

أما الحيثية–من بين هذه الحيثيات الستة– التي هي أقرب اتساقا وأشد إلصاقا بدراستنا، فهي الأولى؛ لما لهذه الأبنية من علاقات دلالية وظيفية، علاوةً على علاقاتها المعجمية.

وعليه فالحديث عن هذا المبحث سينحصر في محوريْن رئيسيْن: ١– أبنية الفعل المجرد ودلالاتها في الديوان. ٢– أبنية الفعل المزيد ودلالاتها في الديوان.

١– أبنية الفعل المجرّد ودلالاتها.

الفعل المجرد في اللغة العربية هو ما كانت أحرفه أصلية، لا يسقط حرف منها في أحد تصاريفه المتنوعة إلا لعلّة تصريفية[١]، وينقسم إلى قسمين، هما: الثلاثي، والرباعي[٢].

والثلاثي هو الأكثر ورودا في كلام العرب، وبعده الرباعي، وفي ذلك قال سيبويه: " وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدا

---

[١] ينظر: شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، ص٦١، والمغني في تصريف الأفعال، د. محمدعبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة، ط٢: ١٩٩٩م، ص١١٢، ودروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، ١٩٩٥م، ص٥٤ .

[٢] ينظر: المنصف، ابن جني، ج١، ص١٨، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر بدمشق، ط١: ١٩٩٥م، ج٢، ص٢١٤،وشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش. ت: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١: ١٩٧٣م، ص٣٠ .

فيه وغير مزيد فيه، وذلك لأنّه كأنّه هو الأوّل، فمن ثمّ تمكّن في الكلام. ثُمّ ما كان على أربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة؛ وهي أقل لا تكون في الفعل البتة..."[1].

وهو- الثلاثي- على ثلاثة أبنية: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ. وفي ذلك قال سيبويه: " ...ما كان على ثلاثة أحرف، قد يبنى على فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ..."[2]، وجاء في المنصف: " فأقلّ الأصول في الأسماء عددا الثلاثة... والأفعال نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وضُرِبَ وظَرُفَ"[3]، أي على بناء فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ. أما قوله: ضُرِبَ فهو يشير إلى بناء ماضٍ للمجهول.

ويقول ابن جني: "... فالمبنيّ للفاعل على ثلاثة أضربٍ، فَعَلَ وفَعِلَ، وفَعُلَ"[4].

أما الفعل الرباعي المجرد، فله بناء واحد فقط، هو: (فَعْلَلَ)، وهكذا ورد في كتب القدماء وتابعيهم.

وهذه الأبنية للفعل المجرد لا يتضح معناها بدقّة من الناحية المعجمية لها، وإنما السياق هو الذي يحدّد معانيها الدلالية، وقد أورد الشاعر –ذو الرمة- هذه الأبنية في ديوانه بنسب متفاوتة، وفي سياقات دلالية مختلفة. وفي الآتي نذكر نماذج منها، لا على سبيل حصرٍ لها.

أبنية الفعل المجرد ودلالاتها

= بناء (فَعَلَ) ودلالاته

فَعَلَ: بفتح الفاء والعين، هو البناء الأول من أبنية الفعل الثلاثي المجرد، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في الكتاب: " وإنما كان فَعَلَ كذلك؛ لأنه أكثر في الكلام..."[5].

وورد في الشافية " اعلم أن باب فَعَلَ لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خفّ، كثر استعماله واتّسع التصريف فيه"[6]. ولمضارعه –أي فَعَلَ- ثلاث صيغٍ: يَفْعَلُ، يَفْعِلُ، يَفْعُلُ.

---

[1] الكتاب: سيبويه، ج٤، ص٢٢٩-٢٣٠ .

[2] المصدر نفسه، ج٤، ص١٠٣ .

[3] المنصف، ج١، ص١٧ .

[4] المصدر نفسه، ج١، ص٢٠ .

[5] الكتاب، ج٤، ص١٠٤ .

[6] شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٧٠ .

لقد ذكر العلماء القدماء لهذا البناء (فَعَلَ) دلالات متنوعة في كتبهم[1]، وتبعهم في ذلك أغلب المحدثين[2]، ومما جاء منها في الديوان ما يأتي:

في قوله:

مِنْ دِمْنَةٍ نَسَفَتْ عنها الصَّبا سُفَعا = كما تُنَشَّرُ بعد الطَّيَّةِ الكُتُبُ[3]

فالفعل (نَسَفَ) على صيغة (فَعَلَ)، بمعنى أنه ماضٍ لكن دلالته -كما ذُكرت في دلالات (فَعَلَ)، تفيد التفريق.

ومن ذلك قوله:

يَغْشَى الكِناس بِرَوْقَيْهِ ويَهْدِمُهُ = من هائل الرّمل مُنقاضٌ ومُنكَثِب[4]

الفعل (يهدم) على صيغة المضارع، ماضيه: هَدَمَ على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على التفريق.

في قوله:

ليست بفاحشة في بيت جارتها = ولا تعاب ولا تُرمَى بها الرِّيَبُ [5]

---

[1] ينظر: شرح المفصل للزمخشري: لابن يعيش، ج٤، ص٤٣٤-٤٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك، ج٣، ص ٤٤٠ -٤٤٤ وشرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٧٠، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ج١،ص١٦٧-١٦٨، وهمع الهوامع، ج٣، ص٢٦٤، ودروس التصريف لمحيي الدين عبد الحميد، ص٦٢-٦٣.. ومن هذه الدلالات: الجمع، التفريق، المنع، الإعطاء، الامتناع، الإيذاء، الستر، التجريد، التصويت، الإصلاح، الغلبة، الدفع، التحول، التحويل، السير، الاستقرار، الرمي...

[2] حيث أنكر الدكتور هاشم طه شلاش كثيرا من هذه الدلالات في كتابه (أوزان الفعل ومعانيها) بقوله: "والحقيقة أن هذه المعاني تمثل معاني الألفاظ أنفسها ولا تمثل معاني الوزن؛ لأن في معنى الوزن زيادة لم تكن موجودة في اللفظة نفسها". أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١، ص٤٢ .

[3] ديوان الشاعر، القصيدة ١، حرف الروي: الباء، البيت٤، ص ١٥ .

[4] القافية نفسها، البيت ٨١، ص٧٠.

[5] القافية نفسها، البيت ٢٣، ص ٦٢ .

الفعل (تُرْمَى) جاء على صيغة (تُفْعَل وهو مبني للمجهول)، ماضيه: رُمِيَ على صيغة (فُعِلَ)، وهي تدل على القذف.

في قوله:

كأنه بيت عطّار يُضَمِّنُهُ = لطائمَ المسك يَحْوِيها وتُنتَهَب[1]

الفعل (يحوي) على صيغة المضارع، ماضيه: حَوَى على صيغة (فَعَلَ)، وهو يدل على الجمع.

ومنها –وهي دلالته الصريحة– قوله:

وهل يجمعَنْ صرفُ النّوى بين أهلها = على الشّحطِ والأهواءُ يدعو غريبُها[2]

الفعل (يجمع) على صيغة المضارع، ماضيه: جَمَعَ على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على الجمع.

في قوله:

فتارةً يَخِضُ الأعناقَ عن عُرُض = وخْضا وتنتظم الأسحارُ والحُجُب[3]

الفعل (يخض) على صيغة المضارع، ماضيه: وَخَضَ على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على الإيذاء؛ لأن معناه: الطعن السريع.

وفي قوله:

طَلوعٌ إذا صاح الصدى جنباتِها = أمام المهارى في مُهَوِّلة النقْب[4]

الفعل (صاح) على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على التصويت.

---

[1] القافية نفسها، البيت ٧٨، ص٧٠ .

[2] القصيدة ٨، قافية الباء، البيت ١٥، ص١٠٣ .

[3] قافية الباء، البيت ١٠١، ص٧٣ .

[4] القصيدة ٦، قافية الباء، البيت ٥، ص٩٢ .

وفي قوله:

ومن حاجتي لولا التّنائي وربما = منحْتُ الهوى مَنْ ليس بالمتقارب[1]

الفعل (منح) على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على الإعطاء.

وفي قوله:

أَبَى القلبُ إلا ذكرُ ميّ وبرّحتْ = به ذات ألوانٍ تجدُّ وتمْزَح[2]

الفعل (أبى) على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على المنع.

وهذه الدلالة جلية في قوله:

حوائمًا تمنعُه أن يرقُدا = إلا غشاشا حافيا مسهَّدا[3]

الفعل (تمنعه) على صيغة المضارع، ماضيه: مَنَعَ على صيغة (فَعَلَ)، وهي تدل على المنع.

= بناء (فَعِلَ) ودلالاته

فَعِلَ: بفتح الفاء وكسر العين، هو البناء الثاني من أبنية الفعل الثلاثي المجرّد، وهو أقل استعمالا من (فَعَلَ) وأكثر من (فَعُلَ)، ولمضارعه صيغتان: يَفْعَلُ، و يَفْعِلُ. وفي ذلك قال سيبويه: " وقد بنوا فَعِلَ على يَفْعِلُ في أحرف... والفتح في هذه الأفعال جيدٌ، وهو أقيس"[4]. بمعنى أن يَفْعَلُ أكثر استعمالا، أما يَفْعِلُ فيأتي في أفعال قليلة.

ومما جاء من دلالات هذا البناء[5] -كما ذكرها العلماء- في الديوان، ما يأتي:

---

[1] القصيدة ٧، قافية الباء، البيت ١٢، ص٩٥ .

[2] القصيدة ١٠، قافية الحاء، البيت ٦٢، ص١١٩ .

[3] القصيدة ١٤، قافية الدال، البيت ٨٣، ص١٣٨ .

[4] الكتاب، سيبويه، ج٤، ص٣٨-٣٩ .

[5] ينظر: شرح المفصل للزمخشري: لابن يعيش، ج٤، ص٣٥٤-٤٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك،ج٣، ص٤٣٩ -٤٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٧٢-٧٣، وهمع الهوامعللسيوطي، ج٣، ص٢٦٤، ودروس التصريف لمحيي الدين عبد الحميد، ص٥٧-٦٢...ومن هذهالدلالات: العلة، الحزن، الفرح، الجمال، القبح، الألوان، الحِلى، الرفعة، الضعة، السكون، الحركة.

قوله:

عَوَى مَرَئِيٌّ لي فعصَّبْتُ رأسه = عصابة خزيٍ ليس يَبْلَى جديدها[1]

الفعل (يَبْلَى) على صيغة المضارع، ماضيه: بَلِيَ على صيغة (فَعِلَ)، وهي تدل على القبح. كما أنها-في وجهة نظر الباحث- تدل على الضعة.

= بناء (فَعُلَ) ودلالاته

البناء الثالث من أبنية الفعل الثلاثي المجرد هو: فَعُلَ، بفتح الفاء وضم العين، ولا يكون المضارع منه إلا على (يَفْعُلُ) بضمّ عينه[2]. ويرد هذا البناء للدلالة على الغرائز المطبوعة فيما هو قائم بها[3].

ومما جاء من هذه الدلالات في الديوان، قوله:

إذا مرئيّاتٌ حللْنَ ببلدة = من الأرض لم يَصْلُحْ طهورا صعيدها [4]

الفعل (يصلح) على صيغة المضارع، ماضيه: صَلُحَ على صيغة (فَعُلَ)، وهي دلالة على الغريزة أي صفة ملازمة لصاحبها، وهي تدل في البيت على أنه لم تثبت فيه صفة الصلاح.

ومن هذه الدلالة، قوله:

فلمّا بدتْ كفَّنْتُها وهي طفلةٌ = بِطَلْساءَ لم تكمُلْ ذراعا ولا شبرا[5]

الفعل (تكمل) على صيغة المضارع، ماضيه: كَمُلَ على صيغة (فَعُلَ)، وهي تدل في البيت على أنه لم تثبت فيه صفة الكمال.

---

[1] القصيدة ٢٣، قافية الهاء، البيت ٢٨، ص١٧٧ .

[2] ينظر: المقتضب، القاهرة، ١٩٩٤م، ج١، ص٢٠٩ .

[3] ينظر: شرح التسهيل، ج٣، ص٤٣٥ .

[4] القصيدة ٢٣، قافية الهاء، البيت ٢٥، ص١٧٧ .

[5] القصيدة ٢٤، قافية الراء، البيت ٣٢، ص١٨٤ .

=بناء (فَعْلَلَ) ودلالاته

هذا البناء للفعل الرباعي المجرد، وهو بناؤه الوحيد لا ثانيَ له. وفي ذلك قال سيبويه: " فإذا كان غير مزيد فإنه لا يكون إلا على مثال فَعْلَلَ، ويكون يَفْعَل منه على يُفَعْلِلُ، ويُفْعَلُ على مثال يُفَعْلَلُ... وذلك نحو: دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ"[1].

ومن دلالات هذا البناء[2] في الديوان، قوله:

وانْسَمَرَتْ أطلالُه وأَلْبَدَا = وهَدَّ إذْ أزْأَرَ ثُمَّ هَدْهَدَا[3]

الفعل (هدهد) على صيغة (فَعْلَلَ)، وهي تدل على الصوت.

أبنية الفعل المزيد ودلالاتها

الفعل المزيد: هو ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو أكثر، وهو نوعان:

أوله: مزيد الثلاثي، وهو ما زيد على حروفه الأصلية الثلاثة حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف، وللمزيد بحرف ثلاثة أبنية هي: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ. وللمزيد بحرفين خمسة أبنية هي: اِفْتَعَلَ، واِنْفَعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وافْعَلَّ. وللمزيد بثلاثة أحرف أربعة أبنية هي: اِسْتَفْعَلَ، اِفْعَوْعَلَ، اِفْعَالَّ، اِفْعَوَّلَ[4].

ثانيه: مزيد الرباعي، هو ما زيد على أصوله الأربعة حرف أو حرفان، وللمزيد بحرف بناء واحد، هو تَفَعْلَلَ، وللمزيد بحرفين بناءان: اِفْعَلَلَّ، وافْعَنْلَلَ[5].

ولهذه الأبنية دلالات متنوعة كما ذكرها العلماء في كتبهم، ومن النماذج التي وردت منها- الأبنية ودلالاتها- في الديوان، ما يأتي:

---

[1] الكتاب، ج٤، ص٢٩٩، والمقتضب ج٢، ص١٠٥ .

[2] ينظر: شرح التسهيل، ج٣، ص٤٤٨-٤٤٩، ودروس التصريف لمحيي الدين عبد الحميد، ص٦٥-٧٠

[3] القصيدة ١٤، قافية الدال، البيت ٤٧، ص١٣٦ .

[4] ينظر: المقتضب، ج١، ص٢١٠-٢١٧، وشرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٨٣-١١٣ .

[5] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١١٣، وشذا العرف في فن الصرف ص٧٥ .

المزيد بحرف واحد:

=بناء (أَفْعَلَ) ويأتي مضارعه على (يُفْعِلُ)، ومن دلالاته[1] في الديوان، قوله:

وَفْرَاءَ غَرْفِيَّةٍ أَثْأَى خوارزُها = مُشَلْشِلٌ ضيّعتْهُ بينها الكُتَبُ[2]

الفعل (أثأى) على صيغة (أَفْعَلَ)، ودلالتها هنا تفيد الإغناء عن (فَعَلَ)؛ أي ثَأَى بمعنى فتق.

قوله:

سيْلًا من الدَّعْصِ أَغْشَتْهُ معارفَها = نَكْبآءُ تَسْحَب أعلاه فينسحب[3]

الفعل (أغشى) على صيغة (أَفْعَلَ)، وهي للتعدية.

=بناء (فعَّل) ويأتي مضارعه على (يُفَعِّلُ)، ومن دلالاته[4] في الديوان، قوله:

تلك الفتاة التي عُلِّقْتُها عَرَضًا = إن الكريمَ وذَا الإسلام يُخْتَلَب[5]

الفعل (عُلِّقَ) على صيغة (فُعِّلَ)، وإن كانت الصيغة للبناء للمجهول فلم يمنع ذلك من دلالاتها على التعدية.

وقوله:

---

[1] ينظر: شرح التسهيل ج٣، ص٤٤٩-٤٥٠، وشرح شافية ابن الحاجب ج١، ص٨٦-٩٢، وارتشاف الضرب ج١، ص١٧٢-١٧٣... ومن هذه الدلالات: التعدية، الصيرورة، الإغناء عن الثلاثي، الإعانة، الكثرة، السلب، الدلالة على الزمان والمكان اللذين هما أصل الفعل، التعريض، الدعاء، المبالغة،الاستحقاق.

[2] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٢، ص٥٩ .

[3] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٥، ص٥٩.

[4] ينظر: وشرح التسهيل ج٣، ص٤٥١-٤٥٢، وشرح شافية ابن الحاجب ج١، ص٩٢-٩٦، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص٧٠-٧٣، ... ومن دلالات هذا البناء: التعدية، التكثير، الصيرورة،

السلب، النسبة، التوجه، الدلالة على الأحيان (الوقت)، اختصار الحكاية، الطلب، الدعاء، الإغناء عن

(فعل) وغيرها.

[5] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٢٢، ص٦٢ .

فَغَلَّسَتْ وعَمودُ الصُّبْح مُنصَدِع = عنها وسائره بالليل مُحتَجِب[1]

الفعل (غلّس) على صيغة (فعَّل)، وهي تدل على الصيرورة أو الدخول في الشيء، وهي بمعنى الإتيان في آخر الليل.

= **بناء (فاعَلَ)** ويأتي مضارعه على (يُفاعِلُ)، ومن دلالاته[2] في الديوان، قوله:

إنْ جاورتْهُنَّ لم يأخذْنَ شيمتَها = وإن وشيْنَ بها لمْ تدْرِ ما الغضب[3]

الفعل (جاوَرَ) على صيغة (فاعَلَ)، وهي تدل على المشاركة.

وقوله:

تنصبَّتْ حوله يوما تراقِبُه = صُحْرٌ سماحيجُ في أحشائها قَبَب[4]

الفعل (تُراقِب) على صيغة المضارع، وماضيه: رَاقَبَ على صيغة (فاعَلَ)، وهي تدل على الإغناء عن (فَعَلَ).

المزيد بحرفين:

١- **بناء (اِفْتَعَلَ)** أي بزيادة الألف والتاء، والمضارع منه يأتي على (يَفْتَعِلُ) ومن دلالات هذا البناء[5] في الديوان، قوله:

---

[1] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٥٤، ص٦٦ .

[2] ينظر: شرح التسهيل ج٣، ص٤٥٣-٤٥٥، وشرح شافية ابن الحاجب ج١، ص٩٦-٩٩، وارتشاف الضرب ج١، ص١٧٤... ومن دلالاته: المشاركة، التكثير، الإتيان بالفعل من واحد، الدلالة على (فعل)،
الإغناء عن المجرد، الموالاة، بمعنى (أفعل)، جعل الشيء ذا أصله، وغيرها.

[3] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٢٤، ص٦٢ .

[4] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٤٦، ص٦٥ .

[5] ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص٨٠-٨١، وشرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١٠٨-١١٠، وارتشاف الضرب، ج١، ١٧٥.. ومن دلالاته: الاتخاذ، المبالغة، المطاوعة، الصيرورة، الطلب، المشاركة، الإظهار، التخيير، وبمعنى (تفاعل)، ومعنى (تفعّل).

تزداد للعين إبهاجا إذا سفرت = وتَخْرَج العينُ فيها حين تنتقب[1]

الفعل (تزداد) على صيغة المضارع، ماضيه: اِزْدَادَ على صيغة (اِفْتَعَلَ)، وهي تدل على (المبالغة)، والفعل (تنتقب)، على صيغة المضارع، ماضيه: اِنْتَقَبَ على صيغة (اِفْتَعَلَ)، وهي تدل على الاتخاذ.

٢- **بناء (اِنْفَعَلَ)** بزيادة الألف والنون، والمضارع منه على (يَنْفَعِلُ)، ومن دلالاته[2] في الديوان، قوله:

ما بال عينك منها الماء ينسكب = كأنه من كُلًى مَفْرِيّةٍ سَرِب[3]

الفعل (ينسكب) على صيغة المضارع، ماضيه: اِنْسَكَبَ على صيغة (اِنْفَعَلَ)، وهي هنا تدل على معنى الفعل المجرد.

وقوله:

سيْلًا من الدَّعْصِ أَغْشَتْهُ معارفَها = نَكْبآءُ تَسْحَب أعلاه فَيَنْسَحِبُ[4]

الفعل (ينسحب) على صيغة المضارع، ماضيه: اِنْسَحَبَ على صيغة (اِنْفَعَلَ)، وهي هنا للدلالة على المطاوعة.

٣- **بناء (تَفَعَّلَ)** بزيادة التاء المفتوحة وتضعيف عين الفعل، ويأتي المضارع منه على "يَتَفَعَّلُ"، ومن دلالاته[5] في الديوان، قوله:

---

[1] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ١٨، ص٦١ .

[2] ينظر: ارتشاف الضرب ج١، ص١٧٥-١٧٦، وتصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، ص١١٨..

ومن دلالاته: الدلالة على المطاوعة، الدلالة على معنى الفعل المجرّد، الإغناء عنه.

[3] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ١، ص٥٩ .

[4] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٥، ص٥٩ .

[5] ينظر: الأصول في النحو ج٣، ص١٢٢-١٢٣، وشرح التسهيل ج٣، ص٤٥٢-٤٥٣، وشرح شافية ابن

إذا أخو لذّة الدنيا تَبَطَّنَها = والبيت فوقهما بالليل مُحتجِب[1]

الفعل (تَبَطَّنَ) على صيغة (تَفَعَّلَ)، وهي هنا للدلالة على الصيرورة أو الاتخاذ؛ أي جعلها بطانة.

وقوله:

كأنه مُعْوِلٌ يشكو بلابلَه = إذا تَنَكَّبَ عن أجوازها نَكب

الفعل (تَنَكَّبَ) على صيغة (تَفَعَّلَ)، وهي تدل على المبالغة.

٤- **بناء (تَفَاعَلَ)** بزيادة التاء والألف، ويجيء مضارعه على "يَتَفاعَلُ"، ومن دلالاته[2] في الديوان، قوله:

والقُرْطُ في حُرّة الذِّفْرى معلَّقةٌ = تَباعَدَ الحبل منها فهو يضطرب[3]

الفعل (تَبَاعَدَ) على صيغة (تَفَاعَلَ)، وهي هنا للدلالة على الإغناء عن (فَعُلَ).

وقوله:

يَسْتَلُّها جَدْوَلٌ كالسيف مُنصَلِتٌ = بين الأشاء تَسَامَى حَوْلَه العُسُب[4]

الفعل (تَسَامَى)، على صيغة (تَفَاعَلَ)، وهي تدل هنا على المشاركة.

٥- **بناء (اِفْعَلَّ)** بزيادة الألف وتضعيف لام الفعل، ومضارعه (يَفْعَلُّ)، ومن دلالاته[5] في

الحاجب ج١، ص١٠٤-١٠٧.. ومن دلالاته: الدلالة على التكلف، التدرّج، الكثرة، المطاوعة، الاتخاذ، الصيرورة، الطلب، المبالغة، الشكاية، الانتساب، التشبّه.

[1] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ١٦، ص٦١ .

[2] ينظر: شرح التسهيل ج٣، ص٤٥٤-٤٥٥، وشرح شافية ابن الحاجب ج١، ص٩٩-١٠٤، وارتشاف الضرب د١، ص١٧٢.. من دلالاته: المطاوعة، المشاركة، التكلف، الطلب، التكرار، الصيرورة، التدرّج، الإغناء عن (فعل).

[3] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٢١، ص٦١ .

[4] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٥٦، ص٦٧ .

[5] ينظر: شرح التسهيل ج٣، ص٤٥٩-٤٦٠، وهمع الهوامع ج٣، ص٢٦٩.. ومنها: المبالغة، الدلالة على العيوب، المطاوعة، الدخول في الصفة.

الديوان، قوله:

حتى إذا اصْفَرَّ قرْنُ الشمس أو كَرَبَتْ = أمسى وقد جدَّ في حَوْبآئه القَرَب[1]

الفعل (اصْفَرَّ) على صيغة (اِفْعَلَّ)، وهي تدل على اللون.

وقوله:

يرْقَدُّ في ظلّ عرّاصٍ ويطرده = حفيفُ نافجةٍ عُثْنونُها حَصِب[2]

الفعل (يرْقَدُّ) على صيغة المضارع، ماضيه: اِرْقَدَّ على صيغة (اِفْعَلَّ)، وهي تدل على المبالغة.

المزيد بثلاثة أحرف:

١- **بناء (اسْتَفْعَلَ)** بزيادة الألف والسين والتاء، ومضارعه (يَسْتَفعِلُ)، ومن دلالاته[3] في الديوان، قوله:

إذا اسْتَهَلَّتْ عليه غيبةٌ أرجتْ = مرابضُ العين حتى يأْرَجَ الخَشَب[4]

الفعل (اسْتَهَلَّ) على صيغة (اسْتَفْعَلَ)، وهي هنا دالة على التحول في القوة، بمعنى شدة وقوع المطر حتى يسمع صوته.

وقوله:

أَغَرَّ كلون المِلْحِ ضاحي تُرابِهِ = إذا اسْتَوْقَدَتْ حِزّانُهُ وسَباسِبُهْ[5]

الفعل (استوقد) على صيغة (اسْتَفْعَلَ)، وهي هنا للدلالة على الطلب.

٢- **بناء (اِفْعَوْعَلَ)** بزيادة الألف والواو وتضعيف عين الفعل، ويأتي مضارعه على

---

[1] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٤٧، ص٦٥ .

[2] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ١٢٠، ص٧٦ .

[3] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ج١، ص١١٠-١١١، وارتشاف الضرب ج١، ص١٧٩-١٨٠.. من دلالاته: الطلب، التحول في القوة، الاتخاذ، حكاية الجمل، معنى (فعل) والإغناء عنه، الاعتقاد وغيرها.

[4] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٧٧، ص٧٠

[5] القصيدة ٥، قافية الهاء، البيت ٤٣، ص٨٨ .

(يَفْعَوْعِلُ)، ومن دلالاته[1] في الديوان، قوله:

فما أُبْنَ حتى إِضْنَ أنقاضَ شِقّةٍ = حراجيجَ واحْدَوْدَبْنَ تحت البَرَاذِعِ[2]

الفعل (احْدَوْدَبَ) على صيغة (اِفْعَوْعَلَ)، وهي تدل على الصيرورة؛ أي صار أحدبا.

وقوله:

فلمّا تقضَّتْ حاجةً من تحمُّلٍ = وأظهرْن واقْلَوْلَى على عُودِهِ الجَحْلُ[3]

الفعل (اقْلَوْلَى) على صيغة (اِفْعَوْعَلَ)، وهي هنا تدل على المطاوعة.

أبنية الفعل الرباعي المزيد ودلالاتها

يزاد على أصل الفعل الرباعي (فَعْلَلَ) حرف أو حرفان، بذلك تكون أبنية الفعل الرباعي المزيد ثلاثة أبنية:

١-**بناء (تَفَعْلَلَ)** بزيادة حرف واحد، وهو: التاء، ومضارعه (يَتَفَعْلَلُ)، ومن دلالات هذا البناء[4] في الديوان، قوله:

بِمَعْقُودَةٍ في نَسْعِ رَحْلٍ تَقَلْقَلَتْ = إلى الماءِ حتى انقدَّ عنها طَحالِبُهْ[5]

الفعل (تَقَلْقَلَ) على صيغة (تَفَعْلَلَ)، وهي هنا تدل على الكثرة أو القوة في الشيء.

وقوله:

تَدَهْدَى فَخَرَّتْ ثُلْمَةٌ من صميمه = فَلَزَّ بأُخْرَى بالغِرآءِ وبِالشَّعْبِ[6]

الفعل (تَدَهْدَى) على صيغة (تَفَعْلَلَ)، وهي هنا تدل على المطاوعة ل(فَعْلَلَ).

---

[1] ينظر: شرح التسهيل ج٣، ص٤٥٩-٤٦١، وهمع الهوامع ج٣، ص٢٧٠، منها: المبالغة، الصيرورة، مطاوعة (فعل)...

[2] القصيدة ٤٨، قافية العين، البيت ٥٦، ص٣٢٥ .

[3] القصيدة ٦٠، قافية اللام، البيت ١٥، ص٣٨٩ .

[4] ينظر: الاشتقاق لفؤاد طرزي، ص٢٢٩-٢٣٠، من دلالاته: المطاوعة ل(فعلل)، التكثير، بمعنى فعلل..

[5] القصيدة ٥، قافية الهاء، البيت ٦٠، ص٩٠ .

[6] القصيدة ٦، قافية الباء، البيت ١٢، ص٩٣ .

٢- **بناء (اِفْعَلَلَّ)** بزيادة حرفيْن اثنين: الألف وتضعيف اللام الأخيرة، ومضارعه (يَفْعَلِلُّ)، ومن دلالات البناء[١] في الديوان، قوله:

رَعَى موقعَ الوَسْمِيِّ حيث تَبَعَّقَتْ = عَزالِي السَّواحِي وارْثَعَنَّتْ هَوَاضِبُهْ[٢]

الفعل (ارْثَعَنَّ) على صيغة (اِفْعَلَلَّ)، وهي هنا تدل على المطاوعة.

وقوله:

إلى كُلِّ ديّارٍ تَعَرَّفْنَ شَخْصَه = من الفقرِ حتى تَقْشَعِرَّ ذَوآئِبُهْ[٣]

الفعل (تَقْشَعِرّ) على صيغة المضارع، ماضيه: اِقْشَعَرَّ على صيغة (اِفْعَلَلَّ)، وهي هنا تدل على المبالغة.

٣-**بناء (اِفْعَنْلَلَ)** بزيادة حرفيْن اثنين: الألف والنون، المضارع منه على (يَفْعَنْلِلُ)، ومن دلالات البناء[٤] في الديوان، قوله:

سيَبْقى لكمْ إلا تزالَ قصيدةٌ = إذا اسْحَنْفَرَتْ أُخْرى قضيبٌ أَرُوضُها[٥]

الفعل (اسْحَنْفَرَ) على صيغة (اِفْعَنْلَلَ)، وهي هنا تدل على المبالغة.

ومن ذلك قوله:

تَرَامَى الفَيَافِي بينها قفراتُها = إذا اسْحَنْكَكَتْ من عُرْضِ ليلٍ جِلالُها[٦]

الفعل (اسْحَنْكَكَ) على صيغة (اِفْعَنْلَلَ)، وهي أيضا تدل على الشدة والمبالغة.

هي إذًا معظم الصور والأشكال التي تتخذها أبنية الأفعال على حسب التصور الذي أشار إليه علماء الصرف في مباحثهم، والتي حاولنا أن نجمع معظم صيغها بدلالاتها الموجودة

---

[١] ينظر: الاشتقاق لفؤاد طرزي، ص٢٣٠، والتطبيق الصرفي، ص٤٢، من دلالاته: المبالغة، المطاوعة، التحوّل في الصفة.

[٢] القصيدة ٥، قافية الهاء، البيت ٣٩، ص٨٧ .

[٣] القصيدة ٥، قافية الهاء، البيت ٥٣، ص٨٩ .

[٤] ارتشاف الضرب ج١، ص١٧٩، الاشتقاق لفؤاد طرزي، ص٢٣٠، التطبيق الصرفي، ص٤٢، من دلالاته: المبالغة، المطاوعة.

[٥] القصيدة ٤٣، قافية الهاء، البيت ٢٧، ص٢٩٨ .

[٦] القصيدة ٦٨، قافية الهاء، البيت ٦٦، ص٤٤٩ .

في كتب الصرف. ولعل السؤال الذي حاول البحث أن ينطلق منه، ونحن نتتبع هذه الصيغ والأشكال لأبنية الأفعال هو: هل هذه الصيغ التي لها علاقة بأبنية الأفعال ممكن أن نسقط عليها بعض الإجراءات اللسانية الحديثة؟ هل هذه الأبنية الصرفية تؤدي وظيفة ممكن أن يجد البحث لها ما يقاطعها في الدرس اللساني الوظيفي؟ هل البنية التي ترتكز عليها أبنية الأفعال الصرفية هي البنية التي أشار إليها اللسانيون الوظيفيون؟

هذا ما سيحاول البحث أن يبيّنه في الفصل الثالث، وإن كان الباحث سيقوم بجمع مجموعة من النماذج الواردة في الديوان ليتعامل معها وفق بعض الاتجاهات اللسانية.

الفصل الثالث

البنية والوظيفة في المدارس اللسانية المعاصرة

ويتألف من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم البنية والوظيفة من منظور الدرس اللساني.

المبحث الثاني: البنية من منظور اللسانيات الشكلية.

المبحث الثالث: البنية من منظور اللسانيات الوظائفية.

إنّ مصطلح البنية يتداخله من حيث التحديد والوظيفة عدة تصورات تختلف باختلاف الحقل المعرفي الذي استعملت فيه. وسيحاول البحث عدم التّكرار لما قيل عن البنية من منظور الصرفيين؛ فذاك موجود بالتفصيل في الفصل الأول، ولكن سيشير هنا إلى البنية من منظور الدرس اللساني الغربي؛ لينظر إلى أهم السياقات التي يلتقي فيها مفهوم البنية الصرفية مع البنية اللسانية من جهة، والوظيفة من جهة أخرى.

المبحث الأول

مفهوم البنية والوظيفة من منظور الدرس اللساني

مما لا يخفى أنّ البنيوية كمصطلح لساني لم يستطع المشتغلون في التعامل معه أن يستقروا على حكم لها بالتحديد، ولا يصلوا إلى نتائج موّحدة. وذلك يرجع إلى تعدد استخدام المنظرين اللسانيين الغربيين لمفهوم البنية باستعمالات متعددة في كثير من مباحثهم، وهذا راجع إلى حقل اللسانيات في حدّ ذاته من الصرامة التي يتحلى بها؛ حيث استطاعت اللسانيات أن تفرض "... وجودها على كل ميادين المعرفة الإنسانية، لأنّها أصبحت تبحث في أصول آلية الإنتاج العلمي التي تفرز بها كل العلوم اللغوية، ولهذا امتد تأثير اللسانيات إلى النقد الأدبي ويعيد بناء جهازه المعرفي، وعمل على تغيير أدواته العلمية ومعجمها النقدي"[1].

من هذا المنطلق رأينا كثيرا من اللسانيين الغربيين، لا سيّما الشكلانيون الروس، فهم لا يستخدمون مصطلح البنية في تعاملهم مع الظاهرة اللغوية، بل يستخدمون الشكل وهو ما عرفوا به مستقبلا. غير أنّ غالبية المهتمين بمجال اللسانيات لا يرون بأسا من هذا التعدد في الاستخدام بين البنية والشكل؛ فالشكل عند الشكلانيين الروس تغيّر فيما بعد إلى مفهوم أو مصطلح البنية عند البنيويين.

والبنية من هذا الاعتبار مشتقة من الفعل اللاتيني (Structure) بمعنى بنى. والمقصود به تلك الهيئة أو الكيفية التي يوجد الشيء عليها دون أن يخرج عنها[2].

---

[1] محمد الحناش: البنيوية في اللسانيات. دار الرشاد الحديثة، المغرب، ط١: ١٩٨٠، ص٦ .

[2] ينظر صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي. دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط٣: ١٩٨٥م، ص١٣٦ .

ولقد حدّدت البنيوية على أنّها نسق معرفي من التحولات، له ضوابطه وقوانينه التي يرجع إليها في سياق الحكم؛ انطلاقا من أنّ هناك ربطا وثيقا بين النسق كنظام قواعدي، والتحولات؛ حيث لا تستطيع هذه التحولات أن تخرج عن نظام هذا النسق بأية عناصر أخرى تكون خارجة عن النسق[١].

ميزة البنية إذًا عبارة عن إطار شكلي لا يتجاوز حدود التركيب أو العناصر اللغوية داخل البنية التركيبية؛ ذلك أنّ "... بنيوية دي سوسير تعني دراسة بنية –أو بنى– اللغة في حدّ ذاته على نحو مستقل، ليس فقط بعزلها عن التاريخ، أو العالم الخارجي، بل أيضا عن نسيجها الاجتماعي التي تعيش فيه، والعمليات النفسية التي يقوم بها متكلموها عند فهمها، أو اكتسابها، ولذا فمن المناسب جدا أن تكون الدراسات البنيوية مقتصرة فقط في إطار اللسانيات على اللسانيات المضيقة (micro linguistics)"[٢].

ويزداد الأمر انغلاقا في شأن البنية من منظور البنيويين أنفسهم، حين نجد أنّ البنيوية همها الوحيد هو اللغة ، وليس لها اهتمام إلى الكلام ولا إلى الاستعمال ألبتة، وعليه فإنّ اللغة "... نظام نظري مجرّد منفصل عن تاريخه، وعن الواقع الخارجي. غير أنّ هذا النظام المجرد يمكن أن يجتلي، ويتحقق في الواقع الفعلي، ويرتبط بما هو خارج اللغة عندما ننقله من حيّز الوجود بالقوة إلى حيّز الوجود بالفعل عن طريق الكلام، أو الاستعمال؛ فعندما أقول: أنتما رجلان كريمان، لم يعد تحديد معنى كلمة –أنتما– في علاقتها بغيرها من الضمائر، هي الوسيلة الوحيدة لفهم دلالتها، بل ينبغي أيضا معرفة ما يشير إليه الضمير في العالم الخارجي، أي معرفة الشخصين اللذين يقصدهما المتكلم، ولكن اللغوي الذي يصف العربية لا يهمه المقصود بـ–أنتما– في هذه المقولة؛ لأنّ هذه المسألة لا علاقة لها بنظام اللغة المجردة التي يوليها البنيوي كلّ اهتمامه"[٣].

ومن أهم اللسانيين البنيويين الذي استطاع أن يتعامل مع البنية وفق إطارها الخارجي الشكلي الوصفي دون النظر إلى علاقته بالمعنى والتصورات التجريدية، هو العالم اللساني

---

[١] ينظر إبراهيم زكرياء: مشكلة البنية، مكتبة مصر القاهرة، ١٩٧٦م، ص٣٠ وما بعدها.

[٢] ينظر محمد يونس علي: المدرسة البنيوية. الموقع الإلكتروني التالي: takhatub.blogspot.com

[٣] المرجع السابق/ من الموقع نفسه.

الأمريكي بلومفيلد (Bloomfield)؛ حيث دعا من خلال نظريته اللسانية التوزيعية"... إلى إبعاد دراسة المعنى من الوصف اللغوي، بسبب صعوبة البحث فيه بحثا موضوعيا، ومع أنّ بلومفيلد لم يقلل من شأن دراسته المعنى، أو يدعو إلى عدم دراسته، غير أنّ تعليقاته في هذا الموضوع لم يحملها الكثير من اللسانيين على المحمل الذي كان يقصده، فأدى ذلك إلى إعراض جيل اللسانيين عنه في الربع الثاني من القرن العشرين"[١].

ومن أهم نتائج نظرة أو تصور بلومفيلد في إقصائه للمعنى من الظاهرة اللغوية"... أن بدأ اللسانيون يميلون إلى الوصف القواعدي لبنية الجملة، فوُجد ما يعرف بتحليل البنية المكونة الطارئة (Immediate constituent analysis) الذي تربط فيه المصرّفات بعضها ببعض في مشجّرات. وقد مهّد ذلك لظهور التوزيعيين (Distribution lists) الذين أخذ الوصف اللغوي عندهم طابع العناية بالعلاقات التوزيعية بين الصيتات (Phonemes) في المركبات المتألفة منها،وبين المصرفات (morphemes) في المركبات المتألفة منها"[٢].

لقد أدّى تصوّر بلومفيلد هذا للبنية من منظور الدرس اللساني إلى تعامله مع النظام اللغوي مع ما سمّاه بالمؤلفات التي قسّمها قسمين: مباشرة وغير مباشرة؛ فالمباشرة هي المؤلفات التي يمكن تحليلها إلى مؤلفات أخرى فهي قابلة للتوزيع اللغوي البنيوي الوصفي. أما غير المباشرة فهي بالعكس، أي هي مؤلفات لا يمكن أن تحلل أو توزع إلى مؤلفات أخرى وهذا ما نجده مثلا في الأدوات الآتية: ثم، كيف، حيث، كيف، أمس، غدا، اليوم، لم، أن، قد، وغيرها.

وأحسب أنّ ما أشار إليه بلومفيلد في شأن مفهوم التوزيع من منظور الاتجاه البنيوي، يحقق تقاطعا مع ما أشرت إليه في أبنية الأفعال بعينها، وهو ما سيبيّنه البحث بالدليل القاطع في المبحث اللاحق، وفي المبحث الأول من الفصل الرابع حيث سيختار مجموعة من الأبيات التي وردت فيها أبنية الأفعال التي يمكن أن توزع توزيعا لسانيا على حسب توضيح بلومفيلد في نظريته التوزيعية.

---

[١] المرجع نفسه.

[٢] المرجع نفسه.

أمّا ما يتعلق بشأن مفهوم الوظيفة من جهة الدرس اللساني الوظيفي؛ فالحكم نفسه هو الذي وقع فيما يخص مفهوم البنية؛ حيث لم يستقر مفهوم الوظيفة من منظور التصور الغربي في كثير من جهاته، وذلك يعود إلى المرجعيات المعرفية والفلسفية والفكرية المعتمدة من لدن المنظرين اللسانيين في تعاملهم مع الظاهرة اللغوية، مما أدّى إلى نتائج أو حقائق متعددة بتعدد هذه المرجعيات. وأنا في الإشكالية هذه أحسب أنّ الذي يحقق تقاطعا وتقاربا بين مفهوم أبنية الأفعال وفق ضابطها الصرفي وما هو موجود في مجال اللسانيات الوظيفية، هو ما أشار إليه أندري مارتيني عند تعامله مع الظاهرة الصوتية بناء على ما تقتضيه الوظيفة على حسب ما بيّنته نظريته في بعض الإجراءات اللسانية التي أحسب أنّ لها ما يبرّرها من منظور السياق الصرفي. إذًا، فما الوظيفة؟ وما أهم خاصية تمتاز بها عن غيرها من الاتجاهات اللسانية الأخرى؟ وكيف تكون الإجراءات اللسانية التي نادت بها الوظيفية في تعاملها مع الظاهرة اللغوية؟ وأين تلتقي مع أبنية الأفعال الصرفية؟.

سمّيت اللسانيات الوظيفية بمبدأ الوظيفة؛ لاعتقادها أنّ وظيفة اللغة لا تخرج عن إطارها التواصلي الإبلاغي[1]، مما أدّى بصاحب النظرية الوظيفية أندري مارتيني الفرنسي (Andree Martinet) أن يميّز مفهوم الوظيفة وفق إطلاقات لربّما اشتبه أمرها مع الاتجاه الوظيفي.

ووُجِدَ مارتيني يصرّح في هذا الشأن قائلا إنّ "... مفردات وظيفة، وظيفي، وظيفية، يمكنها أن تفيد الألسنيين؛ ليوضحوا اتساع الميدان الذي بمقدور تعدد الدلالات أن يغطيه بالنسبة إلى مصطلح ما، وهذا صحيح لجهة استخدامهم العام. ثمة فرق كبير بين وظيفة التطبيق اللغوي، وحتى في ذلك الذي للوظيفيين أنفسهم، بين الوظيفة بالمعنى الأعم للمفردة، وبين وظيفة الوحدات التمييزية في سياق ما، بوصفها متميزة عما يمكن أن نشير إليه على أنّه طبيعتها... عندما ندع حقل الوحدات التمييزية (مونيمات، نغمات، موضع النبر) كي نقارب حقل الوحدات البليغة، علينا أن لا ننسى أنّ ما يهمّ من الآن فصاعدا يتمثّل بالطريقة التي ستبقى فيها هذه الوحدات متميزة بعضها عن بعض أكثر منه في فرديتها

[1] اللسانيات النشأة والتطور، ينظر أحمد مؤمن. ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢: ٢٠٠٥م، ص١٣٦ وما بعدها.

وهويتها على الصعيد الدلالي. وبعبارة دي سوسير؛ فإنّ ما يعتبر في التحليل الأخير، ليس الدال، بل المدلول، وأنّ المدلول غاية وليس وسلة. وليس مستعصيا أن ندرك لماذا لم يقدّم سوسير مطلقا الرمز في هذه المصطلحات. لقد كان في الواقع، أسير ثنائيته(لسان/كلام)؛ فالقول إنّ الدال يجلي المدلول، هو إنّما تصوره على صعيد الكلام. إنّه العدول عن التعريف العقلي للرمز الذي يعتبر الدال بموجبه صورة صوتية. إنّه تدمير للرمز بما هو وحدة أساسية للسان، وبما هو حقيقة متميزة عن التجلي المحسوس لهذا اللسان الكلام"[1].

والذي يهمّ في هذا النص، هو إشارة مارتيني إلى مبدأ الوظيفة القائم في الكلام سواء أكان على جهة المنطوق-الصوت وصوره المتعددة- أم المكتوب؛ حيث يعطي للتصور الوظيفي بعده التركيبي الذي له علاقة بتلك التنوعات التي لخّصها في المونيمات والمورفيمات والنغمات وهلم جرا. وميزة الوظيفة عند مارتيني هي أنه يحاول أن يجعل لها جهات معينة هي في الأصل سائرة على سبيل مبدأ الاستعمال المتفق عليه في المؤسسات الاجتماعية والذي يؤدي فعلا تواصلا بين متكلمي هذا اللسان وفق هذه المنظومة من المفاهيم والأعراف وغيرها.

من هذا المنطلق وضع مارتيني منهجه الوظيفي لتحليل الأصوات على حسب ما يقتضيه التركيب، تحت ما سمّي بالفونولوجيا بمعنى الصوتيات الوظيفية، واستطاع مارتيني أن يجسّد عن طريق عدة حقائق إجرائية لسانية بما يتماشى مع التركيب اللغوي، وعليه وزّع أهم الوحدات اللغوية التي ترد داخل التركيب من منظور الاتجاه الوظيفي إلى ما أسماه باللفاظم، وهي اللفاظم التي لا تخرج في اعتقاده عن: التقطيع المزدوج، واللفظة الممزوجة، واللفظة المشتركة، واللفظة المستقلة ، واللفظة الوظيفية[2].

فالتقطيع المزدوج هو ميزة تشترك فيها جميع الألسنة على الإطلاق ، وهو مهمٌّ وضرويّ عند مارتيني؛ إذ يرى بأنّ اللسان البشري مزدوج التقطيع ومنه يقطع النظام اللغوي إلى وحدات (monème) ثم إلى وحدات دنيا أي (phoneme)، وهي في الأصل محدودة في

---

[1] أندري مارتينيه: وظيفة الألسن وديناميتها. ترجمة: نادر سراج. ط١، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، ١٩٩٦م، ص٩٦-٩٨ .

[2] ينظر بالتفصيل إلى الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنيوية. جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، ٢٠٠١م، ص١١١-١١٢ .

كل لغة[1]، واللفاظم أو اللفظة المستقلة هي اللفاظم المكتفية بذاتها كالظروف (أمس، وغدا، وحيث)، وهلّم جرًّا. واللفاظم الوظيفية هي اللفاظم التي بسببها تتعيّن الدلالة وتتنوّع من مثل: حروف الجر وحروف العطف وهلم جرا. واللفاظم الممزوجة هي اللفاظم الذي يكون الدال فيها منصبّا على مدلولين وأكثر لا يمكن بأية حال فصلهما من الناحية الشكلية من مثل: أبطال. واللفاظم المشتركة هي اللفاظم التي تدل على دال واحد يتقاسمه مدلولان أو أكثر، ويمكن للفظة المشتركة أن تستقل بمدلول واحد من هذه الدلالات من مثل: حروف المضارعة (أنيت) التي يشترك فيها المخاطب المفرد المذكر والغائب المفرد المؤنث مثل: تبتسم، وهلم جرّا[2].

لعل ما أشار إليه مارتيني في شأن خصائص الوظيفة في تعالقها مع البنية أنّ جلّ ما انبنت عليه الوظيفة يمكن أن نجد له مسوّغا في ما أشار إليه الصرفيون في أبنية الكلام، وأيضا ما وضعتْه القواعد النحوية فيما يخصّ الأدوات والروابط. وهذا أيضا، قد حاولنا أن نجسّد معانيه عن طريق إجراء الوظيفية في الفصل الرابع عند اختيار مجموعة من الأبيات التي وردت فيها أبنية الأفعال تعكس هذا النوع من الاتجاه الوظيفي من منظور مارتيني.

نماذج من التراكيب في الديوان من منظور الاتجاه الوظيفي:

يقول ذو الرمة:

من دِمْنَةٍ نَسَفَتْ عَنْها الصَّبا سُفَعًا ****** كما تُنَشَّرُ بعْدَ الطَّيَّةِ الكُتُبُ[3]

التحليل اللساني من منظور الوظيفة:

وقوع (من) في بداية البيت الشعري، يمثّل –من منظور التصور اللساني الوظيفي– ما يسمى باللفاظم الوظيفية على حد مارتيني، وهي اللفاظم أو الأدوات التي بسببها تتعين الدلالة وتتنوع، وهذا يقع في الغالب في حروف الجر والعطف وغيرها.

---

[1] ينظر صالح بلعيد: دروس في اللسانيات التطبيقية. دار هومة، ٢٠٠٣م، ص٦٨ وما بعدها.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص٦٧–٦٨، وخولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر. ٢٠٠٠م، ص٨٦ وما بعدها.

[3] ديوان الشاعر، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت٤، ص٥٩ .

وعليه، فحرف (من) يمثل لفظما وظيفيا في البيت، ويدلّ على ابتداء الشيء على حسب طبيعة البيت الشعري.

يقول ذو الرمة:

يَبْدُو لعَيْنَيْكَ مِنْها وهيَ مُزْمِنَةٌ ******** نُؤْيٌ، وَمُسْتَوْقَدٌ بَالٍ وَمُحْتَطَبُ[1]

التحليل اللساني الوظيفي للبيت:

في هذا البيت نجد تقاطعا لسانيا مع أحد الإجراءات اللسانية الوظيفية، والمسمى باللفاظم المشتركة التي تدلّ في الغالب–على حد مارتيني– على دال واحد يتقاسمه مدلولان أو أكثر، كما يمكن للفظة المشتركة أن تستقل بمدلول واحد من هذه الدلالات كقولنا في الفعل المضارع: (تبتسم) الذي يطلق على المذكر المفرد المخاطب، والمفرد المؤنث الغائب.

الأمر نفسه وُجِدَ في الفعل الوارد في بداية البيت، وهو الفعل (يبدو)؛ فإنّه يمثل لفظما مشتركا يطلق على مدلوليْن: يمكن أن يطلق على المفرد المذكر المخاطب، ويمكن في الوقت نفسه أن يطلق على المفرد المؤنث المخاطب؛ فنقول: يبدو أنّكَ، ويبدو أنّكِ.

يقول ذو الرمة:

تَزْدَادُ لِلعَيْنِ إِبْهاجًا إذا سَفَرَتْ ******* وَتَخْرَجُ العيْنُ فيها حِينَ تَنْتَقِبُ[2]

التحليل اللساني الوظيفي للبيت:

الفعل (تزداد) هو لفظم لساني مشترك يمثل إطارا وظيفيا يطلق على سبيلين اثنين أو جهتين اثنتين من الضمير؛ هي وأنت. فهو إذن لفظم لساني مشترك من حيث الدال واحد ولكن يقع من جهة الاستعمال اللساني الوظيفي على ضميرين اثنين هما: أنت وهي.

يقول ذو الرمة:

---

[1] ديوان الشاعر: القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت ٧، ص٦٠ .

[2] ديوان الشاعر: القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت١٨، ص٦١ .

والقُرْطُ فِي حُرَّةِ الذِّفْرَى مُعَلَّقَةٌ ****** تَباعَدَ الحَبْلُ مِنْها فَهْوَ يَضْطَرِبُ[1]

التحليل اللساني:

فالفعل (يضطرب) من جهة الإجراء اللساني الوظيفي يمثل لفظما لسانيا مشتركا؛ إذ يمكن إطلاق هذا الفعل على جهتين من حيث الاستعمال؛ فيمكن القول في حق المذكر يَضْطَرِبُ رَأْيُه، وفي المؤنث: يَضْطَرِبُ رَأْيُها، وأيضا في قولنا: تستمع؛ فهو فعل يطلق على المفرد المخاطب المذكر(أنت تستمع)، ويطلق على المفرد الغائب المؤنث (هي تستمع)، وهكذا دواليك بالنسبة لكثير من اللفاظم أو اللفظة التي يطلق عليها بالمشترك اللساني..

[1] الديوان نفسه: القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت ٢١، ص٦١ .

المبحث الثاني

البنية من منظور اللسانيات الشكلية:

لعلّ ما أشار إليه رائد مدرسة كوبنهاجن الباحث اللساني هيلمسلف (Hjelmslev) لمفهومه للسانيات الشكلية في إطارها البنيوي يؤكد على أنّ " البنية كيان خاص ذات ارتباطات داخلية"[١].

والمراد من التعريف المذكور أنّ البنية –من منظور الإطار اللساني الشكلي– عبارة عن نظام لغوي داخلي ليس له علاقة بالعالم الخارجي، أي بما يمكن أن يطلق عليه بما وراء البنية (meta-structure)، الشيء الذي أدّى بهيلمسلف فيما بعد أن يهتمّ باستقلالية الإطار البنيوي الشكلي دون الاهتمام لما هو خارج هذا الإطار الداخلي؛ إذ الأساس في الإطار الشكلي اللساني هو الاهتمام بالعلاقات الداخلية للعناصر اللغوية، وهذا ما جعله يشير إلى أهم الخصائص البنيوية التي تجعل من الاتجاه الشكلي في مجال اللسانيات يحافظ على إطاره الداخلي لما هو داخل البنية دون مجاوزة ذلك بحال[٢].

خصائص اللسانيات الشكلية البنيوية:

الذي اتفق عليه أغلبية اللسانيين أنّ أهم خصائص الإطار الشكلي في مفهوم البنية من منظور التصور اللساني ثلاث خصائص، وهي: الكلية، والتحولات، والضبط الذاتي أو ما يسمى بالتحكم الذاتي[٣].

مفهوم **الكلية** من حيث الاتجاه اللساني الشكلي، هو أنّ أساس البنية "... تتكون من عناصر داخلية، تقوم بينها علاقات، وتحكمها قوانين تميزها عن غيرها، والعلاقات التي تقوم بين عناصر البنية لتُرسِّخَ في النهاية، مفهوم البنية، لا تنتهي عند حد معين، وإنّما هي

---

[١] البنيوية، جان بياجيه. ترجمة: عارف منيمنة وبشير أوبري، منشورات دار عويدات بيروت، باريس، ط٣، ١٩٨٢م،
ص٦٧.

[٢] ينظر المرجع نفسه، ص٨–١٠ .

[٣] ينظر الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية: عبد الله محمد الغذامي. النادي الأدبي الثقافي، جدة، المملكة العربية السعودية. ط١، ١٩٨٥، ص٣٠–٣٢.

تتواصل بشكل مستمر لتكوين مزيد من البنيات التي لا تنضام إلى البنية الأساسية بشكل تراكمي، وإنّما تتمفصل معها في علاقات تنبثق في الأصل من مقدرة البنية الهائلة على التحول إلى بنى أخرى متعلقة معها، وفقا لقوانينها الذاتية، ودون أن تفقد أيّا من خصائصها"[1].

والتحولات: ويراد بها "... حركة البنية المستمرة، أو حركة عناصرها، ونفي مظاهر السكون عنها، وذلك لكي تلبّي الرغبة بما يتفق وإنتاج عدد لا نهائي من البنى-الجمل- انسجاما مع الحاجات الاتصالية للتعبير"[2].

أما **الضابط الذاتي أو التحكّم الذاتي** فالغرض منه من خلال الاتجاه اللساني الشكلي "... قدرة البنية على التماسك الداخلي من جهة، ثم العمل على ضبط هذا التماسك من جهة ثانية، الأمر الذي يؤدي بالبنية إلى نوع من الانغلاق الذي يظهر استقلالية هذه البنية، دون أن تعني هذه الاستقلالية تجريد البنية من قدرتها على الدخول في علاقة مع بنية أخرى، ودون أن يكون هناك إلغاء لأيٍّ منهما، وإنّما يتمّ هذا الدخول بشكل يضمن لكلتا البنيتين المتعالقتين حضورا أكبر وثراءً أشد، لأن أيًّا من البنيتين لا تلحق بالأخرى بشكل تراكمي ، وإنّما يتّحدان في إطار النظام الجديد الذي يتعالقان من خلاله"[3].

وعلى هذا الأساس، رأينا بياجيه يؤكد على هذه الخصائص الثلاث في شأن الإطار الشكلي الذي تتصف به اللسانيات البنيوية؛ إذ يقول: " فبمقدار ما نتذكر أنّ البنية هي قبل كل شيء، مجموعة تحويلات؛ فإنّنا ننفي بنفس الوقت، انفصالها عن العمليات الفيزيائية والبيولوجية الموجودة في باطن الموضوع من العمليات التي تمارسها الذات والتي لا تمثل منها البنيوية إلا قانونا للتركيب أو شكلا للتوازن... وبالفعل فمن خصائص العمليات أن تتسق وتنتظم في أنظمة يعكس أية أفعال أخرى، وفي هذه الحال تصبح هذه الأنظمة بفعل بنائها

---

[1] المفاهيم الأساسية للبنيوية. دراسة، يوسف حامد جابر. مجلة الموقف الأدبي، اتحاد دار الكتاب العرب بدمشق، العدد ٢٩٤، ١٩٩٥م، ص٦٥.

[2] المرجع نفسه، ص٦٦.

[3] المرجع نفسه، ص٦٦-٦٧.

بنيات بكلّ ما للكلمة من معنى، وليس كما قيل: إنّ البنيات سابقة الوجود على الأفعال والبناءات التي تحددها مسبقا"[1].

هذا هو الإطار الشكلي الذي قام عليه اللسانيات البنيوية الشكلية، والذي لم يبتعد عما هو داخل البنية التي آمن بها حقل اللسانيات منذ مجيء سوسير.

وما أشار إليه بياجيه (Piaget) في كلّ التحولات التي لازمت البنية من منظور الاتجاه اللساني، ما هو إلا إقرار ضمني لما يتماشى مع حقل اللسانيات الشكلية التي تمثل البنيوية منها إلا قانونا لما يرد داخل الأنظمة التركيبية أو ما سار على ما يقتضيه الإطار الشكلي؛ لتحقيق التوازن داخل البنية التركيبية والتي هي من خصائص اللسانيات الشكلية.

فهذه الصفة الشكلية في حقل اللسانيات البنيوية أحسب أنّها تقترب إلى حد ما مع الإطار الشكلي البنيوي مع ما أشار إليه الصرفيون في قضية أبنية الأفعال؛ فهي وإن تعدّدت من جهة الأبنية الصرفية، لا تتجاوز حدود صيغ الأبنية خارجيا. وهذا ما سيشير إليه البحث في الفصل الرابع.

[1] البنيوية، بياجيه. ص١١٥.

المبحث الثالث

البنية من منظور اللسانيات الوظيفية:

لقد كثر الحديث عن الوظيفة من خلال التصور اللساني مما أدّى إلى اختلاف وجهات النظر بين المشتغلين في مجال الدرس اللساني الوظيفي.

لكن الذي يخدم إشكاليتنا هو معنى الوظيفة في اللسانيات من منظور البنية؛ على أنّ من اللسانيين الوظيفيين من تعامل مع الظاهرة اللغوية وفق سياق وظيفي مما أعطى لمفهوم البنية بعدا يتماشى مع البنية الصرفية التي نحن بصدد الحديث عنها.

المعروف في مجال اللسانيات الوظيفية انّ الباحث اللساني الغربي سيمون ديك (Simon Dik) فيما انفرد به هذا الباحث في مجال النحو الوظيفي (Grammar functional)، حين اعتبر أنّ الإطار التداولي له أهمية خاصة في التعامل مع الظاهرة اللغوية، ناهيك عن الإطار التركيبي البنيوي لهذه الظاهرة بحكم أنّ العناصر اللغوية هي في الأصل المكون الأساسي للظاهرة ومن ثم يتحقق شرط التواصل[١].

لعل أهمّ ما ترتكز عليه الوظيفة من منظور سيمون ديك أنّها تتوزع على ثلاث جهات في تعاملها مع البنية التركيبية، هي[٢]:

- كون أنّ الوظيفة الأساسية لجميع الظواهر اللغوية على الإطلاق هي التواصل الذي يختلف باختلاف الاستعمال.
- كون أنّ الظاهرة اللغوية تقوم أساسا على القدرة التواصلية للمرسل أو المتكلم/ المتلقي، إضافة لهذه القدرة القواعد التركيبية والدلالية والصوتية.
- وأخيرا، كون الظاهرة اللغوية تقوم على شرط الوصف الذي لا يخرج عن حقائق ثلاث، وهي: الكفاية النفسية، والكفاية التداولية، والكفاية النمطية.

---

[١] ينظر الوظائف التداولية في اللغة العربية: أحمد المتوكل. مطبعة النجاح، الدار البيضاء،ط١: ١٩٨٥م، ص٨-١٠ .

[٢] ينظر بالتفصيل الخطاب الموسّط، مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات: أحمد المتوكل. دار الإيمان، الرباط،ط١: ٢٠١١م، ص٣٦-٤٠ .

وبعيدا عن الإطار الوظيفي التداولي الذي تعمق في قضاياه سيمون ديك ، نشير إلى أنّ الذي يحقق تقاطعا مع البنية من منظور اللسانيات الوظيفية، هو ما أشار إليه أحمد المتوكل وما أسماه بالمستويات التمثيلية والقائمة على ثلاثة مستويات، وهي[1]:

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية، وهي: وظيفة المنفذ، والمستقبل، والمستفيد، والأداة، والمكان، والزمان.
- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية النحوية، كوظيفتي الفاعل (Subject) والمفعول (Object) فيرتبط حينها إسناد الوظيفتين التركيبتين الفاعل والمفعول بنوع الوظائف الدلالية التي يحملها البنية الحملية.
- مستوى لتمثيل الوظائف التداولية كالذي نجده في وظيفة المبتدأ (Theme) ووظيفة البؤرة (Focus) ووظيفة المحور (Topic)، وهلم جرا.

وهذه التمثيلات التي يذهب بها أحمد المتوكل وظيفيا إلى ما أسماه بالبنيات التركيبية التي يتنوّع استعمالها صرفيا وتركيبيا على حسب ما يقتضيه المقام، وعليه فالجملة في مجملها العام وفق ما يمليه النحو الوظيفي تشتق عن طريق البنيات الثلاث، وهي: البنية الحملية، والبنية الوظيفية التي هي في الأصل أطر حملية أصول كالفعل، وأطر أخرى لها علاقة بالحدود وهي سائر الكلمات في الجملة، وأخيرا البنية المكونية التي هي البنية الصرفية التركيبية[2].

مثل هذه القضايا الوظيفية في شأن مفهوم البنية من منظور اللسانيات الوظيفية وجدنا بعضا منها في أبنية الأفعال من خلال الديوان، وحاولنا أن نسرد بعضها ثم ننظر في أهم ما تمثله هذه الأبنية من علاقات وظيفية تتماشى مع اللسانيات الوظيفي من خلال البنى الصرفية المتعددة، وذلك ما له علاقة بالمحمول والمنفذ والمتقبل والبؤرة، وغيرها مما هو موجود في الفصل التطبيقي من هذا البحث.

---

[1] ينظر المرجع السابق: أحمد المتوكل. ص٧-٩. وينظر أيضا: كتابه الآخر من البنية الحملية إلى البنية المكونية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٧م، ص٢٤-٢٧ .

[2] ينظر المرجع نفسه، ص١١-١٢.

نماذج من الأبنية في ضوء السياق الوظيفي:

يقول ذو الرمة:

ديارُ ميّةَ إذْ ميٌّ تُساعِفُنا ***** ولا يرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[1]

التحليل اللساني الوظيفي:

في هذا الشطر من البيت نجد الشاعر استعمل فِعليْنِ مع جهات تحقق تمثيلات وظيفية تركيبية نحوية تتماشى إلى حدّ ما، مع النحو الوظيفي.

لقد احتوى الشطر من البيت على وظيفتين اثنتين هما: وظيفة الفاعل (Subject) والمتمثل في قوله: (عجم) ووظيفة المفعول (Object) والمتمثل في قوله: (مثلَها)، وعليه ارتبط كل من الفاعل والمفعول في هذا الشطر من البيت من منظور النحو الوظيفي عن طريق فعل الإسناد، وذلك بنوع ما تحمله الوظائف الدلالية التي تحملها البنية الحملية.

يقول ذو الرمة:

من دِمْنَةٍ نَسَفَتْ عَنْها الصَّبا سُفَعًا ******* كما تُنَشَّرُ بعد الطِّيَّة الكتبُ[2]

التحليل اللساني الوظيفي:

أصل التركيب على حسب ما تقتضيه طبيعة النحو، أن يقول الشاعر: كما تُنَشَّرُ الكتبُ بعد الطيّة.

في هذا البيت نجد هناك عدة إجراءات لسانية وظيفية نحوية تحققت وفق ما له علاقة بالنحو الوظيفي؛ حيث إنّ الوحدات الآتية:

---

[1] ديوان الشاعر، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت ١٠، ص٦٠

[2] الديوان نفسه، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت٤، ص٥٩

(تنشّر) مأخوذة من الفعل الثلاثي المضعف (نشّر) الذي دلّ من جهة النحو الوظيفي على ما يسمى بالبنية الحملية أو البنية الوظيفية التي يرتكز عليها السياق التركيبي التي هي في الأصل أطر حملية، وهذا ما تجسّد في الفعل (نشّر).

ثم هناك وظيفتان أخريتان، هما: نائب الفاعل المتمثلة في قوله: (الكتب) ووظيفة المفعول المتمثلة في قوله: (الطيّة)، وإن كان في الحقيقة أنّ هذه التركيبة زيادة على احتوائها على المفعول به؛ فقد احتوت على وظيفة أخرى هي مستوى لتمثيل الوظيفة الدلالية القائمة في الظرف المكاني.

يقول ذو الرمة:

كأنّه مُعْوِلٌ يشكو بَلابِلَه ******* إذا تَنَكَّبَ من أجْوازِها نَكبُ[1]

التحليل اللساني الوظيفي:

المعروف لدى المهتمين بالنظرية السياقية أنّ الدلالة أو تحديد المعنى لا يكتفى فقط بالاعتماد على الصيغة الصرفية فحسب، بل يجب مراعاة حيثيات أخرى، لعل أهمها في تبيان قوة الدلالة هو السياق بقرائنه الملازمة معه؛ فلا نكتفي من دلالة الفعل الوارد في الشطر الأول من البيت (تَنَكَّبَ) أن يقال: بأنّه فعل ماض، بحكم أنّه ورد على صيغة الفعل الماضي (تَفَعَّلَ)، وبالتالي فهي صيغة تدل على المضي فحسب.

بل يجب مراعاة السياق وأحواله التي وردت معه الصيغة؛ لنستطيع أن نقف على دلالة الفعل (تنكّب) الزمنية بدقة، وهذا ما حاولنا أن نشير إليه في المقام المتعلق بالزمن النحوي لا الزمن الصرفي، وهنا في هذا الشطر من البيت دلّت صيغة الفعل (تنكّب) المصاحبة لأداة الشرط (إذا) على المستقل الحالي، بحكم أنّ (إذا) من حيث الموقع، هي لما يستقبل من الزمان، مما يعني أنّ الفعل (تنكّب) وظيفيا يكون بعدها دال على الزمن المستقبلي الحالي. وعليه فالفعل الماضي الواقع بعد (إذا) في هذا البيت دال سياقي على الحال والمستقبل.

[1] الديوان نفسه، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت٤٩، ص٦٦

إذًا، مثل هذا التعامل أو المقابلات في شأن البنى الصرفية الملازمة للقرائن تمثّل عند أهل الصرف عصب النظام الصرفي؛ فلا يُتصّور نظام بدونها أو بمعزل عنها.

والحديث عن البنية من منظوري: اللسانيات الشكلية والوظيفية لا يقف عند هذا الحد فيجعل البنية محصورة لا تتجاوز حدّ هذين الحقلين المعرفيين، بل نجد البنية تمتد أيضا إلى بعض القضايا المفاهيمية أو بالأحرى الإجرائية التي لها علاقة بحقل ما عرف بلسانيات النص. ولعل من أهمّ الأسباب في هذا الشأن، أنّ جلّ الإجراءات التي اتخذت في المفاهيم اللسانية من زاوية النص (وهي: الاتساق والترابط والانسجام)، لم تخرج في الغالب عن كثير من القواعد النحوية والصرفية والبلاغية التي أشار إليها القدامى.

البنية من منظور بعض إجراءات لسانيات النص:

حتى نكون ميدانيين نجسد معالم النظرية اللسانية على ما تمتاز به البنية الصرفية من حالات استعمالية متنوعة، لا بأس أن نقسم هذا الحقل اللساني النصي على جهات مختصرة تخدم إشكاليتنا من زاوية إجرائية نستشف من خلالها أهم التقاطعات التي يلتقي فيها التصور الصرفي مع التصور اللساني. فينقسم هذا الحقل إلى محطتين اثنتين هما: اللسانيات التصنيفية وخصائصها النسقية، ولسانيات النص وأدواتها.

منزلة البنية من اللسانيات التصنيفية:

الناظر فيما أشار إليه الفكر اللساني الغربي في شأن المجال اللساني فيما تعلق بالتصنيفية في الدرس اللساني، يدرك أنّ الفضل في إطلاق هذا التمايز بين اللسانيات العامة واللسانيات التصنيفية، يرجع إلى العالم اللساني الأمريكي نوم تشومسكي؛ حين أراد أن يغيّر من التصور الفكري والفلسفي والاجتماعي والنفسي واللغوي لمفهوم اللسانيات؛ فوضع حدّا فاصلا بين ما أسماه باللسانيات التصنيفية واللسانيات النظرية.

ولقد أحسن صنعا الناقد محمد خطابي حين يشرح في كتابه (لسانيات النص) هذه الحقيقة المتعلقة بفلسفة التصنيف الملازمة للتنظير، قائلا: " سمينا هذا المنظور وصفيا بناء على التمييز، في الدرس اللساني الحديث، بين اللسانيات التصنيفية وبين اللسانيات النظرية، وهو

تمييز تابع للفرق بين العلوم التصنيفية وبين العلوم النظرية، ويعد نومتشومسكي، العالم اللغوي الأمريكي، أول من أدخل هذا التمييز إلى اللسانيات الحديثة معلنا بذلك بداية مرحلة جديدة في البحث اللساني"[1].

ثم يحدّد خطابي نقلا لما تنبني عليه كلٌّ من اللسانيات التصنيفية والنظرية من اهتمام كل واحدة منهما بالظاهرة اللغوية؛ فيقول: " يمكن أن نحدّد، بشكل عام، الفرق بين اللسانيات التصنيفية وبين اللسانيات النظرية في اعتماد الأولى على تصنيف المعطيات اللغوية إلى مقولات مثل: الفعل، والاسم، والحرف، الخ، أو إلى فونيم، ومونيم، ومورفيم وغيرها، وانطلاقا الثانية من الافتراض أساسا، بحيث تحتل الملاحظة والتجربة الدرجة الثانية في سلم الأهمية؛ فبدل الاهتمام بالتقطيع والتصنيف من أجل وصف خاص تهدف اللسانيات النظرية إلى وضع قواعد كلية تصف أكبر عدد ممكن من معطيات اللغات الطبيعية، كما أنّها لا تقف عند الكائن المتحقق فعلا، بل تتنبأ بالممكن مستقبلا"[2].

تعقيب:

في ظل ما أشار إليه المشتغلون في مجال اللسانيات التصنيفية على حد ما بينه ونقله إلينا محمد خطابي، نحسب أنّ الإجراء التصنيفي الذي تبنّته اللسانيات التصنيفية يحقق تقاطعا مع كثير من أبنية الأفعال والأسماء والحروف أو الأدوات الواردة في الديوان؛ إذ إنّ إلقاء نظرة سريعة في ديوان الشاعر ندرك من خلالها أنّ معظم الاستعمالات الواردة في الديوان قد حقّقت عدة معالم إجرائية فيما يتعلق باللسانيات التصنيفية، لذا سأقوم بسرد بعض من الأبيات الشعرية التي وردت فيها هذه الإجراءات الدالة على ما يدل عليه مفهوم التصنيف من منظور اللسانيات التصنيفية.

---

[1] محمد خطابي: لسانيات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط٢: ٢٠٠٦م، ص١١ .

[2] المرجع نفسه، ص١١ .

نماذج من النصوص التطبيقية في الديوان:

أولا: في سياق اللسانيات التصنيفية: الوصفية:

البيت (٦)[١]، يقول ذو الرمة:

لا بل هو الشّوق من دار تَخَوَّنَها ****** ضَرْبُ السّحاب ومرّ بارح تربُ

التحليل اللساني من جهة التصنيف:

لا: نافية

بل: للإضراب وقد تأتي لدلالات أخرى

هو: ضمير أعرف المعارف وفيه دلالات أخرى

الشّوق: اسم

من: حرف أو أداة

دار: اسم

تخوّن/ أو خوّن: فعل مضعف

ضرْبُ: مصدر

السّحاب: من الأسماء

الواو: حرف ويراد به عدة جهات (العطف، والمعية، والاستئناف وغيرها)

بارح: اسم فاعل

تراب: اسم

البيت (١٩)[٢]: يقول ذو الرمّة:

هَزَّ القَنا لَانَ وما تَخَضَّدَا ******* يَرْكُضْنَ رَيْطَ الْيَمَنِ الْمُعَضَّدَا

التحليل اللساني التصنيفي:

هزّ: فعل

---

[١] ديوان الشاعر، القصيدة ١، حرف الروي: الباء، ص ٥٩ .

[٢] من الديوان، القصيدة١٤، حرف الروي: الدال، ص١٣٤ .

القنا: اسم

لان: فعل

الواو: حرف أو أداة

ما: أداة/ حرف

تخضّد: خضّد فعل مضعف

التاء: من أحرف المضارعة (أنيت)

يركضن: ركض/ الفعل،

الياء : حروف المضارعة، والنون نون النسوة

ريط: اسم

اليمن: اسم

المعضّدا: اسم المفعول.

ثانيا: في سياق اللسانيات التوزيعية:

يقول ذو الرمة[1]:

وَأَعْيُنَ العِينِ بِأَعْلَى خَوَّدَا ******* أَلِفْنَ ضَالًا ناعِمًا وَغَرْقَدَا

التحليل اللساني التوزيعي للبيت:

/وأعين العين/ بأعلى خوّدا/ ألفن ضالا/ ناعما وغرقدا/

م م م م[2]

/وأعين/ العين/ بأعلى/ خوّد/ ألفن/ ضالا/ ناعما/ وغرقدا/

م م م غ م غ م م

/و/ أعين/ ال/ عين/ ألف/ ن/ نعم/ الألف/ و/ غرقد/

غ غ غ غ غ غ غ غ غ

[1] الديوان، القصيدة١٤، حرف الروي: الدال، البيت٢٠ ص١٣٤ .

[2] هذا الرمز (م) معناه: مؤلف مباشر، و الرمز الثاني (غ)، هو مؤلف غير مباشر .

هنا يقف التحليل اللساني التوزيعي حيث لا يمكن أن توزع المؤلفات غير المباشرة إلى مؤلفات مباشرة.

يقول ذو الرمة:

دَوَّمَ فِيهَا رَزَّهُ وأَرْعَدَا ***** إِذْ جاوَرَتْ أُمُّ الهَدِيرِ الْأَرْأَدا[1]

التحليل اللساني التوزيعي:

/ دوّم فيها/ رزّه/ وأرعد/ إذ/ جاوزت/ أم/ الهدير/ الأرؤدا/

م م م غ م غ م م

/دوّم/ في/ ها/ رزّ/ ه/ و/ أرعد/ جاوز/ ت/ الـ/ هدير/ الـ/ رأد/

غ غ غ غ غ غ غ غ غ غ غ غ

هنا يقف التحليل اللساني التوزيعي للبيت، حيث لا نستطيع أن نوزع المؤلف غير المباشر إلى مؤلفات مباشرة.

يقول ذو الرمة:

حتَّى تَرَى أَعْجازَهُ تَقَوَّرُ ***** وَيَسْتَطِيرُ مُسْتَطِيرٌ أَشْقَرُ[2]

التحليل اللساني التوزيعي للبيت:

/حتى ترى أعجازه/ تقوّر/ ويستطير مستطر/ أشقر/

م م م

/حتى ترى/ أعجازه /ت / قوّر/ ويستطير/ مستطر/ أشقر/

م م غ غ م غ غ

/حتى/ ت/ رأى/ أعجاز/ ه/ و/ ي/ استطار/

غ غ غ غ غ غ غ غ

[1] الديوان، القصيدة١٤، حرف الروي: الدال،البيت٥١، ص١٣٦ .

[2] الديوان نفسه، القصيدة٢٨، حرف الروي: الراء، البيت٢٢، ص٢٠٧ .

هنا يقف التحليل اللساني التوزيعي للبيت؛ حيث لا يمكن أبدا أن تحلّل المؤلفات غير المباشرة إلى مؤلفات مباشرة لأنّ هذا مخالف للاتجاه التوزيعي.

ملاحظة:

يعتقد الباحث أنّ جل النصوص أو الأمثلة التي وقعت في الديوان جاءت؛ لتبين صيغ الفعل وصوره والاسم وحالاته والحروف ومواضعه، وهي كلها لم تخرج عن الإطار الذي أشارت إليه اللسانيات التصنيفية. غير أنّ الملاحظ في هذا النوع من التصنيف في شأن اللسانيات التصنيفية أنّه يقوم على إجراء واحد، وهو الإجراء الوصفي الذي لا يتجاوز موقع الكلمة أو اللفظ الواقع في التراكيب، وهو الوصف الذي نادت به فيما بعد النظرية اللسانية الوصفية لصاحبها اللساني الأمريكي بلومفيلد والذي حاول أن يجسّد مفهوم التوزيع وفق ما له علاقة بالإجراء الوصفي الخارجي، كان متأثرا بالاتجاه النفسي السلوكي وهو ما حاولنا أن نبيّنه في الفصل الأخير عن طريق مجموعة من الأمثلة استقيناها من الديوان وطبقنا عليها بعض الإجراءات التي نادت بها النظرية التوزيغية الوصفية.

ولقد أحسن صنعا أحد الباحثين اللسانيين حين عبّر عن هذه الحقيقة، قائلا: "لقد شكلت المصطلحات الثلاثة (البنيوية، واللسانيات، والوصفية) شبكة معقدة من الإشكاليات التي عانت منها اللسانيات عموما، سواء في ذلك الغربية أو العربية، وسبب تعقّد تلك الإشكاليات هو دينامية اللسانيات بوصفها علما متطورا غير مستقر على حالة واحدة، بسبب تعدد وجهات النظر في دراسة اللغة موضوع اللسانيات، مما ولّد تعددا في مناهج دراستها... وبمراعاة التطور العلمي للسانيات، تكون (البنيوية والوصفية) في بداياتها مرادفة لمصطلح اللسانيات الوصفية"[1].

أبعد من ذلك أنّه قد بلغ -على حد تعبير محمد خطابي- " الأمر من التعميم إلى أن يكون مصطلح اللسانيات -بلا قيد- مرادفا لمصطلحي (اللسانيات الوصفية) و (البنيوية)؛

[1] إشكالية المصطلح وأثرها في تصنيف المناهج اللسانية (الوصفية والبنيوية والتوليدية) أنموذجا، حيدر غضبان محسن الجبوري. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد٢٤، ٢٠١٥م، ص٥٤٢ .

فحينما يستخدم الناس كلمة علم اللغة من غير إضافة كاشفة؛ فإنّهم يعنون غالبا علم اللغة الوصفي أو التركيبي"[1].

منزلة البنية من إجراءات لسانيات النص:

لقد أشار الناقد اللساني الألماني روك (Rook) إلى أنّ حقل لسانيات النص قد أخذ الصفة العلمية التي أهّلته فيما بعد أن "... يهتم ببنية النصوص اللغوية وكيفية جريانها في الاستعمال شيئا فشيئا مكانة هامة في النقاش العلمي للسنوات الأخيرة؛ فلا يمكن اليوم أن نعدها مكملا ضروريا للأوصاف اللغوية التي اعتادت أن تقف عند الجملة معتبرة إيّاها أكبر حدّ للتحليل، بل تحاول اللسانيات النصية أن تعيد تأسيس الدراسة اللسانية على قاعدة أخرى هي النص ليس غير، لكن هذا لا يعني أنّنا نعتمد المعنى المتداول بين الناس للنص (نص مكتوب عادة ما يأخذ شكل منتوج مطبوع)، بل ينبغي أن ندرج في مفهومنا للنص كل أنواع الأفعال التبليغية التي تتخذ اللغة وسيلة لها"[2].

فوجود لسانيات النص كان مرتبطا بوجود حقل اللسانيات العامة في الأصل؛ حيث كان الأول ينتمي ومدرج في الثاني، ولكن نتيجة التقاطعات المعرفية التي حصلت بين اللسانيات العامة والحقول المعرفية الأخرى نتج هذا الحقل اللساني النصي الجديد، مثل ما هو عليه الشأن في حقل علم النفس اللغوي وعلم الاجتماع اللغوي واللسانيات التطبيقية واللسانيات التاريخية واللسانيات الجغرافيا وهلم جرا. وعليه فإنّ عدة لسانيات النص فرعا من فروع اللسانيات، مصداقا لما صرّح به الباحث اللساني السياقي فان ديك (Van Dijk) قائلا: " إنّ كل خطاب مرتبط على وجه الاطراد بالفعل التواصلي، وبعبارة أدق: فإنّ المركب التداولي ينبغي ألا يخصص الشروط المناسبة للجمل ومقتضى الحال فيها، بل يخصص هذا

---

[1] المرجع نفسه، ص٥٤٢-٥٤٣ .

[2] مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي. ص١٦٧-١٦٨ .

المركب ضروب الخطاب أيضا، ولذا؛ فإنّ أحد الأغراض السامية لهذا الكتاب هو الإعراب والإفصاح عن العلاقات المتسقة الاطراد بين النص والسياق التداولي"[1].

ولقد انجرّ عن هذا التصور أن امتاز حقل لسانيات النص بمميزات تهتم بكل ما يدور حول النص وفي داخل النص. بعبارة أخرى "يتعلق الأمر إذًا، بنسيج الخطاب الذي يمكن تعريفه بكونه التنظيم الصوري للنص، وذلك في الحدود التي يضمن فيها هذا الأخير استمراريته الدلالية. إنّ العلاقات بين الجمل ترصد تعابير أو تراكيب صنفها هاليداي ورقية حسن في خمس أسر كبرى، وهي: علاقات الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، والتماسك المعجمي. لقد أعطى هذا التنميط الذي تمّ تبنيه وتطويره من لدن النصيين، زخما قويا لعديد الدراسات المنتظمة وفق للمستويات الثلاثة: جملي، وعبر جملي، وفوق جملي"[2].

من هذا المنطلق رأى المشتغلون في لسانيات النص أن أهم ما يخصّص هذا الحقل، هو اهتمامه بمفاهيم أو مصطلحات هي أقرب إلى طبيعة بنية النص منها إلى إجراءات أخرى لا تتجاوز حدود التركيب الجملي مثلما نادت به لسانيات الجملة، وهي: الاتساق والترابط والانسجام.

ولا يريد البحث أن يتوقف عند جميع هذه الأدوات التي يرتكز عليها حقل لسانيات النص؛ لأن الذي يراه يخدم إشكالية البحث، هو الاتساق الذي حاول اللسانيون النصيون أن يقيدوا سياقاته في كثير من المفاهيم هي في أصلها الأول مما له علاقة بالدرس النحوي والصرفي. وليأخذ البحث –على سبيل المثال لا الحصر– مفهوم الإحالة من منظور الاتساق كيف تعامل معها اللسانيون النصيون، ثم بعدها نسقط ذلك على أبنية الأفعال؛ لينظر أنّ بعض الإجراءات المتعلقة بالإحالة من منظور الحقل اللساني النصي لها تقاطع في البنية الصرفية.

يعرّف أهل الاختصاص الاتساق بأنّه تلك الكيفية التي يتماسك بها النص تماسكا يتماشى مع طبيعة البنية النصية، مقترحين عدة قرائن إجرائية لهذا النوع من الاتساق من مثل:

---

[1] النص والسياق، فان ديك. ترجمة: عبد القادر قنيني. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط١: ٢٠٠٠م، ص٢٠

[2] النظريات اللسانية الكبرى، ماري آن بافو وجورج إلياسرفاتي. ترجمة: محمد الراضي. المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م، ص٣١٨ .

الإحالة والاستبدال والحذف والوصل وما سمّي بالاتساق المعجمي[1]. أبعد من ذلك وأشمل هو " ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص/خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته. ومن أجل وصف اتساق الخطاب/النص، يسلك المحلل- الواصف طريقة خطية، متدرجا من بداية الخطاب (الجملة الثانية منه غالبا) حتى نهايته، راصدا الضمائر والإشارات المحلية، إحالة قبلية أو بعدية، مهتما أيضا بوسائل الربط المتنوعة كالعطف، والاستبدال، والحذف، والمقارنة، والاستدراك وهلم جرّا. كل ذلك من أجل البرهنة على أنّ النص/الخطاب (المعطى اللغوي بصفة عامة) يشكل كلًّا متآخذا"[2].

ويكفي في هذا التنوع القرائني لمفهوم الاتساق النصي أن يهتم البحث بالإحالة من منظور لسانيات النص ثم بعدها نسقطها على أبنية الأفعال التي وردت في الديوان؛ للنظر إلى أهم ميزات هذه الأبنية بما له علاقة بالإحالة على حسب بعض الإجراءات المندرجة تحتها.

يعرّف كلٌّ من هالداي ورقية حسن، الإحالة بأنّها تستعمل استعمالا خاصا ومتميزا، كون أنّ العناصر المحيلة كيفما كان نوعها أو جنسها لا يمكن بحال من الأحوال أن تكتفي بحالها أو ذاتها من حيث الإجراء التأويلي؛ إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه حتى يتسنى تأويلها تأويلا يتماشى مع طبيعة التركيب. ومن ثم يتوفّر كل نظام لغوي طبيعي على عناصر تمتاز بصفة الإحالة، وهو ما أدى بالباحثين تحديد أهم هذه الإحالات التي هي في الأصل وسائل الاتساق إلى ثلاث إحالات وهي: الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة[3].

تنقسم الضمائر من منظور لسانيات النص إلى قسمين اثنين: " وجودية، مثل: أنا، أنت، نحن، هو، هم، هن..... وإلى ضمائر ملكية، مثل: كتابي، كتابك، كتابهم، كتابه، كتابنا...، إذا نظر إلى الضمائر، من زاوية الاتساق، أمكن التمييز فيها بين أدوار الكلام التي تندرج تحتها جميع الضمائر الدالة على المتكلم، والمخاطب، وهي إحالة لخارج النص بشكل نمطي، ولا تصبح إحالة داخل النص، أي اتساقية، إلا في الكلام المستشهد به، أو في

---

[1] ينظر لسانيات النص: محمد خطابي. ص١٦-٢٤ .

[2] المرجع نفسه. ص٥ .

[3] ينظر بالتفصل المرجع السابق، محمد خطابي. ص١٦-١٧ .

خطابات مكتوبة متنوعة من ضمنها الخطاب السردي. أما الضمائر التي تؤدّي دورا هاما في اتساق النص، فهي تلك التي يسمّيها المؤلفان أدوارا أخرى، وتندرج ضمنها ضمائر الغيبة إفرادا أو تثنية وجمعا (هو، هي، هم، هنّ، هما)، وهي، على عكس الأولى، تحيل قبليا بشكل نمطي إذ تقوم بربط أجزاء النص، وتصل بين أقسامه"[1].

غير أنّ هناك ملاحظة أساسية تنبّه إليها أصحاب لسانيات النص في شأن الاتساق ههنا؛ لأنّها تعطي للبنية أهمية ومنزلة خاصة، لكن ذلك من منظور ما له علاقة بالدرس اللساني الوظيفي. وهو كون الاتساق لا يتعلق فقط بالإطار الدلالي المعنوي فحسب، بل "... يتجسّد الاتساق في النحو والمفردات. أما تحديد الاتساق بما ليس هو فمُنبنٍ على التمييز بين الاتساق وبين البنية ثم بينه وبين بنية الخطاب. فدرءا لاحتمال الخلط بين الاتساق وبين البنية يقترح الباحثان–هالداي ورقية حسن– الانطلاق من مسلّمة مفادها أنّ النص ليس وحدة بنيوية كالجملة أو ما يشبهها، وكذا ليس علاقة بنيوية. وإذا كان هناك من دور للبنية فهو التوحيد ليس إلا، ويتضح هذا الواقع بكون البنية أيا كان نوعها، تملك وحدة داخلية تضمن تعبير كل العناصر عن جزء من نص ما، ويزداد هذا الأمر وضوحا لو حاولنا إقحام عنصر غريب في البنية، أو تغيير النص عند نصف جملة ما على سبيل المثال"[2].

هو –إذًا– منزلة البنية من الاتساق الذي يجعل العناصر اللغوية ينظر إليها على أنّها وحدات لغوية تساهم في تشكل بنية النص داخليا، وهي رؤية تتماشى مع أبنية الأفعال التي نجدها واردة داخل الجمل التركيبية، فعند جمعها استعماليا تشكل لنا الإطار الداخلي للتركيب. ولكن فقد الاتساق الذي اهتم به لسانيو النص قد أعطوا له منزلة خاصة وفق بعض الإجراءات التي حاولوا أن يقيدوا بها الاتساق الوارد داخل السياقات التركيبية.

ومن أهم القيود التي قيدها لسانيو النص ما سمي بالإحالة المقامية والإحالة النصية؛ حيث فرّقوا بين الإحالتين عن طريق شرط الاستعمال؛ فالمقامية عندهم هي الإحالة التي تكون غالبا خارج النص، أي تحيل إلى كل ما له علاقة بالنص خارجيا، لذا سميت بالمقامية،

---

[1] المرجع نفسه، ص١٨ .

[2] المرجع السابق، ص١٥–١٦ .

بينما الثانية فهي إحالة تحيل إلى كل ما له علاقة بداخل النص، هي من ثمة تتفرع فرعين: فرع سمي بالإحالة الما قبل، وفرع سمي بالإحالة الما بعد.

يقول محمد خطابي في هذا الشأن: " كقاعدة عامة يمكن أن تكون عناصر الإحالة مقامية ونصية. وإذا كانت نصية فإنّها يمكن أن تحيل إلى السابق أو إلى اللاحق. أي أنّ كل العناصر تملك إمكانية الإحالة، والاستعمال وحده هو الذي يحدد نوع إحالتها، ورغم الاختلاف الملحوظ بين نوعي الإحالة المقامية والنصية، فإنّ ما يعد أساسيا بالنسبة لكل حالة من الإحالة هو وجود عنصر مفترض ينبغي أن يستجاب له، وكذا وجود التعرف على الشيء المحال إليه في مكان ما، لكن هل معنى هذا أنّ نوعي الإحالة المقامية والنصية متساويان بحيث تلغى جميع الفروق بينهما؟ يذهب هالداي ورقية حسن، بهذا الخصوص، إلى أنّ الإحالة المقامية تساهم في خلق النص ، لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلا أنّها لا تساهم في اتساقه بشكل مباشر، بينما تقوم الإحالة النصية بدور فعال في اتساق النص"[1].

وما يهمّ في هذا النص المستشهد به، هو أنّ الإحالة قد تكون مقامية أو نصية، والنصية هي الما قبل والما بعد، ونحسب هذا النوع من الإحالة موجودا في كثير من أبنية الأفعال الواردة في الديوان. وعليه لنترك المجال الآن إلى سياق الإسقاط على حسب ما أُشِيرَ إليه من ذي قبل في شأن بعض الحقائق الموجودة في حقل اللسانيات الوظيفية والشكلية ولسانيات النص، ثم يأتي بعدها تعقيب على ما يخدم إشكالية البحث.

نماذج من الإحالة من منظور لسانيات النص في الديوان:

يقول ذو الرمة[2]:

ما بالُ عينِك منها لماءُ ينْسكبُ ***** كأنّه من كُلًى مَفْرِيّةٍ سَرِبُ

وَفْـرَاءَ غَرْفِيَّةٍ أَثْأَى خَوَارِزُها ***** مُشَلْشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بيْنها الكُتَبُ

أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ عَنْ أَشْياعِهِمْ خَبَرًا ***** أَمْ رَاجَعَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ

مِنْ دِمْنَةٍ نَسَفَتْ عَنْها الصَّبا سُفَعًا ***** كُمَا تُنَشَّرُ بَعْدَ الطِّيَّةِ الكُتُبُ

---

[1] المرجع نفسه، ص١٧-١٨ .

[2] الديوان، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت١-٤، ص٥٩ .

التحليل اللساني الإحالي للبيت:

الشاهد في البيت، أنه ورد فيه الإحالة الما قبل ، وذلك في قوله: (من دمنة) فهذه العبارة التي قالها الشاعر في البيت الرابع تتعلق لسانيا بإحالة الما قبل التي تعود إلى قوله في البيت الأول (ما بال عينك منها الماء ينسكب).

يقول ذو الرمة:

حتَّى إِذا جَعَلَتْهُ بَيْنَ أَظْهُرِهَا ******* مِنْ عُجْمَةِ الرَّمْلِ أَثْباجٌ لَها حِبَبُ[1]

التحليل اللساني الإحالي للبيت:

إنّ الضمير الواقع في الفعل (جعل) أي (جعلته) في الشطر الأول من البيت يمثل من منظور لسانيات النص إحالة، لكن ربّما يظن أنّها إحالة قبلية أي الما قبل، ولكن نحسب أنّها إحالة بعْدية، أي الما بعد وذلك على حسب ما يقتضيه سياق البيت الشعري كله؛ إذ الضمير يمثل إحالة الما بعد؛ فيكون التركيب بما يحويه من معنى على النحو الآتي:

إذا جعلت الأثباج من الرمل...

ثم هناك في الشطر الثاني إحالة الما قبل والواقعة في الضمير الهاء الواقع في قوله: (أثباج لها حبب) أي للأثباج طرائق.

تلك باختصار شديد، هي أهم ما تلتقي فيه التصورات اللسانية الحداثية مع بعض القضايا الصرفية التي من أهم مميزاتها، البنية. هذه البنية التي اعتمدها أنصار اللسانيات في تعاملهم مع الظاهرة اللغوية، مما أحسبها في حدود الاطلاع المتواضع أنّها تمثّل تقاطعا معرفيا مع ما أشار إليه الصرفيون في شأن مفاهيم البنية وأشكالها وأنواعها.

وسيحاول البحث في الفصل الرابع أن يأخذ بعضا من الأمثال فيما يتعلق بأبنية الأفعال التي وردت في الديوان ثم يحاول أن يسقط عليها بعض الإجراءات اللسانية من وظيفية ووصفية وسياقية على حسب ما يحقق التقاطع.

---

[1] الديوان نفسه، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت٧١، ص٦٩ .

الفصل الرابع

المعاني الوظيفية

لصيغ أبنية الأفعال في

الديوان

ويتألف من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منزلة اختيار أبنية الأفعال في الديوان وأثره الوظائفي.

المبحث الثاني: اللوازم السياقية لأبنية الأفعال في الديوان.

المبحث الثالث: أهم الحقول الدلالية لأبنية الأفعال في الديوان.

المبحث الأول

منزلة اختيار أبنية الأفعال في الديوان وأثره الوظائفي

سيتعامل البحث مع الاختيار في هذا المبحث وفق تصور نحوي وصرفي؛ أما النحوي فلأنّ الاختيار يقوم على السياقات التركيبية التي يتم فيها الاختيار الذي يتماشى مع طبيعة الاستعمال، في حين على المستوى الصرفي يظل الاختيار قائما في أبنية الكلام دون مجاوزة ذلك. وعليه يريد البحث أن يتعامل مع الاختيار انطلاقا مما أشارت إليه كتب الصرف عن طريق ما ورد في الديوان، ثم يتعامل معه وفق ما له علاقة بالإطار الوظيفي.

تعريف الاختيار: يطلق الاختيار في المعاجم العربية غالبا على العطف والميل الذي يختلف باختلاف السياقات والأحوال. قال ابن فارس(ت ٣٩٥هـ):"الخاء ، والياء، والراء، أصله العطف، والميل ، ثم يحمل عليه؛ فالخير خلاف الشر؛ لأنّ كلّ أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه"[١].

ويتسق مفهوم الاختيار مع أخذ دلالات أخرى هي أشمل من الميل والعطف؛ فيتحلى بدلالة الطلب والإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، والاصطفاء وغيرها من الدلالات التي يتمتع بها الاختيار داخل السياق المعجمي. قال بعض أهل اللغة "... الاختيار هو طلب ما هو خير، وفعله. وقال بعضهم الاختيار: الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأنّ المختار ينظر إلى الطرفين، ويميل إلى أحدهما. والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده"[٢].

والاختيار: هو الاصطفاء[٣]، ويدلّ ذلك على انتقاء شيء يتناسب مع المقام ويتماشى مع السياق المراد إيصاله.

ذلك ما يتعلّق بالسياق المعجمي في شأن مفهوم الاختيار، والذي لم يخرج عن الميل والانتقاء القائم على فعل الإرادة. أما إذا انتقلنا إلى الجهة الاصطلاحية أو الاستعمالية للاختيار من لدن بعض القدامى؛ فإنّنا نجدهم يتعاملون معه على حسب التنوع الوظيفي

---

[١] مقاييس اللغة، ابن فارس. مادة (خير)، ج١، ص٢٣٢ .

[٢] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢: ١٩٩٨م، ص٦٢ .

[٣] الصحاح، الجوهري. مادة (خير)، ج٢، ص٦٥٢ .

الدلالي الذي يؤديه داخل التركيب، وهو الأمر المهم الذي نريد تجسيده داخل الديوان على حسب ما يتم اختياره من أبنية الكلام التي تفي بهذا الغرض.

لقد سمّى أو أطلق القدامى مفهوم اختيار على معنى التنكيت، دون الالتجاء إلى مبدأ الترادف؛ ذلك أنّ دلالة التنكيت عندهم: "... أن يقصد المتكلم إلى شيء بالذكر دون غيره مما يسدّ مسدّه لأجل نكتة في المذكور ترجّح مجيئه على سواه"[1]. وهذا يدل على أن الاختيار عند وروده داخل السياق التركيبي أو الاستعمالي يؤدي وظيفة معينة تتماشى مع الاختيار الملازم لأبنية الكلام؛ فهو بهذا الاعتبار يحمل غاية معينة تعطي للتركيب نوعا متميزا من الدلالة. ويعني هذا أنّ النكت لا تأتي عشوائية، وإنما لغرض مهمّ.

واللافت للنظر أنّ هذا الاختيار لا يستقر على حال من جهة الاستعمال، بل يتجدّد ويتنوّع بتنوّع استعمال الكلمات على ما يستدعيه السياق؛ ذلك أنّ الفضيلة-على حد تعبير الجرجاني- لا تتشكل مزيتها إلا عن طريق حسن التخيّر؛ إذ "... لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعا، حتى تجد إلى التخيّر سبيلا، وحتى تكون قد استدركْتَ صوابا"[2].

ولا يمكن أن يوجد الاختيار الفني وهو بمعزل عن سياق الخطاب الذي يتماشى مع مقتضيات التخاطب. والمقصود بمقتضيات التخاطب تلك الأبنية المستعملة من لدن المتكلم، والتي ينبغي فيها أن تراعى منزلة المخاطبين، ولن يتحقق هذا إلا إذا استعمل مبدأ الاختيار استعمالا صحيحا ومتميزا، مصداقا لما بيّنه بشر ابن المعتمر حين كان يتحدث عن الاختيار الكائن بين المتكلم والمستمع.

يقول بشر بن المعتمر(ت ٢١٠هـ) في هذا المقام: "ومن أراغ معنًى كريما فليلتمس له لفظا كريما؛ فإنّ حقّ المعنى الشريف هو اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما، وعمّا تعوّد من أجله أن تكون أسوأ حالا منك، قبل أن تلتمس إظهارها وترتهن نفسك بملابستهما وقضاء حقهما. فكن في ثلاث منازل، فإن أولى الثلاث

---

[1] بديع القرآن، لابن أبي الإصبع (القسم الثاني)، تحقيق: حنفي محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٧م، ص٢١٢ .

[2] دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، ص ٩٨ .

أن يكون لفظك وثيقا عذبا، وفخْما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا، إما عند الخاصة إن كنت للخاصة قصدت، وإما عند العامّة إن كنت للعامة أردت"[1].

ويواصل بشر بن المعتمر في بيان قدر اللفظ في علاقته بالمعنى عن طريق فعل الاختيار الذي يؤدي في النهاية إلى شرط التواصل قائلا: "...وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، وأقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[2].

وهذا الاختيار بمفهومه الواسع يجعل أبنية الكلام تتحرك وفق ما يقتضيه سياق الحال أو المقام. وهي الرؤية نفسها التي دعا إليها تلميذ بشر ابن المعتمر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، حين قال: "...وقد أصاب القوم في عامة ما وصفوا إلا أنّي أزعم أن سخيف الألفاظ مشاكل لسخيف المعاني"[3]. بمعنى أن لكل معنًى، ما يناسبه من الألفاظ. ويُختار اللفظ الحسن للشيء الجميل، واللفظ القبيح للشيء المستهجن والرديء.

ويقول الجاحظ في موطن آخر مؤكدا منزلة الاختيار داخل الاستعمال التركيب؛ فيقول: " وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام وملحة من ملح الحُشْوَة والطَّغام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب أو أن تتخيّر لها لفظا حسنا أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا؛ فإن ذاك يفسد الإمتاع بها ويخرجها من صورتها..."[4].

ولا يكاد يتردد مصطلح (الاختيار) عند البلاغيين، حتى يأخذ مسارا أبعد بكثير حين دخل في الاستعمال الكلامي عن طريق الإطار البلاغي؛ فنرى الاختيار في موقع يتجاوز حدود المعجم؛ ليسير وفق البعد الوظيفي الذي يتعدد بتعدّد قرائن البنية. ولذلك وَجِدَ القدامى حين حدّدوا البلاغة جعلوا فعل الاختيار من أهم خصائصها في نظم الكلام

---

[1] البيان والتبيين، الجاحظ. ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٧: ١٩٩٨م، ج١، ص١٣٦ .

[2] المصدر نفسه: ج١، ص١٣٩ .

[3] المصدر نفسه، ج١، ص١٤٥ .

[4] المصدر نفسه، ج١، ص١٤٦ .

واختياره؛ فجاء على ألسنتهم في تعريفها-البلاغة- على أنّها "...القول المحيط بالمعنى المقصود مع اختيار الكلام، وحسن النظام وفصاحة اللسان"[١].

ويشير الجاحظ إلى ذلك أنّه ينبغي أن يكتفي بالقدر المستطاع من حظّ البلاغة"...أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع"[٢]. فالاختيار هو أن يُعمل المنشئ الفكر بالانتقاء أو الاستبعاد لعناصر الكلام من قائمة الإمكانات الهائلة التي تتيحها اللغة للتعبير عن الأغراض والتواصل[٣].

وهو- أي مصطلح الاختيار- عند الأسلوبيين مما يقوم عليه الأسلوب، وفي ذلك قولهم: "... على أنه اختيار واعٍ يسلّطه المؤلف على ما توفرّه اللغة من سعة وطاقات"[٤].

ومثل هذا الاختيار تتناسب وسائله التعبيرية مع الغرض المراد تحقيقه، كالرغبة في إيصال الانطباع الوجداني للكاتب إلى القارئ أو المتكلم إلى السامع[٥].

ولا يبتعد تعريف وتحديد الأسلوب عن فعل الاختيار للعلاقة التلازمية بينهما؛ فالأسلوب من منظور التصور البلاغي الأسلوبي، هو اختيار الكاتب أو الخطيب أو المنشئ ما من شأنه أنه يخرج بالعبارات أو الجمل أو التراكيب عن صورتها التي لا قيمة لها وينقلها من هذه الدرجة إلى درجة أعلى متميّزة، ويكسوها ثوب الإقناع لدى المتلقين أو المستمعين[٦].

إنّ العبارة المختارة هي صيغة متميزة تميّزها عن غيرها من صيغ العبارات الأخرى العادية، يعرف منها ما هي للعوام، ويعرف منها ما هي للخواص. لكن للمعاني والألفاظ دور فعّال في التمييز بين هذه العبارات. ولعل هذا هو الذي يشير إليه الجاحظ في قوله حين

---

[١] نقلا من: أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية رسالة الماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، السنة: ٢٠١٣م، ص٧٣ .

[٢] البيان والتبيين، ج١، ص ٨٧ .

[٣] الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، لعبد الله صولة، دار الفارابي بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م، ص١٧٠

[٤] الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط٣، م٢٠٠٦، ص٧٤-٧٥ .

[٥] ينظر: علم الأسلوب/مبادئه وإجراءاته، د. صلاح فضل، دار الشروق بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص١٢٦-١٢٧ .

[٦] ينظر: الأسلوبية والأسلوب، ص٨١ وما بعدها.

يصف أجود اللفظ: " ... والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السّبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير"[1].

وعلى هذا المنوال المنحصر في تحديد مفهوم الاختيار، سينظر البحث الآن على حسب ما يتماشى مع إشكالية أبنية الكلام منزلة الاختيار كيف سار على السياقات التركيبية في الديوان، ثم هل الاختيار الذي جعل من الديوان أن ينقاد لمجموعة من الصيغ الصرفية ظل محافظا على دلالة الأبنية على حسب ما أشار إليه الصرفيون دون الخروج عن ذلك؟ أم أنّ الاختيار قد اتخذ مسارا آخر زيادة على الدلالة المتفق عليها وذلك حسب ما يلتقي فيه فعل الاختيار مع بعض الدراسات اللسانية الحديثة عن طريق مفهوم الوظيفة ليس غير؟

إذًا، لا مانع من الانتقال الآن إلى تجسيد معالم الاختيار وفق أبنية الكلام الموجودة في الديوان، والتي حاول البحث أن يقوم بسرد مجموعة لا بأس بها تمكن الباحث على ما يظنّ من التعامل معها وفق مفهوم الاختيار. والحقيقة أنّ سرد أبنية الأفعال من الديوان على نية تتبع الإطار الوظيفي لها، هو في الأصل قد تمّ جمعه في تلك النماذج المذكورة في الفصل الثاني.

=اختيار الفعل (فَعَلَ) مفتوح العين.

ومن ذلك، قول الشاعر:

من دِمْنَةٍ نَسَفَتْ عنها الصَّبا سُفَعا **** كما تُنَشّرُ بعد الطِّيَّةِ الكُتُبُ[2]

حيث اختار الشاعر الفعل (نسف) بدل من فعل آخر يقاربه في المعنى، مثل(كشَفَ)؛ وذلك لما في معنى (النسف) من الغلظة والشدة؛ ونسفُ شيءٍ: "قلعُه"[1]، كما أن في التعبير

[1] الحيوان: الجاحظ، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ج٣، مكتبة مصطفى البابي مصر، ط٢، ١٩٦٥م، ص ١٣١-١٣٢ .

[2] الديوان، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت٤، ص٥٩ .

ب(نسف) دلالة على تعلق المعنى بشيء محسوس. ولم يقلْ: (كشفت عنها الصبا)؛ لما في معنى (الكشف) من الرقة واللين؛ فالكشف عن شيء: رفع الغطاء عنه[٢]، وهو بهذا المعنى يدخل في شيء حسيّ. كما يدل الكشف أحيانا على شيء معنويّ، ويقال: كشَفَ الأمر: "أظهره"[٣]. أما النسف فلا يدل إلا على الحسيّ فقط. ومن ذلك، قوله سبحانه وتعالى: "وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا"[٤].

وقوله:

أَبَى القلبُ إلا ذكرُ ميّ وبرّحتْ **** به ذات ألوانٍ تجدُّ وتمْزَح[٥]

حيث اختار الفعلَ (أَبَى)؛ لما في معناه من الامتناع[٦]عن القيام بشيء، وهذا يناسب حاله من حبّ معشوقته (ميّ)؛ إذ لم يقبل الشاعر الإقناع عن عدم ذكرها في أية لحظة، ولذلك اختار الفعل (أبى)، ولم يقلْ: (رفض)؛ لأن في معناه، مجرد ترك شيء[٧] مع إمكانية قبوله بعد الإقناع.

=اختيار الفعل (فَعِلَ) مكسور العين.

وذلك كقوله:

عَوَى مَرَئِيٌّ لي فعصَّبْتُ رأسه **** عصابة خزيٍ ليس يَبْلَى جديدها[٨]

---

[١] الصحاح، ج٤، ص١٤٣١، ولسان العرب، المجلد٦/ج٤٨، ص٤٤١١، ومعجم مقاييس اللغة، ج٥، ص ٤١٩ .

[٢] ينظر: اللسان، المجلد٥/ج٤٣، ص٣٨٨٣، ومقاييس اللغة، ج٥، ص١٨١ .

[٣] اللسان، المجلد٥/ج٤٣، ص٣٨٨٣ .

[٤] سورة طه، الآية ١٠٥ .

[٥] الديوان، القصيدة١٠، حرف الروي: الحاء، البيت ٦٢، ص١١٩ .

[٦] اللسان، ج١/باب الهمزة، ص١٤، ومقاييس اللغة، ج١/كتاب الهمزة، ص٤٥ .

[٧] اللسان، المجلد٣/ج١٩، ص١٦٨٩، ومقاييس اللغة، ج٢، ص٤٢٢ .

[٨] الديوان نفسه القصيدة ٢٣، حرف الروي: الهاء، البيت ٢٨، ص١٧٧ .

حين اختار الشاعر الفعل (بَلِيَ) دون فعل آخر يقاربه في المعنى، مثل:(رَثَّ، أخْلَقَ)؛ لعموم معناه (أي بَلِيَ) من دون تخصيص. أما فعل (رث و أخلق) فيكون تخصيص كلٍّ منهما بالحبل أو الثوب أو المتاع، ويقال: "رث الحبل وغيره، وأرث الثوبُ أي أخلق"[1].

=اختيار الفعل (فَعُلَ) مضموم العين.

مثل قوله:

إذا مرئيّاتٌ حللْنَ ببلدة **** من الأرض لم يَصْلُحْ طهورا صعيدها[2]

فقد اختار الفعل (صلُح)؛ طبقا لما يدل عليه معنى الفعل المضموم العين من الغرائز المطبوعة فيما هو قائم بها[3]. ولم يقل: (لم يبرأْ أو لم يَنْقَ أو لم يلائم) وغيرها من الأفعال المتقاربة له معنًى؛ لأن معاني هذه الأفعال غير ملازمة.

=اختيار الفعل (فَعْلَلَ).

مثل قوله:

وانْسَمَرَتْ أطلالُه وأَلْبَدَا **** وهَدَّ إذْ أزْأَرَ ثُمَّ هَدْهَدَا[4]

حين اختار الشاعر الفعل (هَدْهَدَ)؛ نظرا لملائمته مع ما قبله من الأصوات، وذلك ليجمع بين الأصوات الغليظة التي توصف بها الحيوانات المفترسة كالأسد الذي يسمى صوته (زئيرا)، وبين الأصوات الرقيقة الخفيفة للحيوانات التي تغرّد (الطيور).

---

[1] الصحاح، ج١، ص٢٨٢-٢٨٣، واللسان، المجلد٣/ج١٨، ص١٥٨٠، ومقاييس اللغة، ج٢، ص٣٨٤ .

[2] الديوان، القصيدة ٢٣، حرف الروي: الهاء، البيت ٢٥، ص١٧٧ .

[3] ينظر: شرح التسهيل، ج٣، ص٤٣٥ .

[4] الديوان نفسه، القصيدة ١٤، حرف الروي: الدال، البيت ٤٧، ص١٣٦ .

=اختيار الفعل (أَفْعَلَ).

ذلك كقوله:

وَفْرَاءَ غَرْفِيَّةٍ أَثْأَى خوارزُها **** مُشَلْشِلٌ ضيّعتْهُ بينها الكُتَبُ[1]

اختار الشاعر الفعل (أثأى)؛ للاستغناء به عن أصله الثلاثي (ثَأَى) على زنة (فَعَلَ)، ولما في معناه من الشدّة "أي: الفتق والخرم"[2]، والتي تناسب الجلد المدبوغ (غَرْفِيَّة)، ولم يختر فعلا آخر يقاربه في المعنى، مثل: (فسخ أو فصل) أو غيرهما مما في معنى هذه الأفعال من اللين والخفة.

=اختيار الفعل (فَعَّلَ).

كما في قوله:

تلك الفتاة التي عُلِّقْتُها عَرَضًا **** إن الكريمَ وذَا الإسلام يُخْتَلَب[3]

اختار الشاعر الفعل (عَلَّق) بتضعيف العين؛ ليُفهم أن ما حصل له من حبه لمحبوبته (ميّة) ليس صدفة وإنما هناك دافع دفعه إلى هذا التعلق، والذي هو مجرد رؤيته وجهها المكشوف؛ لذلك اختار الفعل الذي تعدّى بتضعيف العين، ولم يقل: عَلِقَ أو رَبَطَ، أو غيرهما من الأفعال المجردة من الزيادة. كما أنه لم يختر الفعل (شَغَفَ)؛ لأن الحب في مرحلته الأولى- كما يبدو- ولم يمض عليه أيام كثيرة بعد.

---

[1] الديوان نفسه، القصيدة ١، حرف الروي: الباء، البيت ٢، ص٥٩ .

[2] الصحاح، ج٦، ص٢٢٩٠، واللسان، المجلد١/ج٦، ص٤٦٧، ومقاييس اللغة، ج١، ص٣٩٩ .

[3] الديوان، القصيدة ١، حرف الروي: الباء، البيت ٢٢، ص٦٢ .

=اختيار الفعل (فاعَلَ).

كما في قوله:

إنْ جاورتْهُنَّ لم يأخذْنَ شيمتَها **** وإن وشيْنَ بها لمْ تدْرِ ما الغضب[1]

اختار الفعلَ (جاوَرَ)؛ وذلك للمشاركة[2] التي هي أشهر معاني صيغة (فاعَلَ)، أي مجرد مجاورتها إياهن (النساء الأُخَر) لا تسلب منها خلقها الطيب ولا تكستب منهن العادات السيئة. ولم يختر الفعل (صاحَبَ)، وهو بمعنى: "عاشره، والصاحب: المعاشر"[3]؛ لما في معاني هذه الأفعال من الإلصاق القوي الذي قد تترتّب عليه اكتساب العادات الخبيثة والمشينة، بعضهن من بعض.

=اختيار الفعل (افْتَعَلَ).

كما في قوله:

تزداد للعين إبهاجا إذا سفرت **** وتَخْرَج العينُ فيها حين تنتقب[4]

اختار الفعل (ازْداد)؛ ليُفيد معنى المبالغة[5] الذي سيؤدّى إليها حبُّه لمشعوقته إذا كشفتْ عينها له، ولم يختر الفعل (زاد) الذي اختلّ معناه من المبالغة. كما اختار الفعل (انْتَقَبَ) أيضا؛ ليفيد معنى "الاتخاذ"[6] أي أنها إذا اتخذت النقاب شعارا لها وألزمتْه على نفسها، يوقع ذاك النقاب عينه في حرج، وهو لا يُسَرُّ بذلك؛ حيث يصعب عليه رؤيتها ويحجزه ذلك عن الاستمتاع بجمال وجهها، ولم يقل: "اسْتتَرَ، اخْتَفَى[7]"؛ لما في معاني الفعليْن من عدم إلزام غطاء الوجه.

---

[1] الديوان نفسه، القصيدة ١، حرف الروي: الباء، البيت ٢٤، ص٦٢ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[3] اللسان، المجلد٤/ج٢٨، ص٢٤٠٠ .

[4] الديوان، القصيدة ١، حرف الروي: الباء، البيت ١٨، ص٦١ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[6] ينظر: الفصل نفسه.

[7] ينظر: اللسان، المجلد٢/ج١٤، ص١٢١٦، ومقاييس اللغة، ج٢، ص٢٠٢ .

=اختيار الفعل (اِنْفَعَلَ).

مثل قوله:

سيْلًا من الدَّعْصِ أَغْشَتْهُ معارفَها **** نَكْبآءُ تَسْحَب أعلاه فَيَنْسَحِبُ[1]

اختار الشاعر الفعل (انْسَحَبَ)؛ ليُفهم أن حصول الانسحاب لسببٍ ودافع ما، والذي يفيد مطاوعة الفعل[2]. ولم يختر " تراجع أو غادر"[3]؛ لما في معنى الفعليْن من اختيار شيء من تلقاء النفس دون دوافع.

=اختيار الفعل (تَفَعَّلَ).

مثل قوله:

كأنه مُعْوِلٌ يشكو بلابلَه **** إذا تَنَكَّبَ عن أجوازها نَكب[4]

اختار الشاعر الفعل (تَنَكَّبَ)؛ ليُفهم وجود المبالغة[5] في هذا الميل، ولم يقل: (نكب أو مال) لما في معنى الفعليْن من مجرّد الميل. كما أنه اختار (تَنَكَّبَ)؛ ليتناسب معناه مع اللفظ (الأوجاز) وهو أوساط الشيء.

=اختيار الفعل (تَفاعَلَ).

كما في قوله:

والقُرْطُ في حُرّة الذِّفْرى معلَّقةٌ ****تَباعَدَ الحبل منها فهو يضطرب[6]

اختار الشاعر الفعل (تَباعَدَ)؛ استغناءً عن أصل فعله الثلاثي (بَعُدَ)[7]؛ ليُعرَف مضمون المسافة التي بين موضع القرط (الأذن) وبين العنق.

---

[1] الديوان نفسه، القصيدة ١، حرف الروي: الباء، البيت ٥، ص٥٩ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[3] ينظر: اللسان، المجلد٣/ج١٧، ص١٥٩١ .

[4] الديوان، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت ٤٩، ص٦٦ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[6] الديوان نفسه، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت ٢١، ص٦١ .

[7] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

=اختيار الفعل (اِفْعَلَّ).

مثل قوله:

يرْقَدُّ في ظلّ عرّاصٍ ويطرده **** حفيفُ نافجةٍ عُثْنونُها حَصِب[1]

اختار الشاعر الفعلَ (اِرْقَدَّ)؛ وذلك لإفادة المبالغة[2] في العدو، والتي تناسب حركة (عَرّاص) وهو غيم كثير الرعد والبرق[3]، ولم يقل: (عدا أو سار)؛ لأن الموقف ليس مجرد العدو العدو العادي.

=اختيار الفعل (اسْتَفْعَلَ).

وذلك في قوله:

إذا اسْتَهَلَّتْ عليه غيبةٌ أرجتْ **** مرابضُ العين حتى يأْرَجَ الخَشَب[4]

اختار الشاعر الفعل (اِسْتَهَلَّ)؛ لما في معناه من قوة[5] وشدة الحلول في بداية شيءٍ، والتي والتي تتلاءم مع مطر غليظ. ولم يختر "ابتدأ"[6] مثلا؛ لأن معنى الابتداء لا يخصص بشيء معيّن، وإنما يتماشى مع بداية كل شيء، بخلاف (الاستهلال) الذي يخصص بشدة أول بعض الأشياء، كقولهم: استهلّ المطر، واستهلّ المولود بالصياح والبكاء[7].

---

[1] الديوان، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت١٢٠، ص٧٦ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[3] ديوان شعر ذي الرمة، زهير فتح الله، شرح البيت، ص ٧٦ .

[4] الديوان نفسه، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت٧٧، ص٧٠ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[6] ينظر: اللسان، المجلد١/ج٣، ص ٢٢٣، ومقاييس اللغة، ج١، ص٢١٢ .

[7] اللسان، المجلد٦/ج٥١، ص ٤٦٨٨، ومقاييس اللغة، ج٦، ص١١ .

=اختيار الفعل (اِفْعَوْعَلَ).

مثل قوله:

فما أُبْنَ حتى إِضْنَ أنقاضَ شِقّةٍ **** حراجيجَ واحْدَوْدَبْنَ تحت البَرَاذِع[1]

اختار الشاعر الفعل (اِحْدَوْدَبَ)؛ للصيرورة[2] أي صار أحدب، وذلك بسبب كبر السنّ، وحيث يتناسب معنى الفعل مع وصف الإنسان والخيول أو غيرها مما يُرَكَب فقط، ولم يختر الفعل (اِعْوَجَّ) الذي يتناسب معناه مع وصف أي شيءٍ كالإنسان والحيوانات، والنبات والأشجار والجماد، كما يقال: اعوجّ القضيب، واعوجّ العصا، واعوجّ الطريق[3]، وقد لا يوجد يوجد أي سبب في اعوجاج هذه الأشياء.

=اختيار الفعل (تَفَعْلَلَ).

كقوله:

بِمِعْقُودَةٍ في نَسْعِ رَحْلٍ تَقَلْقَلَتْ**** إلى الماءِ حتى انقدَّ عنها طَحالِبُهْ[4]

اختار الشاعر الفعل (تَقَلْقَلَ)؛ ليفيد كثرة الإسراع والقوة فيه[5]، وليس مجرد التحرك اليسير.

=اختيار الفعل (اِفْعَلَلَّ).

كما في قوله:

إلى كُلِّ ديّارٍ تَعَرَّفْنَ شَخْصَه **** من القَفْرِ حتى تَقْشَعِرَّ ذَوآئِبُهْ[6]

اختار الشاعر الفعل (اقْشَعَرَّ)؛ للشدة والمبالغة[7] في اقشعرار شَعْرالإنسان الذي عنّت له الذئاب من القفر، وحيث يكون هذا الفعل مخصوصا بجلد أعضاء الجسم[1]، ومن ذلك، يقول

---

[1] الديوان، القصيدة٤٨، حرف الروي: العين، البيت ٥٦، ص٣٢٥ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[3] اللسان، المجلد٤/ج٣٥، ص٣١٥٤ وما بعدها، ومقاييس اللغة، ج٤، ص١٧٩-١٨٠ .

[4] الديوان نفسه، القصيدة ٥، حرف الروي: الهاء، البيت ٦٠، ص٩٠ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[6] الديوان، القصيدة ٥، حرف الروي: الهاء، البيت ٥٣، ص٨٩ .

[7] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

يقول الله عزّ وجلّ شأنه: " ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ..."[٢]، ولم يختر الفعل (ارتعد، أو ارتجف)؛ لأن معناهما غير مخصوص بالجلد من الأعضاء[٣].

=اختيار الفعل (افْعَنْلَلَ).

كما في قوله:

ترامى الفَيَافِي بينها قفراتُها **** إذا اسْحَنْكَكَتْ من عُرْضِ ليلٍ جِلالُها[٤]

اختار الشاعر الفعل (اسْحنْكك)؛ للشدة والمبالغة[٥] في ظلمة الليل وشديد سواده، ولم يقل: (إذا أظلم)؛ لأن الموقف ليس في إقبال الليل وبدايته.

تعقيب:

منزلة الاختيار من الدرس اللساني الحديث:

هي أهم الصور الدلالية التي يتوزع فيها فعل الاختيار القائم على الأفعال المختارة من لدن الشاعر في رحاب ديوانه، وهي أفعال إذا ما أردنا أن ننظر إليها من زاوية لسانية حديثة، وجدنا أنّ ثمة تقاطعات بين مفهوم الاختيار من منظور السياق الصرفي الدلالي والسياق اللساني الوصفي والوظيفي.

أقول بالسياق الوصفي في شأن الاختيار؛ لأنّ الاختيار في أصله يتم عن طريق جهتين: جهة تتعلق بالإطار الوصفي الخارجي الذي يتم أساسا في وصف اللفظ أو المفهوم أو أي إطلاق بما يناسب التركيبة البنيوية؛ فهو من هذا المنظور اختيار يحقق نوعا ما تقاطعا مع أحد مبادئ الاتجاه التوزيعي الذي نادى به العالم اللساني الأمريكي بلومفيلد؛ حين اعتبر

---

[١] ينظر: اللسان، المجلد٥/ج٤١، ص ٣٦٣٨ .

[٢] سورة الزمر، الآية ٢٣ .

[٣] ينظر: اللسان، المجلد٣/ج١٩، ص١٦٦٩، ومقاييس اللغة، ج٢، ص٤١١ .

[٤] الديوان نفسه، القصيدة ٦٨، حرف الروي: الهاء، البيت ٦٦، ص٤٤٩ .

[٥] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

أنّ أيّ بنية تركيبية منطوقة أو مكتوبة يحتل فيها عنصر الاختيار منزلة خاصة؛ إذ به تتوزع البنية التركيبية على ما حسب الإطار الوصفي الخارجي للبنية دون أن تتعداه، وهذا ما جعلنا نحسب أنّ الاختيار في المرحلة الأولى التي قمنا بها وهو اختيار صيغ الأفعال من سياقها المعجمي، يمثل توزيعا إجرائيا يتماشى إلى حد ما مع التوزيع الإجرائي التي نادت به النظرية التوزيعية.

وعليه، كلّ الصيغ التي حاولنا أن نختارها من باب إطارها الوصفي الخارجي تتوزع من حيث الصيغ على جهات متعددة من مبدأ الاستعمال؛ هذه الجهات المتعددة إذا ما نظرنا إليها عن طريق شرط الوصف الإجرائي التوزيعي رأينا أنّه يأخذ بمفهوم التوزيع وصفيا خارجيا دون النظر إلى مبدأ الدلالات؛ بحكم أنّ التوزيع الذي نادى به بلمفيلد توزيع يقصي من حسبانه وتصوره كل ما له علاقة بالمعنى، نحن هنا حاولنا أن نقيم هذا النوع من التقاطع تماشيا مع مفهوم التوزيع في ما يخص اختيار بعض الصيغ من الأفعال كيف تم توزيعها داخل الديوان وفق سياقات تركيبية.

ثم إنّ التوزيع يمكن أن يستثمر في سياق الاختيار القائم في الصيغ على ما سمّاه بلومفيلد بالمؤلفات المباشرة وغير المباشرة، وهنا يمكننا أن نحلل بيتا واحدا من الأبيات التي تم فيها اختيار صيغة صرفية معينة؛ لنبين بالدليل أنّ غالبية التراكيب في الأبيات الشعرية المستشهد بها تمثل بحق تقاطها لسانيا مع النظرية التوزيعية.

لنأخذ البيت الشعري على سبيل المثال لا الحصر، والذي يقول فيه:

إذا اسْتَهَلَّتْ عليه غيبةٌ أرجتْ * مرابضُ العين حتى يأْرَجَ الخَشَب**[1]

ونحلله تحليلا توزيعيا[2]؛ فنقول في تحليله ما يأتي:

---

[1] الديوان، القصيدة ١،حرف الروي: الباء، البيت ٧٧، ص٧٠ .

[2] نشير في تحليلنا للبت تحليلا توزيعا إلى بعض المصطلحات حتى لا يلتبس على القارئ بعض الرموز؛ فنرمز للمؤلف المباشر ب: م، وغير المباشر ب: غ.

التقطيع الأول:

إذا استهلت/ عليه غيبة/ أرجت مرابض العين/ حتى يأرجَ/ الخشب

م م م م م

التقطيع الثاني:

إذا/ استهلت/ عليه/ غيبة/ أرجت/ مرابض العين/ حتى/ يأرج/ ال/ خشب

غ م م غ م م غ م غ غ

التقطيع الثالث:

استهل/ ت/ على/ ه/ أرج/ ت/ مرابض/ ال/ عين/ ي/ أرج/

غ غ غ غ غ غ غ غ غ غ

هنا في هذا المقام بالذات يتوقف التحليل التوزيعي لهذا البيت الشعري؛ على أساس أنّ التوزيع من منظور بلومفيلد يظل باقيا ما دام التركيب أو البنية يحوي فيها مؤلفات مباشرة؛ لأنّ المؤلفات المباشرة هي المؤلفات القابلة للتحليل التوزيعي إلى مؤلفات أخرى، إلى أن يصل بالتركيب يحتوي على مؤلفات غير مباشرة فالتحليل التوزيعي يقف عند هذا الحد.

هذا ما تعلق بالإجراء التوزيعي الذي تمّ عن طريق فعل الاختيار الوصفي الخارجي بالنسبة لصيغة بعض الأفعال الواردة في الديوان. على أنّ البحث في هذا الأمر يلحظ أنّ الاختيار الذي تمّ في شأن الصيغ الصرفية لم يحمل هذا الوجه فقط من الوصف الخارجي الذي قامت عليه النظرية التوزيعية، بل وجد عن طريق تَتَبُّعٍ أنّ صيغ الأفعال التي حاول أن يختارها في الديوان تحمل دلالات متعددة على حسب ما يقتضيه كل بيت شعري.

لعل في مثل هذه الصفة التي وقف البحث عليها في شأن تنوع دلالات صيغ الأفعال داخل التراكيب الشعرية يعكس على ما يظنّه تقاطعا معرفيا مع أحد النظريات اللسانية الغربية، وهي النظرية السياقية التي نادت بها مدرسة فيرث (Firth) في مراحلها الأولى ثم بعدها تأسست على يد مجموعة من الباحثين اللسانيين الغربيين. فما ميزة النظرية السياقية من منظور التصور اللساني الغربي؟ وما الخصائص التي يمتاز بها السياق من منظور هؤلاء؟

وهل يوجد ما يحقق تقاطعا بين فعل الاختيار الذي قمنا به في شأن الصيغ الصرفية للأفعال وما نادت به هذه النظرية اللسانية؟

تقوم النظرية السياقية من منظور الفكر الغربي على اعتبار أنّ أي كلمة أو لفظ لا يتم تحديد معناه إلا عن طريق التركيب الذي يرد فيه. ومن اللسانيين الغربيين الذي أشار على هذا التحديد، هو هالداي فيما اهتم به في مجال النحو الوظيفي (Grammar Functional).

فالكلمة عند هالداي (Halliday) إذا ما أريد تحديد معناها ينبغي النظر إلى الارتباط الاعتيادي لاستعمال الكلمة في لغة ما، في تركيب ما، عن طريق كلمات أخرى؛ فيتعين معنى الكلمة تبعا لهذا الاعتياد[1]. كما رأينا في هذا الشأن منظرا لسانيا آخر، وهو (De beaugrande) الذي قسم الكلمة (Context) على جهتين من الإطلاق؛ تحمل الأولى الدلالات الخارجية وإنتاج النصوص، ومن ثم استقبالها استقبالا على حسب ما يقتضيه المقام وهذا قائم في (Context)، أما الجهة الثانية فهي مقسمة إلى تركيبين هما: (Co-text) فيكون مدلولها عبارة عن المكونات القواعدية والنحوية والدلالية القائمة داخل البنية الصرفية[2].

ويقسم هالداي السياق من حيث الاستعمال داخل التركيب قسمين: السياق اللغوي وهو ما يسبق الكلمة وما يليها من كلمات أخرى تكوّن علاقة تركيبية تتماشى مع ما يقتضيه التركيب ليس إلا، والسياق غير اللغوي وهو السياق الذي له علاقة وطيدة بالظروف الخارجية عن اللغة التي يقع فيها الكلام[3].

والبحث لا يريد أن يقف على تقسيم هالداي للسياق إلى اللغوي وغير اللغوي، بقدر ما يريد أن يؤكد أنّ الكلمة إذا كانت بعيدة عن التركيب؛ فإنّ معناها لا يتحدد بشكل

---

[1] ينظر عمر مختار: علم الدلالة، عالم الكتب بالقاهرة، ط٦، ٢٠٠٦م، ص٧٤ .

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص٥١ .

[3] ينظر ردّة الله بن ضيف الله الطلحي: دلالة السياق. ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ١٤٢٣هـ، ص٥١ وما بعدها.

مضبوط، الأمر الذي أدّى بهذا المنظر وغيره ممن ينتسبون إلى النظرية السياقية أن يروا السياق هو المنبئ الأساس في تحديد المعنى لأي كلمة أو فعل أو حرف.

وعلى هذا الأمر، يحسب البحث أنّ الاختيار الذي قام به في شأن أبنية الأفعال الواردة في سياقات الديوان حاولت على إعطاء دلالات دقيقة نتيجة السياق التركيبي الشعري الذي وردت فيه، في الوقت الذي لاحظ البحث فيه أنّ عدة أفعال دلت بدلالة معينة نتيجة قيدها بالقرينة الواقعة داخل السياق التركيبي، وقد لاحَظَ الفعلَ نفسَه أثناء وروده في سياقات أخرى يحمل معنى آخر نتيجة تنوع السياق المرتبط والقيد بالقرينة

والذي يمكن أن يقال الآن، هو أن هذا الاختيار الذي قام به البحث في شأن أبنية الأفعال الواردة في الديوان يمثل في تصورنا تقاطعا معرفيا وإجرائيا مع بعض النظريات اللسانية الغربية في بعض جوانبها. وهذه الرؤية في الحقيقة تحتاج إلى تفصيل ما يخص المرجعية المعرفية والفكرية التي قامت عليها النظريات اللسانية الغربية بما يقارنها من جهة التقاطع مع المرجعية الفكرية والدينية والمعرفية التي قام عن طريقها التصور العربي الإسلامي، ويكتفي البحث بهذا القدر من الإشارات الوجيزة التي قد تحقق تلازما مع طبيعة إشكالية هذا البحث.

المبحث الثاني

اللوازم السياقية لأبنية الأفعال

ربما يكون التسليم بوجود الحقل اللساني الغربي في ساحة الدراسات اللسانية العربية يجعل البحث أورد بعض التصورات في المقام الذي يلتقي فيه الحقل اللساني الغربي مع العربي في جهات ربّما تتحرك فيها التصورات فيتحقق حينها الأخذ والعطاء، أو يتحقق التقاطع المعرفي والإجرائي بين التصورين.

وبحكم أنّ الحقل اللساني الغربي قد احتوى على عدة مفاهيم ومصطلحات؛ فإنّه سيكتفي البحث بمصطلح أو مفهوم واحد يحقق في ظنّ الباحث تقاطعا معرفيا أو إجرائيا مع بعض الإطلاقات التي حاول البحث تتبُّعَها في الديوان. هذا المفهوم هو السياق ولوازمه التي يتحرك في ضوئها. وحاول الباحث بمعية المشرف وإرشاداته أن يقيّد هذا السياق ببعض الإجراءات التي رافقت السياق مع جهات متعددة، كجهة ما يلقيه الباثّ أو المتكلم (الشاعر) وجهة الواقع الذي يتلقى هذا النوع من الكلام من المرسل، وجهة سارت على حسب قرائن العلامات أو الأدلة أو الأمارات التي يجعلها الشاعر محمولة مع اللفظ داخل السياق التركيبي. كلّ هذا وذاك من التصورات؛ لينظر الباحث هل هذا النوع من المعاملة – فيما حاول تتبّعه في الديوان– يحقق تقاطعا مع الدرس اللساني الغربي أم لا؟

لازمية الباثّ والمتلقي من خلال أبنية الأفعال:

مما عُلم أنّ للسياق عدة لوازم يشترطها داخل التركيب عن طريق مبدأ الاستعمال، وهي لوازم اختلفت باختلاف الجهات التي أشار إليها أصحاب النظرية السياقية سواء من منظور الفكر الغربي أو تلك الإشارات التي توقف عندها القدامى من النحاة والبلاغيين والأصوليين وغيرهم كثير.

غير أنّ البحث لا يتجاوز حدود ما يخدم إشكاليته، وذلك بالإشارة إلى لازمية كل من الباثّ والمتلقي في علاقتها بالسياق من منظور شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). وهذا العالم قد استطاع أن يبين عدة حقائق معرفية وإجرائية تتعلق باللغة من عدة جهات: كالاستعمال والمواضعة ومفهوم الكلام والقول والكلمة والقصد والمعنى والسياق مع أحواله

وغيرها مما له صدى في ما أشارت إليه الكتب الحداثية في كثير من مسائلها النظرية والتطبيقية.

يشير ابن تيمية إلى لازمية المتكلم (الباثّ) مع المتلقي والمستمع وفق سياقها المتعلق بالقرينة؛ على أساس أنّ كل لفظ مهما كان نوعه مقيّدا بقرائن معينة تحتكم داخل السياق التركيبي، وهذه القرائن تتوزع على حسب ما تقتضيه طبيعة العلاقة بين المتكلم (مرسل الخطاب أو الكلام) مع المتلقي الذي يستقبل الكلام، ثم بعدها تتحرك القرائن عن طريق وضع قيود لفهم الكلام وتعيين المراد.

يقول ابن تيمية في شأن اللفظ بأنّه "... مقيد مقرون بغيره، ومتكلم قد عُرفت عادته، ومستمع قد عرف عادة المتكلم بذلك اللفظ، فهذه القيود لابدّ منها في كلام يفهم معناه؛ فلا يكون اللفظ مطلقا عنه"[1]. وهذا الذي يُعرف عند أهل الاختصاص بالقرائن اللفظية التي ترد في الغالب داخل السياق التركيبي والتي تجيء لتحديد دلالة اللفظ.

أما ما تعلق بالقرائن المعنوية؛ فإنّنا نجد ابن تيمية يعطي الاهتمام إلى جهات ثلاث أساسية في حركية السياق، وهي: المتكلم والمستمع وعادة المتكلم. هذه الجهات الثلاث هي ما يسمّى في السياق المعرفي الأصولي بحال المتكلم أو حال الخطاب؛ ذلك أنّ مفهوم الحال من منظور ابن تيمية هو عبارة عن "حال المتكلم والمستمع، لا بدّ من مراعاته في جميع الكلام"[2].

من هذا المنطلق؛ فإنّ القرائن المعنوية لا تخرج عن ثلاثة جوانب وهي: المتكلم (مرسل الخطاب) والمستمع (المتلقي) والعادة والعرف، وهي قيود قد أطلق عليها ابن تيمية في كتابه الإيمان بالسياق المقامي[3]، وهو السياق الذي لربّما وُجِدَ ما يبرره في سياق معرفي آخر يصبّ في مجال الدرس اللساني، وهو اللسانيات التداولية.

---

[1] مجموع الفتاوي، ابن تيمية. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المملكة العربية السعودية. ١٩٩٥م، ج٢٠، ص٤١٥ .

[2] المرجع نفسه، ج٢٠، ص٤٥٠ .

[3] ينظر الإيمان: ابن تيمية. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، ١٩٨٣، ص١٠٣ .

على هذا القصد؛ فإنّ ابن تيمية يؤكد على أنّ الكلام في الأصل، كلام من اتصل به، وألّفه وأنشأه، وكان مخبرا بخبره وآمرا بأمره، وناهيا عن نهيه[١]، وهذه الحقيقة في شأن مفهوم الكلام وجد البحث تصورا حداثيا يلتقي معه إلى حد كبير، وهو الباحث اللساني التداولي فرانسو أرمينغو الذي يقول مبيّنا لنا مترجم الكتاب وهو سعيد علوش بأنّ المتكلم "... بالكلام المبتدئ له، سواء كان نظما أو نثرا لا ريب أنّه هو الذي ألف معانيه وألف ألفاظه"[٢].

إذًا، سياق الكلام بلوازمه القائمة على المتكلم والمستمع هو الذي يجعل الكلام يسير وفق ما يتماشى مع مقتضيات السياق والتي تجعل في الوقت نفسه الاستعمال يسير وفق مقام الأحوال التي تتجدد بتجدد المقاصد والمعاني. والمعين في هذا الأمر، هو تلك القرائن أو القيود على حد تعبير ابن تيمية.

وفي مثل هذا التصور في شأن لوازم كلٍّ من المتكلم والمتلقي وُجِدَ من اللسانيين الغرب من أشار إلى ما سمي بالنظرية السياقية وبالضبط عند هالداي وفيرث وغيرهما مما تنسب النظرية السياقية إليهم.

ولعل لبّ ما تقوم عليه النظرية السياقية في شأن لوازم كل من الباث والمتلقي، هو ما ذكره فيرث (Firth) حين أدرك بفلسفته التي ارتكز عليها أنّ المعنى عبارة عن العلاقة القائمة بين العناصر اللغويّة والسياق الاجتماعي؛ بحيث تتحدّد معاني تلك العناصر، وفقا لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة[٣]، ثم ذكر في موضع آخر أنّ "...السياق الدلالي لا يتأتّى إلا بعد أن تتجسّد المقولة في موقف فعل معيّن، أي بعد أن تخرج من خانة الوجود الوضعي الكامن، إلى حيّز الوجود الاستعمالي الفعلي–وهو أمر لا يتحقق حسب رأيه– إلا في سياق الموقف"[٤].

---

[١] المرجع نفسه، ص١٠٣ .

[٢] المقاربة التداولية، فرانسوا أرمينغو. ترجمة: سعيد علوش. مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، العدد ٤١. ١٩٨٦م، ص٦١ .

[٣] ينظر السياق عند فيرث ومدى تأثره بنظرية السياق عند عبد القاهر الجرجاني: حازم فارس أبو شارب. الموقع الإلكتروني التالي: www.liilas.com

[٤] ينظر: الموقع السابق.

إذًا، هو تلاقٍ بين السياق من منظور التصور العربي والغربي في شأن قيمة السياق في تحديد دلالة اللفظ داخل التركيب بمعية القيود أو القرائن على ضربيْها: اللفظي والمعنوي- كما أشار الشيخ ابن تيمية إلى ذلك- التي تصاحب اللفظ لتسهل عملية تحديد الدلالة داخل السياق التركيب.

ويجدر بالباحث هنا سرد بعض الأبيات التي تجسّد لنا هذه الحقيقة السياقية القائمة على لوازم كل من الباث (مرسل الكلام أو الخطاب) والمتلقي المستمع على اختلاف القرائن المصاحبة للفظ داخل التركيب.

سرد بعض النماذج من الديوان:

من ذلك، قول الشاعر في القصيدة الأولى من ديوانه، والتي تتمثل في الأبيات الأُولى منها تقريبا[1]:

ما بال عينكَ منها الماء ينسكب ******* كأنّه من كُلَى مَفْرِيَّةٍ سربُ

وَفْراءَ غَرْفِيّةٍ أثْأى خوارزها ******* مُشَلْشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بينها الكُتَبُ

أَسْتَحدَثَ الرَّكْبُ عن أشياعِهِمْ خبرا ******* أَمْ رَاجَعَ القلبَ من أطْرابِهِ طربُ

منْ دِمْنَةٍ نسفتْ عنها الصّبا سُفَعًا ******* كما تُنَشَّرُ بعد الطِّيَّةِ الكُتُبُ

سَيْلًا من الدِّعْصِ أغشَتْهُ معارفَها ******* نكباءُ تسحَبُ أَعْلاهُ فينْسَحِبُ

لا بلْ هو الشَّوْقُ من دارٍ تخوَّنَها ******* مَرًّا سحابٌ ومَرًّا بارِحٌ تَرِبُ

يبدو لعينك منها وهي مُزْمِنَةٌ ******* نُؤْيٌ ومُسْتَوقَدٌ بالٍ ومُخْتَطَبُ

وقوله[2]:

وقفتُ على رَبْعِ لِمَيَّةَ ناقتي ******* فما زلتُ أبكي عنده وأخاطبُهْ

وأُسْقِيهِ حتّى كاد ممّا أَبِثُّهُ ******* تُكَلِّمُني أحْجارُهُ وملاعِبُهْ

وقوله[1]:

---

[1] ديوان الشاعر، القصيدة١، البيت ١-٧، ص ٥٩-٦٠

[2] الديوان، القصيدة ٥، البيت ١-٢، ص ٨٢ .

ألا رُبَّ منْ يَهْوَى وفاتِي ولوْ دَنَتْ ******* وفاتِي لَذَلَّتْ للعَدُوِّ مراتِبُهْ
وقائلةٍ تخشى عليَّ أظنُّهُ ******* سَيُودِي به تَرْحالُهُ ومذاهبُهْ

وقوله[٢]:
وقفنا فسلَّمْنا فردَّتْ تحيَّةً ***** علينا ولم تَرْجِعْ جوابَ المخاطِبِ
عَصَتْني بها نفسٌ تَرِيعُ إلى الهوى**إذا ما دعاها دعوةً لمْ تُغَالِبِ

وقوله[٣]:
ونشوانَ من طول النُّعاسِ كأنّه ****** بِجَبْلَيْنِ من مَشْطُونَةٍ يَتَرَجَّحُ
أَطَرْتُ الكَرَى عنه وقد مال رأسُهُ*** كما مال رَشّافُ الفِضالِ المرَنَّحُ
إذا مات فوق الرَّحْلِ أحييتُ روحَهُ ** بذكْراكِ والعِيسُ المراسيلُ جُنَّحُ

وقوله[٤]:
لقد كنتُ أُخْفي حبَّ ميٍّ وذِكْرُها ** رسيسُ الهوي حتى كأنْ لا أريدُها
كما كنتُ أطْوِي النفسَ عن أمّ سالم *** وجاراتِها حتى كأن لا أُهيدُها
إذا أعرضتْ بالرمل أدْماءُ عَوْهَجٌ **** لنا قلتُ هذي عينُ ميٍّ وجِيدُها
فما زال يغلو حبُّ مية عندنا ******** ويزدادُ حتى لم نجدْ ما يزيدها
إذا اللاَّمعاتُ البيض أعرضن دونها **** تقارب لي من حبّ ميٍّ بعيدُها
تذكّرْتُ ميًّا بعد ما حال دونها ******** سُهوبٌ تَرَامَى بالمراسيل بِيدُها
وصحبي على أكوار شُدْقٍ رمتْ بها **** طرائفُ حاجات الفتى وتليدُها

---

[١] القصيدة نفسها، البيت ٦٩-٧٠، ص ٩١ .
[٢] الديوان، القصيدة ٧، البيت ٥-٦، ص ٩٤ .
[٣] الديوان، القصيدة ١٠، البيت ٤٣-٤٥، ص ١١٦ .
[٤] الديوان، القصيدة ٢٣، البيت ٥-١١، ص ١٧٤-١٧٥ .

فسياقات هذه الأبيات – وغيرها مما لا يسعنا المقام لسردها جميعها- تنبئ عن موقف الباث الذي هو قائل الشعر، بصفة مباشرة تجاه ما يتحدث عنه من انفعال المعاناة والألم والسهر والسخط والشوق الذي يعيشه.

ومن الأمثلة التي يمكن أن نشتشف منها سياقات لوازم المتلقي، قوله[1]:

خليليّ ما بي من عزاءٍ من الهوى** إذا أصعدتْ في المِصْعِدَيْن غَلابُ

فليتَ ثنايا العَتْكِ قبل احتمالها *** شواهقُ يبلُغْنَ السحابَ صِعابُ

وقوله[2]:

أ مُنْكِرٌ أنت ربْعَ الدار من عَفَرٍ ** لا بل عرفْتَ فدمعُ العين مسكوبُ

وقوله[3]:

خليليّ عُوجا بارك اللهُ فيكُما ** على دار ميٍّ من صدور الرّكائبِ

بصُلْبِ المِعَى أو بُرْقَةِ الثَّوْرِ لم يَدَعْ ** لها جِدَّةً جَوْلُ الصَّبا والجنائِبِ

وقوله[4]:

ألا ليت شعري هل يموتَنَّ عاصمٌ ********** ولم تَشْتَعْبِنِي للمنايا شَعُوبُها

دعا اللهُ من حتْف المنيّة عاصمًا ********** بِقاضِيَةٍ يُدعَى لها فيجيبُها

وهلْ يجْمَعَنْ صرفُ النَّوى بين أهلها ** على الشّحْطِ والأهواءُ يَدْعُو غريبُها

---

[1] الديوان، القصيدة٢، البيت ١-٢ ص ٧٩ .

[2] الديوان، القصيدة ٤، البيت ١، ص ٨٠ .

[3] الديوان، القصيدة ٧، البيت ١-٢، ص ٩٤ .

[4] الديوان، القصيدة ٨، البيت ١٣-١٥، ص ١٠٣ .

وقوله[1]:

أ مَنْزِلَتَيْ ميٍّ سلام عليكما ********** على النّأْيِ والنَّائِي يودُّ وينصَحُ
ولا زال من نوْءِ السِّماكِ عليكما ********** ونوء الثُّرَيّا وابلٌ مُتَبَطّحُ
وأَنْ كُنْتُمَا قد هِجْتُمَا راجِعَ الهوى**لذي الشوق حتى ظلّتِ العينُ تَسْفَحُ

وقوله[2]:

أ تعرف الدار تعفّتْ أبدا ** بحيثُ ناصىَ الخَيِّراتِ الأَوْهَدا
أُسْقِينَ من نوءِ السِّماكِ أَعْهُدا ******* بواديا مرًّا ومَرًّا عُوَّدا
قِفا نُحَيِّي العَرَصاتِ الهُمَّدا **** والنُّؤْيَ والرّميمَ والمِسْتَوْقَدا

وقوله[3]:

ألا أيها الربع الذي غَيَّرَ البِلى ******* كأنك لم يَعْهَدْ بك الحيَّ عاهِدُ
ولم تمش مَشْيَ الأُدْم في رونق الضحى ** بجَرْعائِكَ البِيضُ الحسانُ الخرائدُ
تردَّيْتَ من ألوان نَوْرٍ كأنها ********** زرابيُّ وانْهَلَّتْ عليكَ الرّواعِدُ
وهل يرجعُ التسليمُ أو يكشفُ العمى *** بوَهْبِينَ أنْ تُسْقَى الرُّسومُ البوائِدُ

تعقيب:

الحقيقة لازمية الباث مع المتلقي اختلفت باختلاف أحوال سياق الحال بين المتكلم والمتلقي؛ حيث إن العلاقة القائمة بين الباث والمتلقي هي لازمية تنصاع إلى حال المتكلم والمسار التكلمي الذي يوجهه إلى المتلقي، تارة بصريح العبارة الموجهة إلى المتلقي، وتارة أخرى إلى استعماله بعض الحقائق الموجودة في الطبيعة أو الوجود مما يجعل المتلقي ينتبه إلى هذا النوع من التلازم التكلمي غير المباشر.

---

[1] الديوان، القصيدة ١٠، البيت ١-٣، ص ١١٠ .

[2] الديوان، القصيدة ١٣، البيت ١-٣، ص ١٣٢-١٣٣ .

[3] الديوان، القصيدة ١٦، البيت ١-٤، ص ١٤١ .

المبحث الثالث

أهم الحقول الدلالية لأبنية الأفعال في الديوان:

قبل الخوض في استخراج الحقول الدلالية لبعض الأبنية الواردة في الديوان، يجدر بالبحث ذكر بعض المعلومات الأساسية المتعلقة بالحقول الدلالية التي أوردها العلماء في هذا الصدد؛ على أساس أنّ الحقول الدلالية هي في الأصل قائمة على حقل علم الدلالة الذي تفرّعت عنه فيما بعد عدة حقول ألحقت من حيث التسمية بحقل علم الدلالة؛ فقالوا في شأنها الحقول الدلالية.

تعريف علم الدلالة، هو: "دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[1].

وهذا العلم لا ينفكّ عن علوم اللغة الأخرى، بل لا يمكن الفصل بينه وبينها، والتي منها علم الصرف، وهو بدوره – في علم الصرف- يعتني بدراسة التركيب الصرفي للكلمة وبيان المعنى الذي تؤديه صيغتها. فلا يكفى لبيان معنى "استغفر" بيان معناها المعجمي المرتبط بمادتها اللغوية (غ ف ر)، بل لا بدّ أن يضمّ إلى ذلك معنى الصيغة وهي هنا وزن (استفعل) أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب[2].

أما نظرية الحقول الدلالية، فقد قامت على أساس جمع الكلمات والمعاني المتقاربة، ذات الملامح الدلالية المشتركة، وجعلها تحت لفظ عام يجمعها ويضمّها، ولذلك يعرّف الحقل الدلالي في أبسط صورة بكونه " مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها فيما بينها وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية فهي تقع تحت المصطلح العام (لون)، وتضم ألفاظا مثل: أحمر- أزرق- أخضر- أبيض..."[3]. بمعنى أن الكلمات لا تشكل

---

[1] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة، ط٦: ٢٠٠٦م، ص١١ .

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص١٣ .

[3] المرجع نفسه، ص٧٩ .

وحدة مستقلة، ولا معنى لها بمفردها لكنها تكتسب معناها في علاقتها بالكلمات الأخرى، ومعنى هذه الكلمات لا يتحدد إلا ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة واحدة.

ويرى أصحاب نظرية الحقول الدلالية في شأن علاقة اللفظ بالمعنى وهو يتوسط داخل السياقات التركيبية معجمية أو استعمالية أنّه يوجد مبادئ هامة في التعامل مع هذه الحقيقة من منظور التصور الدلالي، هي ما يأتي[١]:"

١- لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل.

٢- لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معيّن.

٣- لا يصحّ إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة.

٤- استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي"

وهذا يعني أنه لا يوجد أي اختلاف بينهم في هذه المبادئ، بل هي أمور مسلّمة وواجبة التمسك بها.

بيد أن بعضهم قد توسع في مفهوم الحقل الدلالي؛ ليشمل عدة جهات من الإطلاقات التي تتنوع بتنوع الحقول المعرفية اللغوية، وهي كالآتي[٢]:"

١- الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة.

٢- الأوزان الاشتقاقية، وأطلق عليها اسم الحقول الدلالية الصرفية.

٣- أجزاء الكلام وتصنيفاتها النحوية.

٤- الحقول السنتجماتية (Syntagmatic fields)،وتشمل مجموعات الكلمات التي تترابط عن طريق الاستعمال، ولكنها لا تقع في نفس الموقع النحوي أبدا".

ثم إنّ هناك علاقات يقيمها الحقل المعجمي في تعامله مع اللفظ الوارد داخل السياق التركيبي، وهي لا تخرج عما يأتي:

- علاقة جزء بكلٍّ، مثل: علاقة اليدّ بالجسم، إذ اليد جزء من الجسم وليست نوعا منه.
- علاقة الترادف، حيث يوجد بين كلمتين أو أكثر ترادف، مثل: (الأم) و (الوالدة)
- علاقة اشتمال، حيث تتضمّن كلمة ما، كلمة أخرى أو مجموعة من الكلمات.

---

[١] المرجع السابق، ص٨٠ .

[٢] المرجع نفسه، ص٨٠- ٨١ .

- علاقة تضاد، حيث يكون فيها معنى الكلمة عكس معنى أختها في الحقل الدلالي.
- علاقة تنافر، حيث يكون للكلمة فيها ملمح دلاليّ على الأقل يتعارض مع ملمح دلالي آخر في كلمة أخرى معها في نفس الحقل، نحو علاقة الخروف والفرس والقط والكلب فيما بينهم داخل حقل الحيوانات[١].

ولقد حاول أصحاب النظرية جمع المفردات حسب المفاهيم المناسبة لهذه الحقول الدلالية في تصنيفات عدة، إلا أنّ أشملها وأكثرها منطقية، تَكَوَّنَ من أقسام أربعة:

١- الموجودات، وهذه تتفرع إلى قسميْن اثنيْن: حيّ، وغير حيّ. ولكل قسم فروعُه أيضا.

٢- الأحداث، ومنها: أحداث طبيعية كالمناخ، والنشاط الانفعالي كالخوف والحزن، والنشاط الفكري كالتفكير والإدراك.

٣- المجردات، ومنها: الوقت، المقدار، الجودة.

٤- العلاقات[٢].

ويلاحظ أن حقل الموجودات أوسع المجالات في كل اللغات، يليه حقل الأحداث، وبعده المجردات، ثم العلاقات؛ لذلك جاءوا بهذا الترتيب ،كما يفيد ذلك أن حجم كلّ حقل يختلف بعضه من بعض[٣].

تلك هي بعض التلميحات الوجيزة حول مفهوم ميزة الحقول الدلالية، والتي تعني فيما تعنيه تلك الصور التي يأخذها اللفظ عن طريق الاستعمال بما يحمله من دلالات متنوعة تكون على حسب تلك التقسيمات الأربعة المشار إليها من قبل الحقل الدلالي، وهي تقسيمات لربّما وجد الباحث بعضا منها قد تجسّدت معالمه في أبنية الأفعال عن طريق هذا الديوان الذي بين يدينا.

لكن لا بدّ لنا من الإقرار في هذا النوع على التقارب الذي أريد الإشارة إليه بين الحقول الدلالية وما امتازت به أبنية الأفعال على لسان الشاعر، أنّ معظم الأبنية التي حاول البحث أن يقبض عليها بما يناسب الحقل الدلالي هي من باب التقريب لا غير، وليس من

---

[١] ينظر: المرجع السابق، ص٩٨، وما بعدها.

[٢] ينظر: المرجع نفسه، ص٨٧ .

[٣] ينظر: المرجع السابق، ص٩٦ .

باب اليقين. والسبب في ذلك أنّ هذا النوع من الدراسة يحتاج إلى دراسة معمقة جدا تتوقف عند الجذور الأولى لنشأة هذا الحقل الدلالي بين الفكر الغربي والعربي؛ ليكون الاختيار لتجسيد معالم الحقول الدلالية على حقول معرفية متعددة من التراث اللساني العربي، وليس من قبيل عدد محدود وارد في ديوان شعري يستطيع أن يحتوي على جميع ما تمتاز به الحقول الدلالية.

ومن هنا، ينطلق بي السير إلى إبراز أهم الحقول الدلالية في الديوان، ويكون ذلك من خلال ذكر النماذج–من أبنية الأفعال– الدالة على هذه الحقول في الديوان، متخذا في هذا الإجراء اختيار بعض الأوزان التي وردت في كثير من السياقات الشعرية؛ لأستشف أهم ما امتازت به هذه الصيغ من دلالات تقترب إلى حد كبير مع الحقول الدلالية.

=الحقل الدلالي لبنية (فَعَلَ).

ومن ذلك قوله:

سَيْلًا من الدِّعْصِ أغْشتْهُ معارفَها **** نكْباءُ تَسْحَبُ أعلاهُ فينْسحبُ[1]

الفعل (تَسْحَبُ) مضارع، وماضيه: سَحَبَ، على زنة (فَعَلَ) ويدل على الدفع والجرّ[2]، وبهذا يدخل تحت حقل (الأحداث) ويفيد النشاط مع الحركة[3].

وقوله:

وواردة فردا وذات قرينة **** تُبيّن ما قَالَتْ وما نَطَقَتْ شعرا[4]

---

[1] الديوان، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت٥، ص٥٩ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، سليمان فياض، ص١٦–١٧ .

[3] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص١٦–١٧ .

[4] الديوان نفسه، القصيدة٢٤، حرف الروي: الراء، البيت٦١، ص١٨٨ .

الفعلان (قَالَ، نَطَقَ) ماضيان على وزن (فَعَلَ)، للدلالة على إحداث فاعل عضوي لصوت[١]. وهو بذلك يفيد الحركة التي يحدثها اللسان والأسنان معا[٢].

وقوله:

وكلَّ قتيل مكرُمةٍ قَتَلْنا **** وأكثرنا الطلاقة والإسارا[٣]

الفعل (قَتَلَ) ماضٍ على وزن (فعَل)، للدلالة على الغلبة[٤]، مع إفادة حدثٍ تصحبه الحركة والنشاط.

=الحقل الدلالي لبنية (فَعِلَ).

من ذلك قوله:

يقِظْنَ الحِمَى والرمل منهن مربعٌ ****ويَشْرَبْنَ ألبان المِجان النّجائبِ[٥]

الفعل (يشرب) مضارع، وماضيه: شَرِبَ على وزن (فعِل)، ويدل على الحركة[٦]، وهو يفيد يفيد الحدث النشاطي العضوي الذي تحدثه حركة الجرعة[٧].

وقوله:

زار الخيالُ لِمَيٍّ هاجعا لَعِبَتْ **** به التّنائِفُ والمهْرِيّةُ النُّجُبُ[٨]

---

[١] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٢١ .

[٢] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٢١ .

[٣] الديوان نفسه، القصيدة٢٧، حرف الروي: الراء، البيت٣٧، ص٢٠٣ .

[٤] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، وعلم الدلالة، ص٨٧ والحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، ص ١٦ .

[٥] الديوان، القصيدة ٧، حرف الروي: الباء، البيت١٤، ص٩٥ .

[٦] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[٧] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٢٨ .

[٨] الديوان نفسه، القصيدة١، حرف الروي: الباء، البيت٣٠، ص٦٣ .

الفعل (لَعِبَ) على زنة (فَعِلَ) ويدل على التحوّل والانتقال من مكان إلى مكان آخر بدون استقرار[١]، وبهذا يدخل تحت حقل (الأحداث) وهو يفيد النشاط مع الحركة[٢].

وقوله:

فأصبحْنَ يجعلنَ الكواظم يُمْنَةً **** وقد قَلِقَتْ أجوازُهنّ من الضَّفْرِ[٣]

الفعل (قَلِقَ) ماضٍ على وزن (فعِل)، وإذا وُصِف به شيءٌ حيٌّ، فيدل على الشعور الوجداني الذي ينبعث من الحزن والكآبة، وإذا وصف به شيء غير حيّ (الجماد)، فيدل على الاضطراب والانزعاج[٤].

=الحقل الدلالي لبنية (فَعْلَلَ).

من ذلك قوله:

ورَفْرَفَتْ للزُّبانَى من بوارحها **** هيفٌ أنشَّتْ بها الأصْناعَ والخَبِرا[٥]

الفعل (رفرف) ماضٍ على وزن (فعلل)، للدلالة على الصوت[٦]، وهو حدثٌ يقع من حركة ما[٧].

وقوله:

ردّوا لأحداجهم بُزْلا مُخيَّسَةً **** قد هَرْمَلَ الصّيفُ عن أكتافها الوبرا[٨]

---

[١] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[٢] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٣٠ .

[٣] الديوان، القصيدة٣٥، حرف الروي: الراء، البيت٤٥، ص٢٥٤ .

[٤] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٣٣، والفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[٥] الديوان نفسه، القصيدة٢٥، حرف الروي: الراء، البيت٩، ص١٩١ .

[٦] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[٧] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٥٠ .

[٨] القصيدة ٢٥، البيت١٠، ص١٩١ .

الفعل (هَرْمَلَ) ماضٍ على وزن (فعلل)، للدلالة على حركة سقوط شيء، وهو بذلك حدث[1].

وقوله:

كأنه فِلْفِلٌ جَعْدٌ يُدحْرِجُهُ**** نضْخُ الذّفارى إذا جولانُهُ انحدرا[2]

الفعل (يدحرج) مضارع، وماضيه: (دحرج) على وزن (فعلل)، وهو حدث يفيد الحركة والاضطراب مع النشاط الذي يقوم به الرامي[3].

=الحقل الدلالي لبنية (أفْعَلَ).

قوله:

باقٍ على الأيْنِ يُعطي إن رَفَقْتَ به **** مَعْجا رُقاقا وإن تخرُقْ به يخِدِ[4]

الفعل (يُعطى) مضارع، وماضيه: (أعطى) على وزن (أفعل)، وهو للاستغناء عن أصل فعله الثلاثي (عَطَى)[5]، وفيه إحداث عضوي ونشاط حركي بالمناولة[6].

وقوله:

كنصل السيف أخْلصَهُ صقالٌ **** ولم يعلَقْ به طبَعُ الحديد[7]

الفعل (أخلص) ماضٍ على وزن (أفعل)، للدلالة على التعدية التي هي أشهر معانيه، وفيه معنى (السلب)[1]، الذي يفهم منه حدث وحركة[2] لإزالة شيء؛ حيث أزال عن السيف ما علق به من الطبع.

---

[1] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٥١ وما بعدها.

[2] القصيدة نفسها، البيت١٢، الصفحة نفسها.

[3] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٥٢ .

[4] القصيدة ٢٠، قافية الدال، البيت١٤، ص١٦١ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[6] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٦١ .

[7] القصيدة٢١، قافية الدال، البيت٢٨، ص١٦٧ .

وقوله:

يسمو إلى الشرف الأقصى كما نظرْ **** أُدْمٌ أَحَنَّ لهن القانصُ الوترا[3]

الفعل (أحَنَّ) ماضٍ على زنة (أفعل)، للدلالة على المبالغة[4] أي بالغ في الحنين حتى يسمع منه الوتر، وهذا يفيد الحدث وحركة الشعور الداخلي الذي يسبب نبض القلب من التنفس الشديد[5].

=الحقل الدلالي لبنية (فَعَّلَ).

من ذلك قوله:

أنهلْتُ منه والنجوم تزهَرُ **** ولم يُغَرِّدْ بالصباح الحُمَّرُ[6]

الفعل (يغرّد) مضارع، ماضيه: (غَرَّدَ) على وزن (فَعَّلَ)، للدلالة على الكثرة[7]، وفيه إفادة إحداث[8] حيّ حيواني لصوت مخصوص، وهذا نشاط خاص بالطير.

وقوله:

وقد لاح للسّار الذي كَمَّلَ السُّرى **** على أُخْرَيات الليل فتْقٌ مُشهَّرُ[9]

الفعل (كمَّلَ)، ماضٍ على وزن (فعَّل)، للدلالة على المبالغة[1]، والتي تفيد حدثا يقع من حركة[2] السير مع قوة النشاط طوال الليل.

---

[1] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[2] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٦١ .

[3] القصيدة ٢٥، قافية الراء، البيت٣١، ص١٩٤ .

[4] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[5] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٦١ .

[6] القصيدة ٢٨، قافية الراء، البيت٢٩، ص٢٠٨ .

[7] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[8] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٦٩ .

[9] القصيدة ٣٠، قافية الراء، البيت٢٥، ص٢٢٤ .

وقوله:

إذا حَوَّلَ الظِّلُّ العَشِيَّ رأيتَهُ ****حنيفا وفي قرن الضحى يتنصّر[٣]

الفعل (حوَّلَ) ماضٍ على وزن (فعَّلَ)، للدلالة التعدية أو للدلالة على التكثير[٤] أي أكثر (الجولان)، والذي يفيد حدث الانتقال بالحركة[٥] والنشاط بالشدة والقوة.

=الحقل الدلالي لبنية (فَاعَلَ).

من ذلك قوله:

أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ عن أشياعهم خبرا **** أمْ راجَعَ القلبَ من أطرابه طربُ[٦]

الفعل (راجَعَ) ماضٍ على وزن (فاعل)، وهو هنا للدلالة على التكرار والموالاة[٧]، التي تفيد حدثا يصطحب حركة[٨] المداومة على شيء.

وقوله:

إذا نازَعَتْك القولَ ميّةُ أو بدا **** لك الوجه منها أو نضا الدرعَ سالبُهْ[٩]

الفعل (نازَعَ) ماضٍ على (فاعَلَ)، للدلالة على المشاركة[١٠]، التي فيها إحداث حركة[١] التنازع والتبادل في القول.

---

[١] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[٢] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٦٩ .

[٣] القصيدة نفسها، البيت ٣٣، ص٢٢٥ .

[٤] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[٥] ينظر: علم الدلالة، ص ٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٦٩ .

[٦] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٣، ص٥٩ .

[٧] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[٨] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٧٥ .

[٩] القصيدة ٥، قافية الباء، البيت٢٣، ص٨٥ .

[١٠] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

وقوله:

يحقّقْنَ ما حاذرتُ من صرف نيّةٍ **** لميّةَ أمستْ ف عصا البيْنِ تقدَحُ[٢]

الفعل (حاذَرَ) ماضٍ على وزن (فاعَلَ)، وهو هنا يدل على التكثير[٣]، ويفهم منه حركة تحدث الشعور بشيء من الانفعال الوجداني[٤].

=الحقل الدلالي لبنية (افْتَعَلَ).

من ذلك قوله:

عيْنًا مُطَحْلَبَةَ الأرْجاء طاميةً **** فيها الضفادعُ والحِيتانُ تصطَخِبُ[٥]

الفعل (تصطخب) مضارع، وماضيه: (اصطحب) على وزن (افْتَعَلَ)، للدلالة على المشاركة[٦]، والتي تفيد حركة النشاط التي تتشارك فيها الحيتان لإحداث الصوت[٧].

وقوله:

ومُطْعَمُ الصّيْد هبّالٌ لبُغْيتِه **** ألْفَى أباه بذاك الكسبِ يكتسبُ[٨]

الفعل (يكتسب) مضارع، وماضيه: (اكتسب) على وزن (افتعل)، للدلالة على الطلب، والتصرف باجتهاد ورغبة[٩]، وفيه حدثوحركة التنقّل والنشاط فيها[١٠].

---

[١] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٧٥ .

[٢] القصيدة ١٠، قافية الحاء، البيت٢٩، ص١١٤ .

[٣] ينظر: الفصل الثاني من البحث/ المبحث الثالث.

[٤] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٧٥ .

[٥] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٥٥، ص٦٦ .

[٦] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[٧] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٨١ .

[٨] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٩٢، ص٧٢ .

[٩] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص ٨٢ .

[١٠] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٨١ .

=الحقل الدلالي لبنية (اِنْفَعَلَ).

مثل قوله:

والعِيسُ من عاسجٍ أو واسجٍ خَبَبا **** يُنْحَزْنَ من جانبيْها وهي تَنْسَلِبُ[1]

الفعل (تنسلب) مضارع، وماضيه: (انْسَلَبَ) على زنة (انفعل)، للدلالة على المطاوعة[2]، وهو يفيد إحداث حركة السير والمرور السريع[3].

وقوله:

طوى بطنَه الترجافُ حتى كأنّه **** هلالٌ بدا وانْشَقَّ عنه سحآئبُهْ[4]

الفعل (انشقّ) ماضٍ على وزن (انفعل)، وهو هنا للدلالة على الإغناء عن فعله الثلاثي (شَقَّ)[5]، ويفيد الفعل حدث وحركة[6] كسر شيء وتفرّقه.

=الحقل الدلالي لبنية (تَفَعَّلَ).

من ذلك قوله:

رعى موقعَ الوسْمِيِّ حيث تَبَعَّقَتْ**** عَزالِي السواحي وارْتَعَنَّتْ هواضبُهْ[7]

الفعل (تَبَعَّقَ) ماضٍ على وزن (تفعَّلَ)، للدلالة على المبالغة[8]، وفيها حدث يصطحب حركة[9] بداية نزول المطر بالشدة والقوة.

---

[1] القصيدة ١، قافية الباء، البيت ٣٥، ص٦٣ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[3] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٧٩ .

[4] القصيدة ٥، قافية الباء، البيت ٣٥، ص٨٦ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[6] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٧٩ .

[7] القصيدة نفسها، البيت ٣٩، ص٨٧ .

[8] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[9] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٨٧ .

وقوله:

تَغَيَّرَ بعدي من أُميمة شارعٌ **** فَصِنْعُ قسًا فاستبْكيا أو تَجَلَّدَا[1]

الفعل (تجلَّدَ) ماضٍ على وزن (تفعّل)، للدلالة على التكلّف[2]، وذلك حدث ينبعث من الرغبة الوجدانية[3].

=الحقل الدلالي لبنية (تَفَاعَلَ).

من ذلك قوله:

وأزْوَرَ يمطو في بلادٍ عريضةٍ **** تَعاوَى به ذؤبانُه وثعالبُه[4]

الفعل (تعاوى) ماضٍ على وزن (تفاعل)، وهنا يدل على المشاركة[5]، حيث يفيد حركة تشارك الذئاب والثعالب في إحداث[6] الصيحة.

وقوله:

إذا الجافر التالي تَنَاَسَيْنَ وصله **** وعارضْن أنفاس الرياحِ الجنائبِ[7]

الفعل (تناسى) ماضٍ على وزن (تفاعل)، وهو هنا للدلالة على التكلف[8]، وهذا يفيد شعورا معنويا، ولا يُعرَف بالحواس، وبذلك -فيما يبدو- يدخل في حقل "المجردات"[9].

---

[1] القصيدة ١٥، قافية الدال، البيت ١، ص١٤٠ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية للأفعال، ص٨٨ .

[3] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٨٨ .

[4] القصيدة ٥، قافية الباء، البيت ٥٢، ص٨٩ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[6] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال، ص٩١ .

[7] القصيدة ٧، قافية الباء، البيت ٢٣، ص٩٦ .

[8] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية للأفعال، ص٩١ .

[9] علم الدلالة، ص٨٧ .

=الحقل الدلالي لبنية (اِفْعَلَّ).

من ذلك قوله:

إذا قلتُ تدنو ميّةُ اغْبَرَّ دونها # فيافٍ لطرف العين فيهن مَطْرَحُ[1]

الفعل (اغْبَرَّ) ماضٍ على زنة (افعلَّ)، جاء هنا للدلالة على المبالغة وقوة الظهور في الألوان[2]، حيث اشتدّ غباره وصار كلون الغبار، وأعتقد أنه يندرج تحت الأحداث[3] بحكم أنّ أنّ الأحداث تتغير وتتلون على حسب العلة؛ واللون يأخذ شيئا من هذا اللازم.

ومثل ذلك قوله:

فأجْفلْنَ أن يعلُون متنا يُئِرْنَه **** أو الأكْم تَرْفَضُّ الصخور الكوابحُ[4]

الفعل (ترْفَضُّ) مضارع، وماضيه: (ارْفَضَّ) على وزن (افْعَلَّ)، للدلالة على المبالغة والقوة[5] في تفرّق هذه الصخور، وهو يفيد حدثا[6] مع حركة الشيء بالقوة.

=الحقل الدلالي لبنية (اسْتَفْعَلَ).

من ذلك قوله:

سَرَى مَوْهِنا فالْتَمَّ بالركب زائرٌ **** بخرْقاء واستنْعى هوًى غير عازف[7]

الفعل (اسْتَنْعَى) ماضٍ على وزن (استفعل)، وهو هنا يدل على الطلب الحقيقي[8]، حيث حيث جذبه حبُّ محبوبته ودفعه ذلك إلى السير في الليل، ويفيد حدثا وحركة السير بالنشاط[9].

---

[1] القصيدة ١٠، قافية الحاء، البيت ٣٤، ص١١٥ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[3] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧ .

[4] القصيدة ١١، قافية الحاء، البيت ٧١، ص١٣١ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[6] علم الدلالة، ص٨٧ .

[7] القصيدة ٥١، قافية الفاء، البيت ١٣، ص٣٣٢ .

[8] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، ص٩٣ .

[9] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية للأفعال، ص٩٣ .

ومثل قوله:

يعفّ ويستحْيي ويعلم أنّه **** مُلاقي الذي فوق السماء فسائلُه[1]

الفعل (يستحيي) مضارع، وماضيه: (اِسْتَحَى) على زنة (استفعل)، ويدل هنا على الاتخاذ[2]، أي اتخذ الحياء دأبه. وهذا شيء معنويّ يدخل في حقل "المجردات[3]"؛ لأنه مجرد الصفات الملازمة لصاحبها.

=الحقل الدلالي لبنية (افْعَوْعَلَ).

من ذلك قوله:

فَلَمّا تقضَّتْ حاجةٌ من تحمّل **** وأظهرنَ واقْلولى على عُودِه الجَحْلُ[4]

الفعل (اقْلولى) ماضٍ على زنة (افعوعل)، للدلالة على القوة والزيادة عن معنى الثلاثي[5]، وهو يُشعِر بحدث[6] انتقال حركة شيء بالقوة.

=الحقل الدلالي لبنية (تفَعْلَلَ).

من ذلك قوله:

ترى نصفها نصفا قناةً قويمةً **** ونصفها نقًا يرْتجُّ أو يَتَمَرْمَرُ[7]

الفعل (يتمرمر) مضارع، وماضيه" " تَمَرْمَرَ" على زنة (تَفَعْلَلَ)، يدل على المطاوعة[8]، ويفيد حركة الشيء بسهولة ولين، وبذلك يدخل في الأحداث[9].

---

[1] القصيدة ٦٢، قافية اللام، البيت٤٢، ص٤٠٣ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[3] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧ .

[4] القصيدة ٦٠، قافية اللام، البيت١٥، ص٣٨٩ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث نفسه.

[6] ينظر: علم الدلالة، ص ٨٧ .

[7] القصيدة ٣٠، قافية الراء، البيت٢١، ص٢٢٣ .

[8] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[9] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية للأفعال، ص١٠٧ .

وقوله:

قلائصُ ما يُصبحْنَ إلا روافعًا **** بنا سيرةً أعناقُهنّ تَزَعْزَعُ[1]

الفعل (تَزَعْزَعُ) مضارع بحذف إحدى التائيْن، وماضيه: "تَزَعْزَعَ" على زنة (تَفَعْلَلَ)، وهو للمطاوعة[2]، ويفيد حركة الشيء واضطرابه، بمعنى أنه داخل أيضا في الأحداث[3].

وقوله:

ولا تَحْسَبِي شجّي بكِ البِيدَ كُلَّما **** تَلَأْلَأَ بالغَوْرِ النُّجومُ الطّوامِسُ[4]

الفعل (تَلَأْلَأَ) ماضٍ على زنة (تَفَعْلَلَ) للدلالة على المطاوعة[5]، وهذا يفيد إحداث[6] حركة حركة لمعان شيء.

وقوله:

وأمضى على هولٍ إذا ما تَهَزْهَزَتْ**** من الخوف أحشاءُ النفوسِ الفواتكِ[7]

الفعل (تَهَزْهَزَ) ماضٍ على زنة (تَفَعْلَلَ) للدلالة على المطاوعة[8]، ويفيد حركة الشيء واضطرابه، وهو داخل في الأحداث[9].

---

[1] القصيدة ٣٦، قافية العين، البيت٤١، ص٣١٢ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث نفسه.

[3] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية للأفعال، ص١٠٧ .

[4] القصيدة٤١، قافية السين، البيت ٣٦، ص٢٩١ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث نفسه.

[6] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية للأفعال، ص١٠٧ .

[7] القصيدة ٥٤، قافية الكاف، البيت٨، ص٣٥٧ .

[8] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث.

[9] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية للأفعال، ص١٠٧ .

=الحقل الدلالي لبنية (افْعَنْلَلَ).

من ذلك قوله:

سيبقَى لكُم إلّا تزالَ قصيدةٌ **** إذا اسْحَنْفَرَتْ أُخْرى قضيبٌ أَرُوضُها[1]

الفعل (اسْحَنْفَرَ) ماضٍ على زنة (افْعَنْلَلَ) للدلالة على المطاوعة[2]، ويفيد حدثاوحركة الشيء وتتابعه[3].

=الحقل الدلالي لبنية (افْعَلَلَّ)

من ذلك قوله:

رعى موقعَ الوَسْميِّ حيثُ تَبَعَّقَتْ # عَزالِي السّواحي وَارْثَعَنَّتْ هواضِبُهْ[4]

الفعل (ارْثَعَنَّ) ماضٍ على زنة (افْعَلَلَّ) للدلالة على القوة والزيادة في شيء[5]، وهو يفيد حركة سقوط شيء ونزوله بالقوة، وهذا من الأحداث[6].

وقوله:

بِأَصْفَرَ كالسِّطاع إذا اصْمَعَدَّتْ # على وَهَلٍ وأَعْصَلَ كالعَمُودِ[7]

الفعل (اصْمَعَدَّ) ماضٍ على زنة (افْعَلَلَّ) للدلالة على القوة والزيادة في شيء[8]، وهو يفيد حركة العَدْوِ بالقوة والسرعة، وهذا أيضا داخل في الأحداث[9].

---

[1] القصيدة ٤٣، قافية الضاد، البيت٢٧، ص٢٩٨ .

[2] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث نفسه.

[3] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث الثالث، والحقول الدلالية للأفعال، ص١٠٩ .

[4] القصيدة ٥، قافية الباء، البيت ٣٩، ص٨٧ .

[5] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث نفسه.

[6] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧ .

[7] القصيدة ٢١، قافية الدال، البيت١٨، ص١٦٦ .

[8] ينظر: الفصل الثاني من البحث/المبحث نفسه.

[9] ينظر: علم الدلالة، ص٨٧ .

تعقيب:

هو إذًا، حقل دلالي تنوعي لصيغ أبنية الأفعال التي جاءت في الديوان والذي معظمها يعكس من حيث الاستعمال معنى أو دلالة، لها ما يقابلها في مجال الحقل الدلالي على حسب ما اتفق عليه المشتغلون. وإن كنا نعتقد أن في الديوان أفعالا لها سمات دلالية تلتقي فيها مع السمات الدلالية الموجودة في الحقل الدلالي، ولكن ما اخترناه كنموذج علّه يمثل تقاطعا بين ما ورد في الأبنية الصرفية في الديوان وما هو جارٍ في مجال الحقل الدلالي على اختلاف أصنافه وفروعه.

الخاتمة

بعد تتمة هذا البحث المتواضع وانتهائه على هذا القدر المسطور، والذي لا يُدَّعَى الكمال فيه، فلا بد من الوقوف على مجموعة من النتائج التي توصّل إليها البحث، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

* أقرّ البحث أن الصرف يدرس البنية الداخلية للكلمات، ويبيّن هيأتها وصيغتها قبل وضعها في التراكيب، وبذلك تظهر ميزة علم الصرف؛ فيُقدَّم على النحو في الدراسة؛ إذ تتوالد به الكلمات، وهذا يسبق التركيب.

* كشف البحث أن القدامى لم يفرّقوا بين صيغة وبناء ووزن، وإنما خلطوا بين هذه المصطلحات الثلاثة، ثم حاول المعاصرون على ضرورة التفريق بينها.

* ظهر في البحث أن وجهات نظر القدامى والمعاصرين في مفهوم الصيغة تتفق -في الأخير- أنها موضوع صرفيّ محض.

* تبيّن في البحث أن هناك فرقا دقيقا بين الصيغة والميزان الصرفي؛ حيث يدلّ أحدهما على عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد، والآخر يمثل الصورة النهائية للكلمة.

* كما تبيّن في البحث الفرق بين البنية والصيغة الصرفية؛ حيث إن البنية في علم الصرف هي هيئة الكلمات التي تنشأ نتيجةً عن التصريف، أمّا الأخيرة فهي قوالب تغيير المادة اللغوية تبعا لمعانٍ معيّنة.

* أكّد البحث على أن تقسيم سيبويه الفعل إلى ثلاثة أقسام (ماض، مضارع، أمر) هو التقسيم الصحيح له، خلافا لمن جعله قسمين (ماضيا ومضارعا)؛ لأن الزمن سيظهر مع الطلب (أي فعل الأمر) بعد حصول المأمور به (أي بعد زمن التكلم).

* أن الفعل كالحدّ وُضِعَ له، لا بدّ من وجود شيئين فيه: الحدث والزمن؛ لذا كان الزمن الصرفي أكثر وضوحا من الزمن النحوي.

* أنتج البحث أن الزمن في النحو لا يمكن أن يظهر إلا من خلال السياق مع ما يصاحبه من قرائن لفظية وحالية. بعكس الفعل، الذي يدلّ على الزمن بصيغته.

* أكّد البحث على أن مفهوم الزمن الصرفي هو وظيفة الصيغة مفردة خارج السياق، ومفهوم الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة.

* أكّد على أنه لا وجود للزمن الصرفي في غير الفعل، فلا يستفاد من الصفات؛ لأنها تدل بصيغتها على موصوف بالحدث، ولا يستفاد من المصادر؛ لأنها تدل على حدث دون زمن.

* أقرّ البحث أن من خصائص أبنية الأفعال، سعة المعاني ومرونة الاستعمال.

* أفادنا البحث أن الفعل الثلاثي هو الأكثر ورودا –من حيث البناء التركيبي الصوتي– في كلام العرب.

* كشف البحث أن أبنية الفعل المجرد لا يتضح معناها بدقة من الناحية المعجمية لها، وإنما السياق الذي وردت فيه، هو الذي يحدّد مضمون معانيها الدلالية.

* أقرّ البحث صحة ما ذهب إليه العلماء من ربطهم بين خفّة البناء وكثرة استعماله ودلالاته؛ لعلاقة طرديّة بينهما، وهذا ظاهر في ديوان ذي الرمة، ولا سيما في أبنية الفعل الثلاثي المجرّد (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ)، حيث كان البناء الأول أكثرها ورودا ودلالات؛ لخفّته، وبعده البناء الثاني، ثم البناء الثالث. والأمر نفسه كذلك في البناء المزيد، فكان أكثر الأبنية المزيدة ورودا ودلالات هو (أَفْعَلَ)، مقارنةً بالأبنية المزيدة –كلّها– التي وردت في الديوان.

* مما توصّل إليه البحث أن الوظيفة هي المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ.

* كما توصّل إلى أن وظيفة اللغة لا تخرج عن إطارها التواصلي الإبلاغي.

* أن الاختيار وسيلة فنية، يقصده المتكلم أو الشاعر أو الناثر في الغالب بغيةً للتعبير عما يجول في ضميره؛ لإقناع المتلقّي أو القارئ بأفكاره أو الدفاع عنها.

* انجلى من البحث أن للاختيار ميزة عظمى وخصوصية كبرى؛ حيث حاول كل دراسة أن تتعامل مع الاختيار وفق الحقل الذي تنتمي إليه؛ حيث يجنح للدرس الصرفي، والنحوي، والبلاغي، والأسلوبي، وغيرها من الدراسات.

* ظهر في البحث أن الاختيار بمفهومه الواسع يجعل أبنية الكلام تتحرّك وفق ما يقتضيه سياق الحال أو المقام.

* أظهر البحث معرفة الشاعر ذي الرمة بالفروق الدلالية بين أبنية الأفعال المختلفة، وهذا ما يؤكد الدقة في اختيار بناء من دون آخر في الديوان، ودلالة من دون سواها للبناء الواحد.

* ومما توصّل إليه البحث أن سياق الكلام مع لوازمه القائمة في المرسل والمتلقّي هو الذي يجعل الكلام يسير وفق ما يتماشى مع مقتضيات السياق التي تجعل في الوقت نفسه الاستعمال يسير وفق مقام الأحوال التي تتجدّد بتجدّد المقاصد والمعاني.

* وتوصّل إلى أن الحقول الدلالية الصرفية هي الأوزان الصرفية الناجمة عن تغيير البنية الفعلية.

* كما توصّل أن الحقول الدلالية الصرفية هي من قبيل المعنى الدلاليّ، وهو محصّلة تظافر المعنى الوظيفي لمحور التراكيب والمعنى المعجمي لمحور المفردات.

ولله الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات.

قائمة مصادر ومراجع البحث

*القرآن الكريم

* إبراهيم أنيس: **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦: ١٩٧٨م.

* الإبراهيمي؛ (خولة طالب): **مبادئ في اللسانيات**، دار القصبة للنشر-الجزائر، ٢٠٠٠م.

* إبراهيم زكرياء: **مشكلة البنية**، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٦م.

* ابن أبي الإصبع المصري: **بديع القرآن**، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف.

* أحمد المتوكل: **الخطاب الموسّط مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات**، دار الإيمان، الرباط، ط١: ٢٠١١م.

* أحمد المتوكل: **من البنية الحملية إلى البنية المكونية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١: ١٩٨٧م.

* أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط١: ١٩٨٥م.

* أحمد مختار عمر: **علم الدلالة**، عالم الكتب بالقاهرة، ط٦: ٢٠٠٦م.

* أحمد مؤمن: **اللسانيات/النشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢: ٢٠٠٥م.

* الاستراباذي؛ (رضي الدين محمد بن الحسن): **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

* الاستراباذي؛ (رضي الدين محمد بن الحسن): **شرح الرضيّ على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، ط٢: ١٩٩٦م.

* الأصفهاني؛ (أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد): **الأغاني**، تحقيق: عبد الكريم إبراهيمالعزباوي، إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٣م.

* الأنباري؛ (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله): **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

* أندري مارتينيه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت، ط١: ١٩٩٦م.

* البغدادي؛ (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج): **الأصول في النحو**، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
* البغدادي؛ (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله): **معجم البلدان**، دار بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
* التبريزي؛ (زكريا يحي بن عليّ الخطيب): **شرح ديوان ذي الرمة**، تقديم: مجيد طراد. دار الكتاب العربي بيروت، ط٢: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
* تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، طبعة ١٩٩٤م.
* التهانوي؛ (محمد عليّ): **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: رفيق العجم و عليّ دحروج، مكتبة لبنان للنشر، ط١: ١٩٩٦م.
* ابن تيمية؛ (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني): **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
* ابن تيمية؛ (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني): **الإيمان**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١: ١٩٨٣م.
* الجاحظ؛ (أبو عثمان عمرو بن بحر): **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٧: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
* الجاحظ؛ (أبو عثمان عمرو بن بحر): **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢: ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
* الجرجاني؛ (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): **دلائل الإعجاز**، تعليق: أبو فهد محمود محمد شاكر.
* الجرجاني؛ (عليّ بن عبد العزيز): **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعليّ محمد البجاوي.
* الجمحي؛ (محمد بن سلام): **طبقات فحول الشعراء**، شرح: محمود محمد شاكر.
* ابن جني؛ (أبو الفتح عثمان): **اللمع في العربية**.

* ابن جني؛ (أبو الفتح عثمان): **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١: ١٩٥٤م.

* الجوهري؛ (إسماعيل بن حمّاد): **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط١: ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م، ط٢: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

* ابن حزم الأندلسي؛ (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد): **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط٥، دار المعارف.

* الحملاوي؛ (أحمد بن محمد بن أحمد): **شذا العرف في فن الصرف**، تقديم: الدكتور محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع.

* حمودة؛ (طاهر سليمان): **ابن قيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي**، دار الجامعات المصرية.

* أبو حيان الأندلسي؛ (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

* الخطابي؛ (محمد عبد الكريم): **لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب**. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط٢: ٢٠٠٦م.

* ابن خلدون؛ (عبد الرحمن بن محمد): **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: الدكتور عليّ عبد الواحد وافي، الطبعة السابعة: ٢٠١٤م.

* ابن خلكان؛ (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر): **وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان**، تحقيق: الدكتور إحسان عباس. دار صادر بيروت.

* ديزيره سقّال: **الصرف وعلم الأصوات**، دار الصداقة العربية بيروت، ط١: ١٩٩٦م.

* دي سوسير: **علم اللغة العام**. ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥م.

* الراجحي؛ (عبده عليّ إبراهيم): **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

* الريحاني؛ (محمد عبد الرحمن): **اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.
* الزجاجي؛ (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق): **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: الدكتور مازن المبارك. دار النفائس، ط٣: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
* الزمخشري؛ (أبو القاسم محمود بن عمر): **المفصل في صنعة الإعراب**.
* زهير فتح الله: **ديوان شعر ذي الرمة**، دار صادر بيروت.
* الساقي؛ (فاضل مصطفى): **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، تحقيق: الأستاذ الدكتور تمام حسان. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
* السامرائي؛ (إبراهيم): **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
* سليمان فياض: **الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية**، دار المريخ للنشر- الرياض، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
* سيبويه؛ (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط٣: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
* السيوطي؛ (عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
*الشريشي؛ (أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي): **شرح مقامات الحريري**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
* شلاش؛ (هاشم طه): **أوزان الفعل ومعانيها**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.
*الشلوبيني؛ (أبو عليّ عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي): **التوطئة**، تحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع. دار التراث العربي بالقاهرة، ١٩٧٣م.
* شوقي ضيف: **تاريخ الأدب العربي –العصر الإسلامي**، دار المعارف، الطبعة العشرون.
* صالح بلعيد: **دروس في اللسانيات التطبيقية**، دار هومة، ٢٠٠٣م.

* الصبان؛ (أبو العرفان محمد عليّ الشافعي): **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
* صلاح فضل: **علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته**، دار الشروق بالقاهرة، ط١: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
* صلاح فضل: **نظرية البنائية في النقد الأدبي**. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣: ١٩٨٥م.
* طرَزي؛ (فؤاد حَنّا): **الاشتقاق**، مكتبة لبنان ناشرون، ط١: ٢٠٠٥م.
* الطيب دبة: **مبادئ اللسانيات البنيوية**، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، ٢٠٠١م.
* عباس حسن: **النحو الوافي**، دار المعارف بمصر، ط١.
* عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص: **اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية.
* عبد الرحمن شاهين: **في تصريف الأسماء**، مكتبة الشباب، ط١: ١٩٩٨م.
* عبد القادر عبد الجليل: **علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.
* عبد القادر المهيري: اللسانيات الوظيفية ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط٢: ١٩٩٠م.
* عبد اللطيف محمد الخطيب: **المستقصي في علم التصريف**، مكتبة العروبة، الكويت، ط١: ٢٠٠٣م.
* عبد الله صولة: **الحِجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية**، دار الفارابي بيروت، ط٢: ٢٠٠٧م.
* عبد المجيد جحفة: **دلالة الزمن في العربية دراسة النسق الزمني للأفعال**، دار توبقال للنشر، ط١: ٢٠٠٦م.
* أبو عبيد البكري الأونبيّ، بمشاطرة عبد العزيز الميمني: **سمط اللآلي**.
* ابن عصفور الإشبيلي؛ (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي): **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١: ١٩٩٦م.

* عضيمة؛ (محمد عبد الخالق): **المغني في تصريف الأفعال**، دار الحديث بالقاهرة، ط٢: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

* العكبري؛ (أبو البقاء عبد الله بن الحسين): **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: الدكتور عبد الإله نبهان. دار الفكر بدمشق، ط١: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

* الغذامي؛ (عبد الله محمد عبد الله): **الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية**. النادي الأدبي الثقافي، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١: ١٩٨٥م.

* الفاخري؛ (صالح سليم): **تصريف الأفعال والمصادر والمشقات**، عصمي للنشر والتوزيع بالقاهرة، ١٩٩٦م.

* ابن فارس؛ (أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا): **الصاحبي في فقه اللغة**.

* ابن فارس؛ (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي): **مجمل اللغة**، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

* ابن فارس؛ (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

* فان ديك: **النص والسياق**، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط١: ٢٠٠٠م.

* فخر الدين قباوة: **تصريف الأسماء والأفعال**، مكتبة المعارف بيروت، ط٢: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

* الفراهيدي؛ (الخليل بن أحمد بن عمرو): **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد.

* ابن قتيبة؛ (أبو محمد عبد الله بن مسلم): **الشعر والشعراء**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف.

* القنّوجي؛ (صدّيق بن حسن): **أبجد العلوم/الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم**، إعداد: عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق- ١٩٧٨م.

* الكفوي؛ (أبو البقاء الحنفي أيوب بن موسى الحسيني): **الكليات/معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢: ١٩٩٨م.

* الكومي؛ (محمد محمد): **ذو الرمة حياته وشعره**، الهيئة المصرية العامة للكتاب فرع الإسكندرية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

* اللبدي؛ (محمد سمير نجيب): **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

* ابن مالك؛ (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي): **شرح التسهيل**، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون.

* ماري آن بافو وجورج إلياسرفاتي: **النظريات اللسانية الكبرى**. ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة بيروت، لبنان، ط١: ٢٠١٢م.

* المبرد؛ (أبو العباس محمد بن يزيد): **الكامل في اللغة والأدب**، المكتبة التجارية بمصر.

* المبرّد؛ (أبو العباس محمد بن يزيد): **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

* مَجدِي وهبه وكامل المنهدس: **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، مكتبة لبنان-بيروت، ط٢: ١٩٨٤م.

* محمد الحناش: **البنيوية في اللسانيات**. دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط١: ١٩٨٠م.

* محمد الشاوش: **سوسير والألسنية** ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط٢: ١٩٩٠م.

* لطف الله بن محمد الغياث: **المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية**، تحقيق: عبد الرحمن محمد شفيق. دار الشباب.

* محمد المبارك: **فقه اللغة وخصائص العربية-دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

* محمد محي الدين عبد الحميد: **دروس التصريف**، المكتبة العصرية بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

* المخزومي؛ (مهدي): **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي بيروت، ط٢: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

*المرزباني؛ (أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى): **الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء**، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت، ط١: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

* المسدّي؛ (عبد السلام بن عبد السلام): **الأسلوبية والأسلوب**، الدار العربية للكتاب، طبعة منقحة ومشفوعة ببيليوغرافيا الدراسات الأسلوبية والبنيوية.

* مصطفى النحاس: **مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٨١م.

* المطلبي؛ (مالك يوسف): **الزمن واللغة**، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٦م.

* ابن منظور؛ (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي): **لسان العرب**، تحقيق: نخبة من العاملين بدار المعارف، دار المعارف، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلا كاملا ومذيلة بفهارس مفصّلة.

* ياقوت؛ (محمود سليمان): **الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم**، مكتبة المنار الإسلامية، ط١: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

* ابن يعيش؛ (أبو البقاء يعيش بن عليّ موفق الدين الأسدي): **شرح المفصل للزمخشري**، تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

* ابن يعيش؛ (أبو البقاء يعيش بن علي موفق الدين الأسدي): **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب، ط١: ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

* يوسف خليف: **ذو الرمة: شاعر الحب والصحراء**، مكتبة غريب بالقاهرة، ط١.

الرسائل العلمية:

* الطلحي؛ (ردة الله بن ردة بن ضيف الله): **دلالة السياق**/رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية، السنة الدراسية: ١٤١٨هـ.

* الطاهر شارف: **أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية**/رسالة الماجستير، إشراف: صلاح الدين ملاوي، جامعة محمد خضير بسكرة، السنة الجامعية: ١٤٣٣/١٤٣٤هـ-٢٠١٢/٢٠١٣م.

المجلات:

* الجبوري؛ (حيدر غضبان محسن): **إشكالية المصطلح وأثرها في تصنيف المناهج اللسانية/الوصفية والبنيوية والتوليدية أنموذجا**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٤: ٢٠١٥م.

* حمدي صلاح الدين: **التحليل الدلالي للبنية الصرفية في سورة الفتح**. مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد ٨: ١٤٣٧هـ.

* عبد الرحمن الحاج صالح: **مدخل إلى علم اللسان الحديث**. مجلة اللسانيات، الجزائر، العدد ١: ١٩٧٢م.

* فرانسواز أرمينكو: **المقاربة التداولية**، ترجمة: سعيد علوش، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي/ العدد ٤١: ١٩٨٦م.

* منذر عياشي: **النظرية التوليدية ومناهج البحث عند تشومسكي**. مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، العدد ٤٠: ١٩٨٦م.

* يوسف حامد جابر: **المفاهيم الأساسية للبنيوية /دراسة**، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد دار الكتاب العرب بدمشق، العدد ٢٩٤: ١٩٩٥م.

المنشورات:

*أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية**، مدخل نظري. منشورات عكاظ: ١٩٨٩م.

* جان بياجيه: **البنيوية**، ترجمة: عارف منيمنة وبشير أوبري، منشورات دار عويدات بيروت، باريس، ط٣: ١٩٨٢م.

المحاضرات:

* عبد الرحمن الحاج صالح: مقارنة بين التحليل البنيوي الأوروبي والتحليل البنيوي الأمريكي/ مقياس المدارس اللسانية (محاضرة على طلبة الماجستير). مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية بوزريعة، الجزائر: ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.

المواقعالألكترونية:

* أبو شارب؛ (حازم فارس): السياق عند فيرث ومدى تأثره بنظرية السياق عند عبد القاهر الجرجاني. الموقع الإلكتروني التالي:www.liilas.com

* محمد يونس عليّ: المدرسة البنيوية. الموقع الإلكتروني التالي:
www.takhatub.blogspot.com

فهرس المحتويات

المقدّمة ..... أ-ذ

التمهيد: الشاعر ذو الرمة ١-١٢

اسمه، كنيته، لقبه، ولادته ٢-٣

صفاته ٤

آراء العلماء في مكانة الشاعر ٤

شخصيته ٨-١٠

وفاته ١٠

ديوانه ١٠-١٣

الفصل الأول: البنية الصرفية ووظائفها في التصوّر العربي ١٤-٣٧

التمهيد ١٤

المبحث الأول: صيغة الكلمة؛ معناها وحدودها ١٥

الصرف؛ المفهوم والاستعمال ١٥- ١٧

الصيغة في اللغة ١٧

في الاصطلاح ١٨

الصيغة من منظور القدامي ١٨-١٩

الصيغة من منظور المحدثين أو المعاصرين ٢٠-٢١

أهمية الصيغة في اللغة العربية ٢١

المبحث الثاني: الفرق بين الصيغة والميزان الصرفي ٢٢-٢٦

المبحث الثالث: الفرق بين البنية والصيغة الصرفية ٢٧-٢٩

المبحث الرابع: الفرق بين البنية والوظيفة ٣٠-٣٣

تطوّر مفهوم البنية بعد سوسير ٣٤-٣٧

الفصل الثاني: أبنية الفعل في علم الصرف ٣٨-٧٧

المبحث الأول: الزمن في أبنية الكلام ٣٩-٤٣

المبحث الثاني: الفرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي ٤٤-٥١
الزمن النحوي ٥٢-٥٤
الزمن الصرفي ٥٥-٥٧
بناء (فَعَلَ)، أيْ صيغة الماضي ٥٥-٥٧
بناء (يَفْعَلُ) أيْ صيغة المضارع ٥٨
بناء (افْعَلْ) أيْ صيغة الأمر ٥٩
فعلية (كان) ٦٠-٦٢
المبحث الثالث: صيغ أبنية الأفعال ودلالاتها في الديوان ٦٣-٧٧
أبنية الفعل المجرّد ودلالاتها ٦٣-٦٤
بناء (فَعَلَ) ودلالاتها ٦٤-٦٧
بناء (فَعِلَ) ودلالاتها ٦٧-٦٨
بناء (فَعُلَ) ودلالاتها ٦٨
بناء (فَعْلَلَ) ودلالاتها ٦٩
أبنية الفعل المزيد ودلالاتها ٦٩
بناء (أَفْعَلَ) ٧٠
بناء (فَعَّلَ) ٧٠-٧١
بناء (فَاعَلَ) ٧١
بناء (اِفْتَعَلَ) ٧١-٧٢
بناء (اِنْفَعَلَ) ٧٢
بناء (تَفَعَّلَ) ٧٢-٧٣
بناء (تَفاعَلَ) ٧٣
بناء (اِفْعَلَّ) ٧٤
بناء (اِسْتَفْعَلَ) ٧٤
بناء (اِفْعَوْعَلَ) ٧٥
بناء (تَفَعْلَلَ) ٧٥-٧٦

بناء (اِفْعَلَلَّ) ٧٦
بناء (اِفْعَنْلَلَ) ٧٦-٧٧
الفصل الثالث: البنية والوظيفة في المدارس اللسانية المعاصرة ٧٨-١٠٥
المبحث الأول: مفهوم البنية والوظيفة من منظور الدرس اللساني ٧٨-٨٦
المبحث الثاني: البنية من منظور اللسانيات الشكلية ٨٧-٨٩
البنية من منظور اللسانيات الشكلية ٨٧
خصائص اللسانيات الشكلية البنيوية ٨٧-٨٩
المبحث الثالث: البنية من منظور اللسانيات الوظيفية ٩٠-١٢١
البنية من منظور اللسانيات الوظيفية ٩٠-٩١
نماذج من الأبنية في ضوء السياق الوظيفي ٩٢-٩٤
البنية من منظور بعض إجراءات لسانيات النص ٩٤
منزلة البنية من اللسانيات التصنيفية ٩٤-٩٥
نماذج من النصوص التطبيقية في الديوان ٩٦
أولا: في سياق اللسانيات التصنيفية: الوصفية ٩٦-٩٧
ثانيا: في سياق اللسانيات التوزيعية ٩٧-١٠٠
منزلة البنية من إجراءات لسانيات النص ١٠٠-١٠٤
نماذج من الإحالة من منظور لسانيات النص في الديوان ١٠٤-١٠٥
الفصل الرابع: المعاني الوظيفية لصيغ أبنية الأفعال في الديوان ١٠٦-١٤٧
المبحث الأول: منزلة اختيار أبنية الأفعال في الديوان وأثره الوظائفي ١٠٧
تعريف الاختيار ١٠٧-١١١
اختيار الفعل (فَعَلَ) مفتوح العين ١١١-١١٢
اختيار الفعل (فعِل) مكسور العين ١١٢-١١٣
اختيار الفعل (فعُل) مضموم العين ١١٣
اختيار الفعل (فَعْلَلَ) ١١٣
اختيار الفعل (أفْعَلَ) ١١٤

اختيار الفعل (فَعَّلَ) ١١٤
اختيار الفعل (فاعَلَ) ١١٥
اختيار الفعل (افْتَعَلَ) ١١٥
اختيار الفعل (انْفَعَلَ) ١١٦
اختيار الفعل (تَفَعَّلَ) ١١٦
اختيار الفعل (تَفاعَلَ) ١١٦
اختيار الفعل (افْعَلَّ) ١١٧
اختيار الفعل (اسْتَفْعَلَ) ١١٧
اختيار الفعل (افْعَوْعَلَ) ١١٨
اختيار الفعل (تَفَعْلَلَ) ١١٨
اختيار الفعل (افْعَلَلَّ) ١١٨-١١٩
اختيار الفعل (افْعَنْلَلَ) ١١٩
منزلة الاختيار من الدرس اللساني الحديث ١١٩-١٢٣
المبحث الثاني: اللوازم السياقية لأبنية الأفعال ١٢٤
لازمية الباث والمتلقّي من خلال أبنية الأفعال ١٢٤-١٢٧
سرد بعض النماذج من الديوان ١٢٧-١٣٠
المبحث الثالث: أهم الحقول الدلالية لأبنية الأفعال في الديوان ١٣١-١٤٧
تعريف علم الدلالة ١٣١
نظرية الحقول الدلالية ١٣١-١٣٤
الحقول الدلالية لبنية (فَعَلَ) ١٣٤-١٣٥
الحقول الدلالية لبنية (فَعِلَ) ١٣٥-١٣٦
الحقول الدلالية لبنية (فَعْلَلَ) ١٣٦-١٣٧
الحقول الدلالية لبنية (أفْعَلَ) ١٣٧-١٣٨
الحقول الدلالية لبنية (فَعَّلَ) ١٣٨-١٣٩
الحقول الدلالية لبنية (فاعَلَ) ١٣٩-١٤٠

الحقول الدلالية لبنية (افْتَعَلَ) ١٤٠
الحقول الدلالية لبنية (اِنْفَعَلَ) ١٤١
الحقول الدلالية لبنية (تَفَعَّلَ) ١٤١-١٤٢
الحقول الدلالية لبنية (تَفَاعَلَ) ١٤٢
الحقول الدلالية لبنية (اِفْعَلَّ) ١٤٣
الحقول الدلالية لبنية (اسْتَفْعَلَ) ..... ١٤٣ -١٤٤
لحقول الدلالية لبنية (افْعَوْعَلَ) ١٤٤
الحقول الدلالية لبنية (تفَعْلَلَ) ١٤٤-١٤٥
الحقول الدلالية لبنية (افْعَنْلَلَ) ١٤٦
الحقول الدلالية لبنية (افْعَلَلَّ) ١٤٦
تعقيب ١٤٧
الخاتمة ١٤٨-١٥١
قائمة المصادر والمراجع ١٥٢-١٦٢
فهرس المحتويات ١٦٣-١٦٧